المقصور على السماع

دراسة صرفية تحليلية

إعداد الدكتورة

نورة جودة رزق أحمد

مدرس اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية – بنات بني سويف

جامعة الأزهر – مصر

المقصور على السماع دراسة صرفية تحليلية

نورة جودة رزق أحمد
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية
البريد الالكتروني:Noraahmed2232@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث مصطلحا شاع استعماله في الدرس الصرفي، وهو (المقصور على السماع)، فقد عول عليه اللغويون في تفسير طائفة من قضايا اللغة ومسائلها. فقلة الوارد من شواهد المسألة سبب للشك في ثبوتها، والمعترض يتخذ هذا الأمر تكأة ليمنع من القياس عليها؛ لأنه لا يقاس إلا على ما شاع من كلام العرب، لا على ما ندر منه. وللوقوف على صحة الاعتراض بقصر المسألة على السماع ينبغي دراسة معنى المقصور على السماع، وأسبابه، وأقسامه، والفرق بينه وبين غيره من مصطلحات القلة: كالنادر، والضعيف، والشذوذ، والضرورة، وحكم القياس على المقصور على السماع، ثم محاولة تبين الحد الفاصل للحكم على الأدلة بكونها قليلة مقصورة على السماع، أو كثيرة مقيسة، فجاء البحث تحت عنوان: (المقصور على السماع دراسة صرفية تحليلية). وقد اتضح من خلال البحث أن ما ورد به أكثر من شاهد من القرآن، أو السنة النبوية، أو أقوال العرب، أو الشعر، فهو قليل في الاستعمال، لا يسمح بالقياس عليه، ولهذا يقصر الصرفيون هذه القواعد على السماع، ويستخدمون فيها مصطلح (المقصور على السماع)، وهذا المصطلح هو الذى دارت عليه فكرة هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: السماع ، المقصور، المقصور على السماع ، تحليلية ، صرفية.

Al-Maqsur 'ala Al-Sama'e a morphological and analytical study

Noura Gouda Rizq Ahmed
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arab Studies, Beni Suef, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt
Email: Noraahmed2232el@azhar.edu.eg

Abstract:

This research explains a term that is used commonly in the morphological lesson, which is (Al-Maqsur 'ala Al-Sama'e). Linguists have relied on it to explain a range of language issues and causes . The lack of evidence provided for the issue is a reason to doubt its validity, and the objector takes this matter as a basis to prevent him from making analogies to it. Because it can only be measured according to what is common concerning the sayings of the Arabs, not according to what is rare of it. In order to determine the validity of the objection to limiting the issue to listening , one must study the meaning of Al-Maqsur 'ala Al-Sama'e , its reasons, and its types and the difference between it and other terms which is considered few : such as rare, weak, anomalous, and necessary, and the ruling on analogy for Al-Maqsur 'ala Al-Sama'e , and then an attempt to clarify the dividing line for judging the evidence as being few and limited to listening , or many that can be measured. So the research came under the title: (Al-Maqsur 'ala Al-Sama'e a Morphological-analytical study). It has become clear through research that what has been reported by more than one witness from the Qur'an, the Sunnah of the Prophet, the sayings of the Arabs, or poetry is rarely used and does not allow for analogy. That is why the Morphists limit these rules to listening, and they use the term (Al-Maqsur 'ala Al-Sama'e), and this term is what the idea of this research has been based on .

Keywords: listening , Al-Maqsur , Al-Maqsur 'ala Al-Sama'e , analytical , a morphological.

مقدمة

الحمد لله الحي القيوم، الذي جعل العربية لغة كتابه العظيم ودينه القويم، والصلاة والسلام على خير الرسل أجمعين وأفصح من نطق بالضاد من العالمين.

فإنه مما لا يخفى على مُطَّلعٍ ودارسٍ أهميةُ علم الصرف، هذا العلم: الذي اعتنى به العلماءُ قديمًا وحديثًا لما لهُ من مَزِيَّةٍ خاصة في علوم اللغة العربية، فهو لا يقل أهمية عن علم النَّحو -إن لم يكن أهم- لأنَّه علم يُعرف به تحول الأَصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصل إلا بها، وهذا من الناحية العملية، أما من الناحية العلمية: فهو علمٌ بأصول يُعْرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ، كما عرَّفه بذلك أهل الشأن(١).

هذا وقد بحثت عن موضوع يصلح للدراسة، وقد وفقني الله -تعالى- إلى موضوع بعنوان: **المقصور على السماع- دراسة صرفية تحليلية.**

وقد هداني الله -سبحانه وتعالى- إلى فكرة هذا الموضوع أثناء ما كنت أقرأ في المؤلفات النحوية والصرفية للبحث عن فكرة تصلح أن تكون موضوعًا، فوجدت علماء اللغة يستخدمون كلمات الأصل، والقياس والمطرد، والأكثر، والكثير، والغالب، والقاعدة...، وهى ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس. وإن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع، وإن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب، ولكن النص أقطع من القياس، وأرفع للشك والالتباس(٢).

وأما الشاذ فيقال له: النادر، والقليل والأقل، والضعيف، ... وأمثالها مما يفيد الضعف، والقلة. وهذا الشاذ منه ما هو قليل ومنه ما هو أقل، ومعنى الأقل: استعمال لغوى لم يرد به إلا شاهد واحد أو اثنان، وعندما يكون هذا الشاهد شعرًا

(١) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف(صـ ١٢).
(٢) نتائج الفكر(صـ ١٥٠).

يسميه النحاة أحياناً الضرورة الشعرية، وأحياناً أخرى يقولون عنه: إنه من النادر الذى يحفظ ولا يقاس عليه.

وما ورد به أكثر من شاهد من القرآن، أو السنة النبوية، أو أقوال العرب، أو الشعر، فهو قليل في الاستعمال، لا يسمح بالقياس عليه، ولهذا يقصر الصرفيون هذه القواعد على السماع، ويستخدمون فيها مصطلح (المقصور على السماع)، وهذا المصطلح هو الذى دارت عليه فكرة هذا البحث.

وفيه عرضت القواعد الصرفية التي قصرها الصرفيون على السماع، وحجتهم في ذلك، واعتراض بعض الصرفيين على قصرها على السماع، وحجتهم، وكان ذلك من خلال استقرائي لكتب النحو، والصرف.

ومن أسباب اختياري موضوع البحث:

١. الوصول إلى حقيقة مفهوم المقصور على السماع.

٢. تعريف الدارسين للصرف بعض القواعد الصرفية التي قصرت على السماع.

٣. التحقق من مدى صحة قصر هذه القواعد على السماع، وهل كانت كل هذه القواعد أمرًا متفقًا على قصرها على ما سمع من جانب جميع العلماء أم أن بعضهم أجاز القياس في بعضها ؟

٤. بيان الأسس التي ارتكز عليها العلماء في قصرهم هذه القواعد على السماع مع مناقشة هذه الأسس.

خطة البحث: أما خطة البحث فتألفت من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

في المقدمة ذكرت أسباب اختياري لموضوع البحث، والهدف منه، ومنهجي الذى سرت عليه، وتقسيمي له.

وذكرت في التمهيد: التعريف بالسماع لغة واصطلاحا، وأهميته، وأنواعه.

وفي المبحث الأول: تناولت التعريف بالمقصور على السماع، والفرق بينه وبين المطرد، والضعيف، والنادر، والضرورة، وحكم القياس على المقصور على السماع، وأسباب القصر على السماع، وكيفية معالجة المقصور على السماع.

وفي المبحث الثاني: قمت بعمل دراسة تطبيقية عن المقصور على السماع دراسة صرفية تحليلية، مراعية ألفية ابن مالك.

وفي الخاتمة: ذكرت أهم ما توصلت إليه من نتائج.

أما عن المنهج الذي سرت عليه فهو المنهج الاستقرائي، واتبعت فيه الآتي:

١. جمعت المسائل من خلال كتب النحو والصرف.

٢. وضعت عنواناً مناسبًا لكل مسألة من المسائل التي تم جمعها والتمهيد لها.

٣. رتبت المسائل في البحث، حسب ترتيب أبواب ألفية ابن مالك.

٤. استقصيت آراء العلماء – ما أمكن ذلك –، وأدلتهم مؤيدين، ومعارضين حتى يتسنى لي الوقوف على الرأي الراجح في المسألة.

٥. عقدت في كل مسألة موازنة بين الآراء بينت فيها موقف العلماء من المقصور على السماع، ثم أختم المسألة بالحكم على قصر المسألة على السماع أكان متجهًا أم يمكن القياس عليها، مع ذكر العلة في هذا الحكم.

٦. اجتهدت في توثيق أقوال العلماء، وآرائهم من مصادرها الأصلية.

٧. دَرَجتُ على وضع علامة التنصيص على المنقول بنصّه، والإحالة إلى مصدره في الحاشية، وما نقلته بالمعنى جرّدته من علامة التنصيص، وأحلت إلى مصدره في الحاشية.

٨. ضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط ما أمكن ذلك.

٩. خرجت الآيات القرآنية والقراءات التي وردت في بعض الآي، والأحاديث النبوية، والأشعار، والأمثال، والأخبار، ومقالات العلماء من كتبهم أو من مظانها. وفي تخريج الشعر أحلت على الديوان إن كان للشاعر ديوان مطبوع، ثم أحلت على

كتب العربية إن كان من شواهدها، ثم أحلت على أمهات المصادر، واستقصيت التخريج.

أما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم ما توصل إليه البحث.

ولست أزعم أني أوفيت البحث حقَّه، كما لا أدعي خلَّوه من الخطأ والثغرات، ولكن حسبي أني اجتهدت وبذلت وسعي ما استطعت. فإن وفقت للصواب فلله الحمد والمنة على توفيقه، وإن أخطأت أو قصَّرت فأسأله هَدْيَه وتوفيقه.

التمهيد

السماع ، وأهميته، وأنواعه

أولًا تعريف السماع ومصادره

السماع لغة: (سَمِعَ) السِّينُ وَالْمِيمُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِينَاسُ الشَّيْءِ بِالْأُذُنِ، مِنَ النَّاسِ وَكُلِّ ذِي أُذُنٍ. تَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّيْءَ سَمْعًا. وَالسَّمْعُ: الذِّكْرُ الْجَمِيلُ. يُقَالُ قَدْ ذَهَبَ سَمْعُهُ فِي النَّاسِ، أَيْ صِيتُهُ. وَيُقَالُ سَمَاعِ بِمَعْنَى اسْتَمِعْ. وَيُقَالُ سَمِعْتُ بِالشَّيْءِ، إِذَا أَشَعْتُهُ لِيُتَكَلَّمَ بِهِ(١).

السماع اصطلاحًا: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه –ﷺ– وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر"(٢).

مصادر السماع ثلاثة: القرآن الكريم.– الحديث الشريف.– كلام العرب نظمًا ونثرًا.

ويمكن عرضها على النحو التالي:

أولًا: القرآن الكريم والقراءات:

يعد القرآن الكريم أهم مصادر الاحتجاج الثلاثة، وقد اعتبروه في أعلى درجات الفصاحة، وخير ممثل للغة المشتركة؛ ولذا وقفوا منه موقفًا موحدًا فاستشهدوا به، وقبلوا كل ما جاء فيه، ولا يعرف أحد من اللغويين قد تعرض لشيء مما أثبت في المصحف بالنقد والتخطئة(٣).

---

(١) مقاييس اللغة مادة (سمع)(١٠٢/٣)، ومجمل اللغة (٤٧٤/١)، وشمس العلوم(٣١٩١/٥)، والمصباح المنير(٢٨٩/١).

(٢) الاقتراح(ص٦٧).

(٣) البحث اللغوى عند العرب (ص١٧).

وقال الراغب الأصفهاني مبيناً قيمة اللفظ القرآني: "ألفاظ القرآن الكريم هي لب كلام العرب وزبدته، وواسطته، وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء ... وإليها مفزع حذاق الشعراء والبلغاء ... وما عداها ... كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة"(١).

والمراد بالقرآن النص القرآني المدون في المصحف، وهو غير القراءات، يقول الزركشي: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحى المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"(٢).

وقال ابن قتيبة:" فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه –صلى الله عليه وسلم– بأن يُقرئ كل أمة بلغتهم وما جرت عليه عادتهم: فالهذلي يقرأ "عتى حين"، يريد "حتى" ... والقرشي لا يهمز. والآخر يقرأ "قيل لهم" و"غيض الماء" بالإشمام ... وهذا يقرأ "عليهم" و"منهم".. والآخر يقرأ "عليهمو ومنهمو" بالصلة ... إلى غير ذلك، ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلًا وناشئًا وكهلًا لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه"(٣).

شروط قبول اللغويين للقراءة:

الفريق الأول: حكمته النظرة إلى القراءة باعتبارها وسيلة تعبد وتقرب إلى الله، وشرطًا لصحة الصلاة، ومصدرًا للتشريع.

أما الفريق الثاني: فقد حكمته النظرة إلى القراءة باعتبارها أحد المصادر اللغوية المعتمدة، وشاهدًا لا يصح النظر إليه بمعزل عن سائر الشواهد اللغوية.

الفريق الأول: حين غلب المقياس الديني– وضع لقبول القراءة شروطًا ثلاثة هي: (٤)

١. موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا.

(١) المفردات في غريب القرآن(٦٧/١).
(٢) البرهان في علوم القرآن(٣١٨/١).
(٣) تأويل مشكل القرآن(صـ ٣٢).
(٤) مناهل العرفان في علوم القرآن(٤١٨/١).

٢. موافقة العربية ولو بوجه.

٣. صحة سندها واتصال روايتها.

أما الفريق الثاني فقد وضع لصحة القراءة شرطًا واحدًا هو صحة الرواية عن القارئ العدل حتى لو كان فردًا، وسواء رويت القراءة بطريق التواتر أو الآحاد، وسواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة.

بل إن ابن جني في كتابه "المحتسب" كان حريصًا على وضع القراءة الشاذة على قدم المساواة مع القراءة السبعية، وذلك في قوله: "إنه نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالرواية من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرًا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه"(١).

ثانيًا: الحديث الشريف:

وهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله تعالى.

والمقصود به: "أقوال النبي ﷺ وأقوال أصحابه التي تروى أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه، وقد تشمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضًا كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز"(٢).

والمشهور بين الباحثين أن قدامى اللغويين والنحاة كانوا يرفضون الاستشهاد بالحديث في اللغة، فلا يستندون إليه في إثبات ألفاظها أو وضع قواعدها.

قال السيوطي:"إن الواضعين الأولين لعلم النحو والمستقرئين للأحكام من لسان العرب، والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ، والكسائي، والفراء، وعلى بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين –لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس، وقد

(١) المحتسب(٣٢/١).

(٢) في أصول النحو(صـ٤٦).

جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم– إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية"(١).

"**ولقد أجمع علماء العربية على أن محمدا ﷺ أفصح العرب قاطبة، وأن كلامه يأتي بعد كلام الله تعالى فصاحة وبلاغة وبيانا، ولكنهم اختلفوا في الاستشهاد بالأحاديث المروية عنه في الدراسات النحوية واللغوية**"، **ويمكن تقسيمهم على ثلاث فئات:** (٢)

١– فئة أجازت الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقا، ومن هذه الفئة: ابن جني، والجوهري، وابن سيده وابن فارس، والحريري، وابن بري، والسهيلي، وابن خروف، وابن مالك، وابن هشام.

وكانت حجتهم :"أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذى هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كافٍ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد في الضبط والتحرِّي في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدِّثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص؛ لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والتعب، وذلك مفقود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، بل وكثير المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين –على تقدير تبديلهم– يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُوِّن ذلك المبدل –على تقدير التبديل– ومنع من تغييره

(١) الاقتراح(صـ٧٧، ٧٨).
(٢) إسفار الفصيح(٢٣١/١).

ونقله بالمعنى، فبقى حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتأخر"(١).

٢- فئة رفضت الاستشهاد بالحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية، ومن هذه الفئة ابن الضائع، وأبو حيان، وحجتهما في ذلك أن الرواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وأنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، وأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من الكوفيين.

٣- فئة توسطت بين الفئتين، وهذه الفئة أجازت الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون موافقا للفظ المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن هذه الفئة الشاطبي، والسيوطي.

وعبر الشاطبي عن موقفه من ذلك بقوله: "وأما الحديث على قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته -صلى الله عليه وسلم- ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية"(٢).

وقال السيوطي:" وأما كلامه - ﷺ - فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة - أيضًا- فإن أغلب الأحاديث مروى بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم، والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظًا

(١) تعليق الفرائد(٤/٢٤١: ٢٤٣).
(٢) المقاصد الشافية(٣/٤٠٢، ٤٠٣).

بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًا على أوجه شتى بعبارات مختلفة ..." [١].

والصواب رأي ابن مالك بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كاف، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه؛ فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى، ولا يقدح في صحة الاستدلال بها، ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم [٢].

ثالثًا: كلام العرب الشعر والنثر:

يعد كلام العرب المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة من العرب، ولقد اعتمد عليه علماء اللغة اعتمادًا أساسيًّا في استنباط قواعدهم، والمقصود به: "ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن"[٣].

وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم.

ويتضمن كلام العرب الشعر، والأمثال ومأثور الكلام.

---

(١) الاقتراح(صـ٧٤).

(٢) شرح الكافية الشافية(٩٤/١)، وتعليق الفرائد(٢٤١/١، ٢٤٢)، وخزانة الأدب(١٤/١، ١٥).

(٣) أصول النحو العربي لمحمود أحمد نحلة(صـ٥٨)، الشاهد وأصول النحو(صـ٧٧).

ولقد لقي الشعر اهتمامًا كبيرًا من اللغويين، وعدُّوه الدعامة الأولى لهم، وقد ارتبط الشعر في أذهان النحاة واللغويين بعصور الاحتجاج قبل أن يشيع اللحن، وينتشر الخطأ في اللغة، ومن ثم قسم العلماء الشعراء إلى أربع طبقات: [١]

الأولى: الجاهليون. **الثانية:** المخضرمون. **الثالثة:** المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون. **الرابعة:** المولدون، ويقال لهم: المحدثون.

وكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأوليين إجماعًا من غير تفريق، ولم يستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة، ويرى البغدادي أن الصحيح صحة الاستشهاد بها.

وأما شعراء الطبقة الرابعة فلم يستشهدوا بشعرهم، وهذا هو الصحيح عند البغدادي[٢]، وقيل: يستشهد به إن عرف قائل الشعر، فإن كان مما لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به؛ خوفًا أن يكون مولدًا، أو لمن لا يوثق بفصاحته.

والكوفيون يحتجون بأشعار إسلامية ومحدثة، وبشعر لم يعرف قائله، ويستندون إليه في استخلاص قواعد لم يجزها البصريون.

قال د./ مهدي المخزومي: "وكان الشعر العربي جاهليه وإسلاميه ومحدثه مصدرًا من مصادر الدراسة الكوفية ومحتجاً للكوفيين، وأساسًا بنوا كثيرًا من أصولهم عليه .. .. وللكوفيين – بوجه خاص – عناية فائقة بالشواهد والنوادر"[٣].

(١) خزانة الأدب(٥/١).
(٢) خزانة الأدب(١٥/١).
(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (صـ٣٣٣، ٣٣٤) (ط. الحلبى).

المبحث الأول

ما قصر على السماع

مفهوم المقصور على السماع

منهج البصريين والكوفيين في السماع والقياس.

الفصل بين المطرد والشاذ

الفصل بين المقصور على السماع والنادر والضعيف

الفصل بين المقصور على السماع والضرورة

حكم القياس على المقصور على السماع

أسباب القصر على السماع

طرق معالجة المقصور على السماع

المبحث الأول
ما قصر على السماع

مدخل:

القياس اللغوي: حَمْل كلمة على نظيرها في حكم، ولا يحمل على هذا النظير إلا إذا لم يوجد ما يعارضه ألبتة، فيقاس على هذا النظير ولو كان فذًا ... أو وُجد المعارض له ولكنه قليل نادر، والآخر كثير شائع ؛ فيقاس على الكثير، ويسمى الذي حُمل على الكثير : «مقيسًا» أو : «قياسًا»، ويحفظ ما سُمع من القليل، ولا يقيسون عليه، ويسمونه : «شاذًا»، وقد يوصف بـــ : «السماعي» أيضًا . ويقال للقياسي : الأصل، والمطرد، والكثير، والأكثر، والغالب، ... وأشباهها مما يفيد الكثرة والقوة، كما يقال الشاذ : القليل، والأقل، والنادر، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضًا.

ثم هم يطلقون على كلامنا المستحدث الذي نحاكي به كلام العرب الأوائل: «مقيسًا» أو «قياسًا» كذلك، ومن ثم يتردد على ألسنة النحاة وفي كتبهم كلمتا : «القياسي والسماعي» يريدون بالقياسيّ هنا : ما جرى على كثير ما نطقت به العرب، وساير الشائع من لغتهم، ولو لم يكن الناطق به عربيًا أصيلًا، ويجعلون حكمه حكم الكلام العربي الأصيل في كل ما يختص به، ويريدون بالسماعي أيضًا : ما ورد من كلام بعض العرب الخلص مخالفًا للكثرة في بعض النواحي، ويحكمون عليه بأنه «يُحفظ ولا يقاس عليه»، كما أشرنا.

فكلا النوعين: «المقيس عليه، والمسموع» كلام عربي أصيل، غير أن الأول فاز بالشيوع والكثرة، والاشتراك بين ألسنة عربية كثيرة أصيلة، وحُرم الثاني تلك الخصيصة، فلم يَجر إلا على ألسنة أصيلة قليلة، ولم يُسمح بمحاكاتها[1].

(١) اللغة بين القديم والحديث(صـ ٣٩ ، ٤٠).

مفهوم المقصور على السماع:

اختلف العلماء في مفهوم المقصور على السماع إلى مذهبين:

المذهب الأول: ذهب ابن السراج، وابن جني[١] إلى أن المقصور على السماع هو الشاذ في القياس والاستعمال معًا، أو الشاذ في القياس دون الاستعمال، أو الشاذ في الاستعمال دون القياس.

قال ابن السراج:"واعلم: أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبًا ونحا نحوًا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه، والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك، ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا ودع استغنى عنه "بترك"، فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذًّا، وهذه أشياء تحفظ، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه، نحو: ما حكى من إدخال الألف واللام على اليّجدعُ"[٢].

فيتضح من كلام ابن السراج أن ما يحفظ ولا يقاس عليه هو هذه الأقسام الثلاثة، وقد وافقه في هذا ابن جنى.

(١) الخصائص(٩٨/١: ١٠٠).
(٢) الأصول(٥٦/١، ٥٧).

المذهب الثاني: المقصور على السماع هو الشاذ في الاستعمال والقياس معًا فقط، يرى عباس حسن أنه:"يمتنع محاكاة الشاذ قياسًا واستعمالًا، أما المطرد قياسًا لا استعمالًا، فإنه يقاس عليه ولا يقصر على ما سمع، فيجوز عنده أن يقول القائل: ودعت اللص الشرطي ووذرته، بمعنى تركته، وذلك جريانًا على نظائرها في النمط العربي، كذلك المطرد استعمالًا لا قياسًا لا مانع من اتخاذه مقيسًا ترد إليه نظائره ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب، ولا مانع كذلك من الرجوع إلى المقيس الأصلي، فإذا أردنا أن نقيس (استفعل) من (باع) فلنا أن نقول: استباع، تطبيقًا للمقيس عليه الأصلي، ولنا أن نقول: استبيع، كاستحوَذ واستصوَب، كما يجرى اليوم على ألسنة الناس بفطرتهم تطبيقًا على المطرد في الاستعمال دون القياس"(١).

وهذا الرأي الذى ذكره د: عباس حسن هو ما رجحته د: مها ممدوح(٢)؛ "لحاجة اللغة إلى بعض القواعد التي قصرت على المسموع، وكذلك حاجتها إلى المطرد قياسًا لا استعمالًا إذا كان يحقق معنى لا يحققه غيره، ويؤدى غرضًا لا يؤدى بغيره، خاصة إذا أمن اللبس، وفى ذلك فائدة عظيمة للغة تجعلها تتسع لمعان متعددة دون قيود".

هناك مقولة معبرة للشاطبي أوضح فيها مقصود النحاة من قولهم: مقصور على السماع، آثرت ذكرها كي يتضح للقارئ موضوع هذا البحث، وأن مسائله عربية فصيحة.

قال الشاطبي:"ليس كل ما تكلم به العرب يُقاس عليه، وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ، أو: لا يُقاس عليه، أو: بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن؛ فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى لعمر الله أن يُشنع

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن(صـ ٥٥: ٥٨).
(٢) ما قصر على السماع دراسة نحوية تحليلية(صـ ١٧).

عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح؛ فإن النحويين إنما قالوا ذلك لأنهم لما استقرؤوا كلام العرب ليقيموا منه قوانين يحذى حذوها وجدوه على قسمين: قسم سهل عليهم فيه وجه القياس ولم يعارضه معارض لشياعه في الاستعمال وكثرة النظائر فيه، فأعملوه بإطلاق، علمًا بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسه. وقسم لم يظهر لهم فيه وجه أو عرضه معرض لقلته وكثرة ما خالفه، فهنا قالوا: إنه شاذ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك، بمعنى أننا نتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا لأنه غير فصيحٍ، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يُقاس عليه، أو يُغلب على الظن ذلك، وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال، هذا الذى يعنون، لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف والتهجين حاشا لله، وهم الذين قاموا بفرض الذبِّ عن ألفاظ الكتاب، وعبارات الشريعة، وكلام نبينا محمد ﷺ ؟! فهم أشد توقيرًا لكلام العرب وأشد احتياطًا عليه ممن يغمز عليهم بما هم منه بُراء. اللهم إلا أن يكون في العرب من بعد عن جمهرتهم، وباين بحبوحة أوطانهم، وقارب مساكن العجم، أو ما أشبه ذلك ممن يخالف العرب في بعض كلامها وأنحاء عباراتها، فيقولون: هذه لغة ضعيفة، أو أشبه بذلك من العبارات الدالة على مرتبة تلك اللغة في اللغات. فهذا واجب أن يُعرف به، وهو من جملة حفظ الشريعة والاحتياط لها، وإذا كان هذا قصدهم، وعليه مدارهم فهم أحق أن يُنسب إليهم المعرفة بكلام العرب ومراتبه في الفصاحة، وما من ذلك الفصيح قياس، وما ليس بقياس، ولا تضر العبارات إذا عُرف الاصطلاح فيها"[(١)].

ولا بد من الإشارة أيضا إلى ما ذكره الشاطبي من أن الشيء إذا قلّ في السماع فلا يخلو أن يكون مقبولًا في القياس أَو لا، فإن كان مقبولًا في القياس ولا معارض له استوى مع ما كثر في القياس عليه مطلقًا، كما في مسألة (شَنَئِيّ) عند النسب إلى شنوءة؛ إذ لا يوجد في الباب غيرها ولا معارض لها، وإن كان غير

(١) المقاصد الشافية(٣/٤٥٦- ٤٥٨).

مقبول في القياس لوجود ما ينتقضه ويعارضه فهذا هو الذى قد يُوقَف على السماع في بعض المواضع، وقد يطلق القياس فيه على استضعاف، وذلك بحسب قوّة المعارض وضعفه(١).

منهج البصريين والكوفيين في السماع والقياس وسبب الخلاف بينهما:

وضع البصريون قواعد عامة مستنبطة من الجزئيات التي تتبعوها في أكثر القبائل المشهورة، التي كانت بمنأى عن المواطن التي سرى فيها اللحن، ورأوا التزام هذه القواعد، والسير عليها، بدون حيدة عنها. وتمسكوا بصواب ما ذهبوا إليه على الرغم من تعدد القبائل واختلافها اختلافًا بينًا في اللغات واللهجات.

وشجعهم على ذلك قرب البصرة من البادية، وتمشيًا مع قواعدهم أخذوا يؤولون كل ما خرج عن هذه القواعد، ولو كان مرويا عن الشعراء الموثوق بعربيتهم وبسلامة لغتهم، ويتكلفون في التخريج شططًا ليوافق مذهبهم، وإذا أعجزهم التأويل قالوا: إنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، أو ضرورة دعت إليها القافية، أو الوزن الشعري وأحيانًا يخطئون بعض العرب المعروفين بصواب القول وصدق العروبة، إذا جاء في أقوالهم ما يخالف قواعدهم.

وقد نشأ عن ذلك إهدارهم لكثير من الاستعمالات العربية في بعض القبائل، واعتبروه خطأ أو شاذا، مع أنه في الواقع قد يكون غير ذلك، وما هو إلا لغة أو لهجة لهذه القبائل.

أما الكوفيون فقد عنوا بكل ما سمعوا من شعر عربي، ورأوا احترام جميع ما ورد عن العرب، وأجازوا استعماله ولو لم يجر على تلك القواعد التي وضعها البصريون، وقد احتجوا بالشاهد الواحد، وبالشاهد المجهول قائله، وربما جعلوا من هذه الشواهد الفردية والشواذ أساسًا لقواعد أخرى. قيل إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلًا ويقيس عليه.

وقد كان الكوفيون أكثر رواية للشعر من البصريين، وكانوا يستنبطون بعض القواعد بالقياس النظري من غير حاجة إلى شاهد. أما البصريون فكانوا لا

(١) المقاصد الشافية (٢/٢٥٠، ٢٥١).

يستجيبون لكل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، ولهذا كانوا أصح قياسًا من الكوفيين. ومن هنا نشأ خلاف بين الفريقين في كثير من الفروع النحوية.

فحيث أجاز الكوفيون القياس على المثال الواحد المسموع، وهم يعتبرون اللفظ الشاذ، فيقفون عليه ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب ولا اعتبار بما كثر أو قل، وكذلك كان أبو زيد الأنصاري شيخ سيبويه يجعل الفصيح والشاذ سواء، أما البصريون ومن دار في فلكهم فقد تشددوا في العدد المسموع الذى يصح القياس عليه، فهم لا يرضون بالمثال ولا المثالين ولا الستة.

قال الأنباري:" ولو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس وجعلناه أصلًا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجْعَل ما ليس بأصل أصلًا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها"(١).

ونستطيع أن نجمل الفروق الأساسية بين المذهبين فيما يأتي:

أ- البصريون حازمون متشددون في قبول ما يروى من الشعر، ولا يعترفون إلا ببعض القبائل الموثوق بشعرها.

ب- البصريون صارمون، معتدون بأنفسهم، والثقة بروايتهم، ويخطئون ما عداها من الروايات، مهما كان مصدرها.

جـ- البصريون يؤولون ما يخالف قواعدهم، ولو كان عربيا صحيحًا، ويتكلفون في ذلك عنتًا، وإذا أعجزهم التأويل حكموا بشذوذه.

أما الكوفيون فمتسامحون يقبلون كل ما ورد عن العرب، ويقيسون حتى على البيت الواحد، ويضعون لكل شيء قاعدة ولو كان شاذا.

وقد كان البصريون يتحرجون من الرواية عن علماء الكوفة؛ لأن اتصال هؤلاء بالخلفاء ببغداد، وتزاحمهم على أبوابهم -جعلهم يتزيدون فيما يعجب ويجري على الألسنة. أما الكوفيون فكانوا يأخذون عن البصريين؛ لثقتهم فيما يروونه.

(١) الإنصاف (٣٧٣/٢).

قال السيوطي:" اتفقوا على أن البصريين أصح قياسًا، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية" (١).

ومعنى ما ذكره السيوطي أن للكوفيين عناية فائقة بالمروي من الأشعار والأخبار والنوادر تفوق عناية البصريين، وأن هذه العناية قد دفعت الكوفيين إلى قبول جميع ما سمعوا، وجعله أصلًا يُقاس عليه، وقد وُصف الكسائي –وهو من أئمة الكوفة– بأنه كان يسمع البيت الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلًا ويقيس عليه، وكان من آثار ذلك أن قلَّ عند الكوفيين التأويل والتقدير، والقول بالندرة والشذوذ.

وكان من آثار ذلك أيضًا أن عقد الكوفيون كثيرًا من أصولهم وأحكامهم على جميع القراءات القرآنية، المتواترة والشاذة، ولم يلجئوا إلى التأويل الذي لجأ إليه البصريون، ومما يدل على أن الكوفيين يقيسون على البيت الواحد ما نقله السيوطي عن الأندلسي في (شرح المفصل) من قوله: "الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا، وبوَّبوا عليه بخلاف البصريين"(٢)، ومعنى ما ذكره السيوطي نقلًا عن الأندلسي أن الكوفيين يجعلون البيت الواحد دليلًا على القاعدة".

والذي لا شك فيه أن البصريين كانوا أكثر استنباطًا وإنتاجًا، وأوثق رواية من الكوفيين؛ لما ذكرنا من أن الفصحاء من العرب كانوا يردون على البصرة أكثر من الكوفة لقرب الأولى منهم. وقد نضج النحو في البصرة قبل الكوفة بنحو مائة عام، وهذا لا يحول دون صواب رأي الكوفيين في كثير من المسائل.

ومن أمثلة ذلك: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كَثُرَتْ حروفه سقطت ألفه في التثنية؛ فقالوا في تثنية "خَوْزَلَى، وقَهْقَرَى": خَوْزَلَانِ، وقَهْقَرَانِ،

(٢) الاقتراح (صـ٤٢١).
(١) الاقتراح (صـ٤٢٣).

وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في "قَاصعَاء، وحَاثِيَاء": قاصعان، وحاثيان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود(١).

واحتج الكوفيون على ذلك بأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما ازدادا كثرة وطولا فاجتمع فيهما ثقلان: ثقل أصليّ، وثقل طارئ؛ فجاز أن يحذف منها لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال.

وأما البصريون فاحتجوا بأنه لا يحذف منهما شيء؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد؛ فينبغي أن لا يحذف منه شيء، قَلَّتْ حروفُهُ أو كثرت.

والذي يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه، كما حُذِفَ في ما قلت حروفه، فقالوا في تثنية جمادى: "جُمَادَيَيْنِ" من غير حذف، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له.

ولكن هذا غير مسلم له، فإن الكوفيين لم يقولوا ما قالوه من غير دليل، فقد حكوا أن العرب تثني الخوزلي والقهقري على الخوزلين، والقهقرين، بحذف الألف، وتثني القاصعاء والحاثياء على القاصعين والحاثيين، بحذف الهمزة والألف التي قبلها.

ثم إنهم يثنون الخنفساء والقرفصاء وعاشوراء بحذف الألف والهمزة التي قبلها، فكيف يقال: إنهم عدلوا عن الأصل والنقل والقياس من غير دليل؟ وإذا كان القياس يثبت بعدد الكلمات فإن كلام الكوفيين أحرى بالثبوت؛ لأن الكلمات التي ذكروا أن العرب حذفت منها ألف المقصور وهمزة الممدود مما عددناه هنا سبع كلمات، بينما لم يأتِ هو لمذهب البصريين إلا بكلمة واحدة، وهي (جمادى)، ومع هذا كله نرى لك أن تأخذ بمذهب البصريين، لا لضعف الحجة التي أتى بها

(١) الإنصاف (٦٢١/٢).

الكوفيون، ولكن لأن الأصل أن علامة التثنية تزاد على حروف الكلمة كلها، وأن الحذف من الكلمة قد يوقع في اللبس بين الكلمة المراد تثنيتها وكلمة أخرى تشبهها في الحروف التي أبقيت بعد الحذف، فإن أمن اللبس كان لكلامهم وجه(١).

ويدل على هذا أيضا رفضهم نصب الجزأين بعد (إن) وأخواتها على الرغم من ورود ستة أمثلة على ذلك، بل وأحياناً لا يقيسون على عشرة الأمثلة أو ما جاوزها قليلًا، مثل منعهم قياس جمع مفعول على مفاعيل، فالأمثلة العشرة عندهم لا تنهض مسوغًا للقياس(٢).

أما الكوفيون فيهون عليهم نقض أصل من أصولهم، ونسف قاعدة من قواعدهم، ولا يهون عليهم إطراح المسموع(٣).

الفصل بين المطرد والشاذ:

أصل الشاذ في اللغة المتفرد والمتفرق(٤).

وهو في الاصطلاح: ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره(٥). ويزيد بعضهم موضحًا ذلك فيقول:" من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته(٦)". وبالتأمل نجد هذا ينطبق على الشاذ قياسًا دون الشاذ استعمالًا، كما تقدم(٧).

ويقابل الشاذ : المطّرد ، وهو في كلامهم: المتتابع والمستمر، يقال: اطرد الشيء إذا تبع بعضُه بعضًا وجرى ، ومنه اطّراد الجدول والغدير إذا تتابع ماؤه بالريح.

وقد عرّف ابن جنّي المطَّرد اصطلاحًا بأنه:" ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة"(٨).

---

(١) حاشية الإنصاف (٦٢٣/٢).
(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث (صـ٤٥: ٤٧).
(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو(صـ٣٧٧).
(٤) الخصائص (٩٨/١).
(٥) المصدر السابق (٩٧/١).
(٦) التعريفات(صـ١٢٤).
(٧) ينظر (صـ ١٩) من البحث.
(٨)الخصائص(٩٧/١).

واعلم أن العلماء قد اشترطوا للحكم بالقصر على السماع شروطًا أظهرها :

١-أن يكون لا شك في خلافه للأصول.

٢-أن يكون سمع ممن ترضى عربيته.

٣-أن يثبت في رواية صحيحة .

ولعل سائلًا يقول : كيف لنان أن نفصل بين ما يقاس عليه من الشواهد وما هو دون ذلك مما لا يصح القياس عليه، وهل هناك معيار واضح للنحوي يتمكن به من إطلاق أحكامه؟

بادئ ذي بدء تحسن الإشارة إلى استقرار عرف النحاة على أنه يقاس على الكثير من الشواهد دون القليل، إلا أنهم لم يحددوا على وجه الدقة هذه الكثرة والقلة، ولعل ذلك راجع إلى عسر استقصاء جميع الظواهر اللغوية لدى القبائل.

وقد أوقعهم عدم التحديد هذا في أن يكلوا إلى عقل الدارس وعلمه تقدير الكثرة والقلة والحكم عليها، مع تباين العقول والفهوم في درجة الضبط والتقدير، فصرنا نرى الشواهد لمسألة ما يعدها بعض العلماء كثيرة، في حين يقصرها آخرون على السماع لعدم بلوغها درجة الكثرة في تقديرهم، فقد أورد أبو حيان شواهد كثيرة جاء المصدر المنّكر فيها حالًا، ثم قال: «ومع كثرة ما ورد من ذلك فقيل: أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يجوز (جاء زيدٌ بكاءً)» [١].

ومن جهة أخرى نراهم يقيسون على القليل في النسب إلى (فَعُوْلَة) على (فَعَلىْ)، مع أنه لم يرد منه إلا (شنوءة) و(شنئيّ)، لكنهم أجروا (فعولة) مجرى (فعيلة) فأجازوا في (ركوبة): (ركبىّ) وفي (حلوبة): (حلبيّ) [٢].

وفي هذا إشكال على المتعجل، لكنه يزول عمّن تأمله كابن جني الذي أفرد بابًا في (الخصائص) دعاه : (بابٌ في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه)، قال في ديباجته: «هذا بابٌ ظاهره – إلى أن تعرف صورته – ظاهر

(١) ارتشاف الضرب (١٥٧٠/٣).

(٢) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي (صـ ٣٧٤).

التناقض، إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس» [١]، ومثّل للقليل المقيس بالنسب إلى (شنوءة) على (شنئي)، ومثّل للكثير غير المقيس بالنسب على ثَقيف وقُرَيش وسُلَيم على: (ثَقَفيّ)، و(قُرَشيّ) و(سُلَميّ)، فلا يقاس وهو أكثر من (شنئي) .

والعلة في ذلك وردت في كلام مختصر للأخفش، وهو قوله : «فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد – يعني شنوءة – قال : فإنه جميع ما جاء. وعلّق ابن جني على ذلك بقوله: " وما ألطف هذا القول من أبي الحسن، وتفسيرُهُ أنّ الذي جاء على (فعولة) هو هذا الحرف، والقياس قابلُهُ، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولاً، فلا غرو ولا ملام "[٢].

فالمسألة إذن نسبية، ويُرجع في الحكم بالقلة والكثرة فيها إلى القدر الوارد من شواهد الظاهرة مقيسًا بالقدر المخالف إن وجد، وليست مبنيةٌ على تحكم النحوي أو ذوقه كما قد يُظنُّ.

وقد حاول ابن هشام تحديد نسب مصطلحات القلة والشذوذ وترتيبها، وهي محاولة نافعة للتعرف على علاقة هذه المصطلحات ببعضها، لكنها غير كافية ليحكم بها بدقة وتحديد – على شواهد ظاهرة لغوية أو نحوية"[٣].

كما حاول بعض الدارسين المحدثين ذلك، وتعددت آراؤهم فيه، فمن قائل: إن المقصود بالكثرة المقيس عليها ليس كثرة الألفاظ المستعمل في الباب، بل هو ما عُرف من طبيعة اللغة وحالتها العامة، والشاذ هو ما خالف هذه الحال العامة للغة. ومن قائل إنها الكثرة العددية وموصٍ بمزيد من دراسة مقياس الكثرة والقلة.

(١) الخصائص (١١٦/١).
(٢) الخصائص (١١٧/١).
(٣) الاقتراح(صـ٩٨، ٩٩).

والذي يراه د: محمد بن عبد الرحمن السبيهين أن القضية لا تحتاج إلى كبير عناء، وأنها قد فُصل فيها منذ زمن بعيد، فَصل فيها الأخفش وابن جني بكلمات معدودة توافق طبيعة القواعد النحوية؛ ذلك أن من يلمس قواعد النحو عن قرب، ويتأمل ما تقوم عليه من استقراء لظواهر اللغة ولغات القبائل، وما يصاحب ذلك من نقصٍ وقصور عن بلوغ درجة الاستقصاء يدرك أن قضية القياس والشذوذ لا يمكن أن يحكم بقانون عددي ينفي القليل الشاذ ويبقي المقيس الكثير بدقة وتحديد، بل المسألة نسبية يختلف تقدير الكثرة والقلة فيها باختلاف القدر الوارد من شواهد الظاهرة، فقد تكثر الشواهد المخالفة للقاعدة ولا يقبل القياس عليها، لأنها برغم كثرتها تبقى شاذة إذا قيس بالجمع الضخم الذي يخالفها من الشواهد الموافقة للقاعدة، وقد تقلُّ الشواهد جدًا فيقاس عليها، لأنه لم يرد ما ينقضها، وهي جميع ما ورد في بابها، «فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ... فلا غرو ولا ملام».

ومن هنا كان الاعتراض على النقل بكونه شاذًا اعتراضًا صحيحًا ما سلم الحكم المراد إبطاله من الشواهد الكثيرة الكافية، بشرط أن لا يكون كل الوارد من المسألة المختلف فيها قليلاً وإلا كان القليل من شواهدها مقيسًا [(١)].

الفصل بين المقصور على السماع والنادر والضعيف

ترد هذه المصطلحات للدلالة على ظواهر خالفت الكثير المطرد من كلام العرب، وتمتاز كل واحدة منها بخاصة تفرقها عن أخواتها، لكن بعض العلماء يستعمل هذه الألفاظ بعضها مكان بعض.

وقد حاول ابن هشام تلافي هذا الخلط بين المصطلحات، فأراد أن يحدد لكل لفظة مدلولا مستقلا، حيث قال:" اعلم أنَّهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا. فالمطرد لا يتخلَّف، والغالب أكثر الأشياء ولَكِنَّه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل؛ فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب،

(١) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي (صـ ٣٧٦، ٣٧٧).

والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"(١).

وهذه المصطلحات ابتداء تعبِّر عن تراكيب نحويَّة لها ــ بدرجة ما ــ نسبةُ تكرار أو تردُّد في النصوص اللُّغَوِيَّة. وإذا ضممنا إلى هذه المصطلحات مصطلح الأصل؛ فإنَّنا يمكن أَنْ نرتب هذه المصطلحات ترتيبا من الأكثر إلى الأَقَلّ كما يلي: «الأصل، المطَّرد، الغالب، الكثير، الجَيِّد، القليل، الضعيف، الشاذ، الرديء».

وإذا أردنا الوقوف على كل واحد من مصطلحات موضوعنا ومعرفة صلته بالمقصور على السماع، فإنا نجد النادر في اللغة: الساقط، أما في الاصطلاح فبعضهم يعرفه بأنه ما قل وجوده، وإن لم يخالف القياس، وبعضهم اشترط أن يكون موافقا للقياس(٢).

وفي موازنة بينه وبين الشاذ نجد بينهما عموما من وجه، فما خالف القياس وقل وجوده شاذ ونادر، وما خالفه وكان كثيرا شاذ فقط، وما قل ولم يخالف نادر فقط(٣).

أما الضعيف فهو ما يكون في ثبوته كلام، فليس بينه وبين النادر والشاذ عموم وخصوص، فهو مباين لهما، إلا أن الضعيف أقوى من الشاذ، ولهذا إذا تعرض شاذ ولغة ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ(٤).

الفصل بين المقصور على السماع و الضرورة

لقد كانت النظرة في بادئ الأمر إلى فنّيّ الشعر والنثر واحدة من حيث الخصائص التعبيرية في صياغة العبارة وبناء الألفاظ، بدليل اشتراكهما في شواهد اللغة والنحو، فلم يفرق علماء العربية بين شاهد المنثور، وشاهد المنظوم في كتبهم،

(١) الاقتراح(صـ٩٨، ٩٩).
(٢) التعريفات (صـ ٢٣٩).
(٣) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي(صـ ٣٦٥).
(٤) الاقتراح(صـ ٣٨٩)، وينظر: مسائل الخلاف النحوية (صـ٣٦٥).

فترى الشاهد من القرآن الكريم جنبًا إلى جنب مع الشاهد من الحديث النبوي، والشعر، والمأثور من أقوال البلغاء على الرغم من التفاوت الملحوظ في طريقة الصياغة أو الإعراب.

وغاية ما في الأمر أنَّ هذا التغير عندهم يُعدُّ شذوذًا عن القاعدة– قد يرقى إلى درجة الجواز إذا جاء في القرآن أو الحديث أو المقبول– إذا جاء على لسان شاعر كبير ممن يستشهد بشعرهم، وما عدا ذلك خطأٌ لا ذكر للضرورة فيه.

ودخلت الضرورة – فيما بعد – في ميادين البحث اللغويّ، والنقديّ على نطاق واسع. فدخلت ميدان اللغة؛ لأنها تضطر الشاعر إلى تغيير بناء اللفظ؛ زيادةً أو حذفًا أو خروجًا عن القياس، فتناول اللغويون ذلك بالبحث من خلال معاجم اللغة وأشاروا إلى هذه الضرائر.

ودخلت ميدان النحو لكونها تدفع الشاعر إلى مخالفة القياس في بناء الجملة وفي عمل الأدوات وكذا التغيير في تركيب الجملة (من حيث التقديم والتأخير).

لم يصرّح سيبويه بتعريف محدد للضرورة، وإنما كان يكتفي ببعض العبارات التي فهم منها بعض شرّاح "الكتاب" ودارسيه مفهوم الضرورة عنده من خلال تناوله لبعض المسائل، وبخاصة الباب الذي عقده في أول الكتاب بعنوان "ما يحتمل الشعر"(١).

فمن خلال بعض النصوص حدّد العلماء رأي سيبويه في "الضرورة" وهو أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد منه بدًا، وأن يكون في ذلك ردُّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز.

قال سيبويه – عند قول أبي النجم العجلي –:

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي ... عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ(٢)

---

(١) الكتاب(٢٦/١).

(٢) البيت من بحر الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في الديوان(صـ ١٣٢)، والكتاب(٦٩/١)، والشاهد فيه قوله:(لم أصنع) حيث حذف الضمير العائد من الخبر.

"هذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء"(١).

ولا يبعد مفهوم ابن مالك للضرورة عن مفهوم سيبويه المتقدم وهو أن الضرورة: ما لا مندوحة للشاعر عنه بحيث لا يمكن الإتيان بعبارة أخرى.

لكن هذا الرأي قد تعرَّض لنقد شديد من المتأخرين ، كأبي حيان، وأبي إسحاق الشاطبي وابن هشام، والشيخ خالد الأزهري، وعبد القادر البغدادي.

وملخص رد الشاطبي على ابن مالك يتمثل في الآتي: (٢)

أولاً: أن النحاة قد أجمعوا على عدم اعتبار هذا المنزع، وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبرًا لنبهوا عليه.

ثانيًا: أن الضرورة لا تعني عند النحويين أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، دليل ذلك الراء في كلام العرب، فإنها من الشياع في الاستعمال بمكان لا يُجهل، ولا يكاد ينطق أحد بجملتين تعريان عنها، وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها، بل كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يُسمع في نطقه راءٌ، حتى صار مثلًا.

وإن الضرورة الشعرية لهي أسهلُ من هذا بكثير، وإذا كان الأمر هكذا أدى إلى انتفاء الضرورة في الشعر وذلك خلاف الإجماع، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما اقتضت ضرورة النطق بها في ذلك الموضع زيادة أو نقص أو غير ذلك في الوقت الذي قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيءٍ يزيل تلك الضرورة.

ثالثًا: أنه قد يكون للمعنى الواحد أكثر من عبارة بحيث يلزم في إحداها ضرورة ولكنها هي المطابقة لمقتضى الحال، وهنا يرجع الشاعر إلى الضرورة؛

---

(١) المقاصد الشافية(٤٩٣/١، ٤٩٤).

(٢) الكتاب(٨٥/١).

لأن اعتناء العرب بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ، وإذا تبيَّن في موضع ما أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أية جهة يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال؟

رابعًا: أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركِّب الضرورة لذلك.

ومن أقوال ابن هشام في الرد على ابن مالك قوله: "إذا فُتح هذا الباب – يعني زعم القدرة على تغيير بنية الشعر وألفاظه – لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر"(١).

إن كثيرًا من أشعار العرب يقع عن غير روية، وهو مما يدعو إلى عدم التمكن من تخيّر الوجه الذي لا ضرورة فيه.

كما أن الشعر لمّا كان مظنة للضرورة استُبيح فيه ما لم يُضطرّ إليه، كما أُبيح قصر الصلاة في السفر؛ لأنه مظنة المشقة مع انتفائها أحياناً والرخصة باقية.

ثم إن الشاعر قد يتاح له في حرارة التجربة الشعرية غير عبارة عن الفكرة الواحدة، لكنه لا يختار من الألفاظ إلا ما يأنس فيه الملاءمة التامة للمعنى الذي ينشده وإن ساوره قلق فني في دقة لغته، وقدرتها على التعبير عنه.

فإذا ثبت هذا وأنه هو واقع الشعر اللغوي فإن التفكير بنفي الضرورة، ومحاولة استبدالها بما لا ضرورة فيه أمرٌ من الصعوبة بمكان على الشاعر، ناهيك عن الناقد اللغوي، والنحوي وذلك لتفاوت القدرات على تخيّل الألفاظ، واستحضارها من المعاجم الذهنية المختلفة في سعتها، وتنوعها، وصفائها(٢).

ويرى كثير من النحويين أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا؟ ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في

(١) تخليص الشواهد(٨٢/١).
(٢) المصدر السابق(٨٢/١).

شعره، بل جوّزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام؛ لأنه موضع قد أُلفت فيه الضرائر.

قال الأعلم:"والشعر موضع ضرورة يحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة، ولا تحصيل معنى وتحصينه، فكيف مع وجود ذلك؟[١]".

وقال أبو حيان:" لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثريّ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام"[٢].

أما البغدادي فيقول عن الضرورة:" والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحة أوْ لا"[٣].

ولعل أهم ثمرة للخلاف بين الجمهور من جهة، وسيبويه وابن مالك من جهة أخرى أن الضرورة واسعة المدلول حسب رأي الجمهور، فهي تشتمل كل ما ورد في الشعر، أو كَثُر فيه سواء أكانت له نظائر في النثر أم لا.

فكثرت أنواع الضرائر نتيجة لهذا؛ لأنهم لا يريدون تمزيق القاعدة، أو الإكثار من القواعد فاستندوا إلى هذا الحكم (الضرورة في كل بيت يخالف القاعدة). وأما على رأي سيبويه، وابن مالك فإن ما يجد الشاعر عنه بدلاً لا يعدُّ ضرورة، بل نوع من التغيير يجوز في الشعر والنثر على حد سواء.

إن مفهوم الضرورة – بالمعنى المتقدم– مقارب لمدلول المقصور على السماع، فكلاهما خروج عن القياس، إلا أن المقصور على السماع ميدانه النثر،

(١) تلخيص الشواهد(٨٣/١).
(٢) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين (صـ٤٠٢).
(٣) خزانة الأدب(٣١/١).

والضرورة تختص بالشعر، ولهذا يكثر في كلام العلماء:" إذا اضطر شاعر، فيقرنون الاضطرار بالشعر(١).

ومن ثم كان حكم القصر على السماع بديلًا عن حكم الضرورة في كثير من الظواهر اللغوية، وذلك إن كانت الظاهرة نثرًا عاديًّا، فكيف توصف بالضرورة؟! فالضرورة لا تفسر مجيء استعمال العرب ما يخالف القواعد في النثر؛ فشاع لذلك حكم القصر على السماع بديلًا عن الضرورة(٢).

حكم القياس على المقصور على السماع

المتتبع لحال أهل البلدين البصرة والكوفة مع الشاذ يجد البصريين أكثر إحالة إلى هذا الوصف، وذلك راجع إلى شدة حرصهم على اطراد القواعد، ومن ثم درجوا هم ومن تابعهم في هذا المنهج في العصور المختلفة على عدم التعويل على الشاذ في التقعيد، ومنعوا القياس عليه، ووردت عنهم العبارات المؤكدة لذلك :

قال سيبويه:"لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"(٣)، وقال ابن السراج: "ينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه"(٤)، ونُقِل عن المبرد قولَه: "وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجة معه"(٥).

وقال الزجاجي:"إن الشيء إذا اطرد عليه باب فصح في القياس وقام في المعقول ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل لعلةٍ تلحقه لم يكن ذلك مبطلًا للأصل والمتفق عليه في القياس المطرد، ومثل هذا موجودة في جميع العلوم، حتى في علوم الشرائع والديانات"(٦).

(١) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي(صـ ٣٦٥).
(٢) ما قصر على السماع دراسة نحوية تحليلية(صـ ٢١٧) رسالة دكتوراه.
(٣) الكتاب (٤٠٢/٢).
(٣) الأصول (٥٦/١).
(٥) الأصول (١٠٥/١).
(٦) الإيضاح في علل النحو (صـ ٢١٧).

وكثير نحو هذا يرد عند منعهم هذه القاعدة أو تلك معتمدين على أنها إنما قامت على مثال أو مثالين يحتملان غير ما أوردا له، وإنما تثبت القاعدة باستقراء جزئيات كثيرة، حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن أن الحكم منوط بذلك"(١).

"فموقف النحاة العام من الشاذ أن يطرح ولا تنقض به القواعد المطردة، ويبنى على هذا أن لا يصح القياس عليه، ولكن وجد بعض الخلف في هذا، فعلى الرغم من تحذير سيبويه المتكرر من القياس على الشاذ فقد وقع منه " القياس على النادر القليل المنكر في القياس"، كما أن القياس على الشاذ والنادر من قواعد الكوفيين. إلا أنه موقف لا يسلم به، ويبقى الأصل في مسألة الشاذ أن يقتصر فيه على الحكاية والسماع ؛ لأنه الأصل المستعمل في كثير من العلوم،" ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم"(٢)، ذلك أنه لو طُردَ القياس في كل ما جاء شاذًا مخالفًا للأصول وجعل أصلًا لأدى إلى اختلاط الأصول بغيرها، وهذا يفسد الصناعة بأسرها، وعلى هذا درج الثقات الأوائل، وما من شك في أن هذا يوافق الهدف الذي وشعت له القواعد ونحتاج إليه اليوم كثيرًا وهو حصر القواعد وتقليلها وضبطها، ومعلوم أن القياس على كل ما شذ يجعلها كثيرة متشعبة مضطربة ينقض بعضها بعضًا"(٣).

أسباب القصر على السماع

- **السبب الأول: الاختلاف في تحديد كمية ما يقاس عليه:**

أسس البصريون قواعدهم النحوية التي استنبطوها واستخلصوها من مروياتهم الشعرية والنثرية على الكثرة الغالبة من النظائر المسموعة عن العرب، وبنوها على

(١) التذييل والتكميل (٨٣/٩).
(٢) الأصول (٥٦/١).
(٣) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي(صـ ٣٧٢، ٣٧٣).

المطرد الشائع في الاستعمال، فكلما وجدوا قدرًا كافيًا من الأمثلة تتصل بظاهرة من الظواهر اللغوية وضعوا لها قاعدة عامة، أما القليل أو النادر أو الشاذ فإنه لا يستحق أن توضع له قاعدة(١).

فالقدر الذي يسمونه بالكثرة لم يكن محددًا بشيء من الدقة، بل كان أمرًا نسبيًّا بينهم، وهو السبب الجوهري في اختلاف آرائهم وتباينها في الظاهرة الواحدة، فقد يصرح بعضهم قياسه مسألة ما معتقدًا أن ما روى من أمثلتها عن العرب يكفي لوضع قاعدة عامة لها، في حين يرى بعضهم أن هذا غير كاف فيحصره في دائرة المسموع الذى لا يقاس عليه(٢).

فالكثرة هي سبب الخُلف الواسع، ومنها نشأ التباين بآثاره البعيدة بين النوعين، فما المراد بتلك الكثرة ؟ وما حدودها ؟

إنها الكثرة العددية لا ريب، لكن أهي الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها «بأن تشيع اللغة في القبيلة فلا يخالف فيها إلا فرد غير مجرح، أو أفراد كذلك قليلة؟» أم هي الكثرة بين القبائل «بوصفها قبائل» بأن تشيع خصائص لغوية في مجموعة قبائلها أكثر من قبائل مجموعة أخرى، من غير نظر لأفراد كل قبيلة وعددها؟ أتجري الموازنة من حيث القلة والكثرة بين القبائل الست المشهورة وحدها، أم تتجاوزها إلى غيرها، ولا تقتصر على الأوليات(٣)؟

وتعجب د/ عباس حسن من أن تنقضي العصور الطويلة ولا يتعرض لهذا الأمر الذي هو أصل الخلاف من يوضحه، حتى المجمع اللغوي القاهري عرض له في عشرات المواضع والبحوث، وعانى من أمره ما عانى، ولم يحاول كشف الضر بإزالة الغموض عن هذه الكثرة والقلة، والذاتي منهما والنّسبيّ.

(١) من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس(صـ١٢).
(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن(صـ٤٦).
(٣) المصدر السابق(صـ ٤٠).

إن غموض هذه المسألة الرئيسة : مسألة القلة والكثرة، بنوعيهما الذاتي والنّسبي، أوقع الباحثين قديمًا وحديثًا في حيرة واضطراب مؤلمين، يصوب هذا ما يخطئه ذاك، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه، كالذي نشهده اليوم في معاهد التعليم المتخصص، وعلى وجه الصحف، وكالذي نشهده في كتب النحو المبسوطة بين علمائه القدامى .

فأما مخالفة قبيلة لقبيلة أو أكثر «وهو أمر طبيعي يقتضيه تدرج اللغة وتطورها» فليس فيه ما يعيب، ولا ما يمنع من الأخذ به واتباعه، إذ كيف يقع الخلاف في شأنه مع ما سجله الأئمة من أن: «كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه» «والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ».

وأما مخالفة فرد عدل أو أفراد قليلة للكثرة الغالبة في القبيلة فليس فيه أيضًا ما يعيب، وليس لنا أن نحكم عليه بالخطأ؛ ذلك لأن العربي الخالص لا يخطئ – كما سبق توضيحه – ولكن الذي يقال في مثل هذا: إنه رب اللغة، ومالكها ؛ فله أن يخلق من ألفاظها ما يشاء من غير نكير عليه، وأن يتصرف في مفرداتها، وتراكيبها، وضبط حروفها التصرف الذي يجري بالفطرة، وعلى مقتضى طبعه، وإلا فكيف تنشأ اللغة ؟ وقد تقدم أنه «إذا قويت فصاحته وسَمَت لغته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به"[(١)].

"وقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها[(٢)]، ولا سُبقا إليها، وبغير هذا الخَلْق والارتجال لا توجد اللغة ولا تتطور، وبغيره لا يتصور العقل أن تتجاوز كلماتها العشرات إلى المئات والآلاف، فمن أين تجيء الزيادة إن لم يخلقها العربي الثبت؟ وهل لها مَعين غير هذا المعين؟ اللهم إلا إذا قلنا «بالتوقيف» وهو رأي لا يكاد يؤمن به اليوم أحد، ومن يدري؟ – كما أسلفنا – فقد

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن(صـ ٤١، ٤٢).
(٢) الخصائص(٢٧/٢).

تكون الألفاظ المرتجلة في زعمنا ليست في الحق والواقع جديدة، وإنما هي عبض تراث لغوي زال أكثره، وبقي أقله لدى فريق من الناس «فحفظوا قُلّ ذلك وغاب عنهم أكثره؛ كما يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه .... وكما قال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلهن ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير[١]»، وكما قال القاضي الجرجاني، ومنه : «إذا سمعنا عن العربي الفصيح الذي يعتدُ حجة، كلما اتبعناه فيها، وإن لم تبلغنا من غيره، ولم نسمع بها إلا في كلامه"[٢].

فإذا كان الأمر ما وصفناه ونقلناه عن الأعلام فكيف تتحقق القلة والكثرة، وتتحقق تبعًا لهما إباحة القياس والمحاكاة حينًا أو تحريمهما ؟ كيف يقع الاطراد والشذوذ ؟ متى تكون القلة ذاتية أو نسبية، وكذلك الكثرة؟[٣]

لم يجد د/ عباس حسن "لشيء من ذلك ردًا مقنعًا، ولا جوابًا شافيًا. ولطالما قرأ في مطولات النحو تعليقًا على شاهد مخالف للقاعدة : « إنه لغة » أو : «إنه لغية» أو : «إنه شاذ»... فلم يفهم الفرق النحوي الدقيق بين هذه الأوصاف، ولا أثر كلّ منها، وكثيرًا ما قرأ لسيبويه أمثال قوله : سمعت أعرابيًا يقول: «مررت برجل سواء والعدمُ[٤]– بضم الميم – سمعت أعرابيًا يقول: "إنك وزيد ذاهبان"[٥]. وأعرابيًا يقول : "عليه مائةٌ بيضًا[٦]" وآخر ... وآخر ... ممن نقل عنهم أمثلة تخالف ما شاع في جمهرة العرب، على ألسنة الكثرة، أفتَحَرَّى سيبويه أمرَ الأعرابي فعرف شأن لغته هذه؟ أخاصة هي به أم مشتركة بينه وبين قومه أو سواهم ؟ فإن انفرد بها العربي فهل نتابعه فيها، ولا يتحقق الشاذ ؟ وإن لم تصح متابعته فلم سجلها إمام

(١) الاقتراح(صـ ١٠٦).
(٢) البحث اللغوي عند العرب(صـ ١٣٩)، اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن(صـ ٣٦، ٣٧).
(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن(صـ ٤٣).
(٤) الكتاب(٣١/٢).
(٥) المصدر السابق(١٥٥/٢).
(٦) المصدر السابق(١١٢/٢).

النحاة ونقلها إلينا؟ وَفرضا تابعنا من يقول بالقياس على الكثير الوارد دون القليل المسموع، والأخذ بالمطرد دون الشاذ، سواء أكان ذلك بالنسبة لأفراد القبيلة بعضهم إلى بعض أم كان بموازنة القبيلة بغيرها، فما عدد الكثير الوارد والقليل المسموع؟ لا جواب عن ذلك . ولم يصادف فيما وقع لديه من مراجع بياناً دقيقًا لهذا عند نحاة البصرة أو غيرهم، سوى الكوفيين – كما سيجيء"[١].

"**وقد يكون من المفارقات النحوية العجيبة أن نسمع من يقول: إن الكثير الوارد لا يصلح للقياس عليه . فهذا صاحب الأشموني يشرح بيت ابن مالك في الحال:**

«ومصدرٌ مُنَكرٌ حالاً يقَعْ بكثرة ؛ كبغتةٌ زيدٌ طَلَعْ»[٢]

فيردف الشرح بتنبيه ينص فيه على ما يأتي :"مع كون المصدر المنكر يقع حالًا بكثرة، هو عندهم مقصور على السماع[٣]"، ويختم باب أبنية "أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها" بقوله:"خاتمة، قال الشارح: مجيء «فَعِيل» «بمعنى مفعول» كثير في لسان العرب، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع"[٤]. ويقول مثل ذلك في باب: «النعت» عند الكلام على النعت بالمصدر .... [٥] وغير هذا كثير في الأشموني، وسواه من المراجع والمطولات، وفي الأبواب المختلفة.

"**فأي اضطراب وتناقض كهذا ؟ وما عسى أن تكون الحقيقة في أمر الكثرة والقلة المتحكمتين في اللغة والنحو عند غير الكوفيين ؟**

أما الكوفيون فقد أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع «وهم يعتبرون اللفظ الشاذ فيقفون عليه، ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن(صـ ٤١: ٤٤).
(٢) ألفية ابن مالك(صـ٣٢).
(٣) شرح الأشموني(٩/٢).
(٤) المصدر السابق(٢٤٥/٢).
(٥) المصدر السابق (٣٢٣/٢).

العرب ولا اعتبار بما كثر أو قل». وكذلك كان الإمام أبو زيد الأنصاري – شيخ سيبويه ورائده – يجعل الفصيح والشاذ سواء.

وفي هذه الآراء ما قد يوضح المراد من «الشاذ» توضيحًا يتجه به إلى أنه ما صدر من فرد أو أفراد قليلة مخالفًا لما شاع في قبيلتهم أو غيرها، ولو كان المخالف مثالاً واحدًا، وإلى أنه – كذلك – ما يوجد في الشعر، دون النثر، وللكوفيين ما يؤيدهم من كلام الأئمة الذي رويناه قريبًا.

وأما جمهور البصريين ومن دار في فلكهم، فقد تركوا الأمر مبهمًا خلوًا من التحديد، وإن كان المستقصي لآرائهم يتبين تشددهم في العدد المسموع الذي يصح القياس عليه، فهم لا يرضون بالمثال ولا بالمثالين، ولا الثلاثة، ولا الأربعة، ولا الخمسة، ولا الستة، يدلك على ذلك ما ورد في كتاب «الهمع» في باب : «إن وأخواتها» حيث يقول في عملها:

"وسمع من العرب نصب الجزأين بعدها، فقيل: مؤول، وعليه الجمهور – أي: جمهور النحاة من البصريين – وقيل : سائغ في الجميع، وأنه لغة، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلاّم، وابن الطراوة، وابن السّيد، وقيل خاص بـــ(ليت)، وعليه الفراء . ومن الوارد في ذلك قوله:

(١) إن حراسنا أسْدا.

(٢) إن العجوزَ حيةً جروزا.

(٣) ألا ليتني حجرًا بواد.

(٤) يا ليت أيام الصبا رواجعا.

(٥) لعل زيدًا أخانا.

(٦) كأن أذنيه إذا تشوفا قادمةً..... [١] » اهـــ .

(١) همع الهوامع(٤٩٠/١).

فهذه أمثلة ستة لم تكف عند البصريين للقياس عليها لقلة عددها في تقديرهم، بل إنهم لا يرضون بالعشرة أو بما جاوزها قليلاً، كالذي منعوه من قياسية جمع : «مفعول» على «مفاعيل» وكصوغ «فَعيلة» على «فَعِيليّ» في النسب . وكثير من المصادر والجموع والمشتقات؛ بحجة أن المسموع قليل لا ينهض مسوغاً للقياس، مع أن الوارد في كتبهم من كل عشرة – غير ما كشف في أيامنا هذه – بل يقارب العشرين في بعضها أو يتجاوزها في بعض آخر تجاوزًا ما .

وهذا تضييق وإعنات لا سند له، ولا رضا عنه من تفكير سديد، ولا من جمهرة الأعلام الذين نقلنا بعض آرائهم آنفًا"[١].

على أني رأيت ابن جني في «خصائصه» يعقد فصلاً للمطرد والشاذ يزعم فيه أنه حلّ العقدة، وينقله عنه بعض كبار النحاة في معرض الإقناع والاقتناع، وسأنقل منه ما يتصل بموضوعنا لنرى مبلغ التوفيق في محاولته، قال في باب الكلام على الاطراد والشذوذ: "إن الكلام على الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :[٢]

الأول: مطرد في القياس والاستعمال جميعًا، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المثوبة، وذلك نحو : قام زيد، وضربت عمرًا، ومررت بسعيد.

«الثاني: مطرد في القياس، شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من «يذر ويدع»، وكذلك قولهم : "مَكان مُبْقِل"، هذا هو القياس، ولكن الأكثر في السماع : «باقل»، والأول مسموع أيضًا. قال أبو ذؤيب لابنه ذؤيب: بني ما أعاشك بعدي ؟ فقال دؤاد:

أعاشني بعدك واد مُبْقِل آكلُ من حَوْزانه وأنسِلْ[٣]

وقد حكى أبو زيد في كتاب «حيلة ومحالة»[٤] مكان مُبْقل. ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال وقوع مفعول عسى– أي: خبرها– اسمًا صريحًا،

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن(صـ ٤٥: ٤٧).
(٢) الخصائص(٩٨/١).
(٣) البيت من بحر الرجز، وهو في الخصائص(٩٨/١)، والمزهر(١٨١/١).
(٤) الخصائص(٩٨/١)، والمزهر(٩٨/١).

نحو قولك: عسى زيد قائمًا، أو قيامًا. هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظْره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: عسى أن يقوم . وقد جاء عنهم شيء من الأول، أنشدنا أبو علي:

أكثرتَ في العْذل مُلحًّا دائمًا لا تَعْذلّنْ إني عسيتُ صائما[١]

ومنه المثل السائل: عسى الغُوَيْر أبؤسا[٢].

و«الثالث: المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس، نحو قولهم: أخوْص الرِّمث، واستصوبت الشيء، ولا يقال: استصبت الشيء، ومنه: استحوذ، وأغيلَت المرأة، واستنوق الجمل، واستَتْيَسَت الشاة.

«والرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا، وهو كتتميم صيغة «مفعول» فما عينه واو، نحو : ثوب مصْوون، ومسك مَدْووف، وحكى البغداديون فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يجوز القياس عليه، ولا رد غيره إليه .

«واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتَّخذ أصلا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت : «استحوذ واستصوب» أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول في استقام استقوم، ولا في استساغ استسوغ، ولا في استباع استبيع، ولا في أعاد أعْود، لو لم تسمع شيئًا من ذلك – قياسًا على قولهم : أخْوَص الرِّمث"[٣].

«فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميْتَ ما تحامته العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من : وَذَرَ،

(١) البيت مجهول القائل، وهو في الخصائص(٩٩/١)، والجنى الداني(صـ ٤٧٠).
(٢) الغوير: تصغير غار، والبؤس: الشدة، مجمع الأمثال(١٧/٢).
(٣) الخصائص(١٠٠/١).

ووَدَع؛ لأنهم لم يقولوهما. ولا غرو أن تستعمل نظيرهما، نحو : وزن، ووعد، فأما قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه[١]

فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم : «ما وَدَعك ربك وما قَلى»"[٢].

"... ومن ذلك استعمالك «أن» بعد كاد، نحو كاد زيد أن يقوم، فهو قليل شاذ في الاستعمال، وإن لم يكن قبيحًا، ولا مأبيا في القياس» ا هـ.

هذا رأي ابن جني ونظرائه ومن ارتضاه من نَقَلة النحاة، وواضح أن أساس الاطراد عنده أحد أمرين أو كلاهما .

(أ) موافقة اللفظُ اللفظَ في صياغته وحركاته لأشباهه الكثيرة العربية ولو لم يكثر استعماله.

(ب) شيوع استعماله بين العرب وكثرة تداوله، ولو لم يوافق أشباهه العربية.

فإذا اجتمع الأمران في لفظ فقد بلغ غاية القوة؛ فيجُوز استعماله كما يجوز القياس عليه، ومحاكاته من غير نكير، وإذا وجد أحدهما دون الآخر فالمقدم هو الاستعمال الشائع دون اعتبار لموافقته الأشياء (فيجب الاقتصار عليه نفسه وعدم مجاوزته إلى غيره مما لم يرد به سماع، وإذن يكون القياس عليه وتطبيق حالته على سواه محْظور) ومن ثَمَّ كان للشذوذ ثلاث صور يُقتصر في كل منها على اللفظ المسموع نفسه بحالته الواردة من غير تغيير فيه ولا توسع، وهي :

(١) شيوع استعماله من غير مطابقته لأشباهه.

(٢) عدم شيوع الاستعمال مع مطابقته لأشباهه.

(٣) عدم الشيوع وعدم المطابقة، وهذا غاية الضعف .

وإن شئت فأنواع اللفظ عند ابن جني أربعة : [٣]

---

(١) البيت من بحر الرمل، وهو في شرح أدب الكاتب(٧٦/١)، وخزانة الأدب(١٥٠/٥).

(٢) المحتسب(٣٦٤/٢).

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن(صـ :٥١).

مطرد في الاستعمال موافق للأشباه (أي مطرد في القياس أيضًا)، مثل : قام محمد، كتب علي ... قياسًا على أمثالهما من الكلام العربي وهذا أقوى الأنواع وحكمه: جواز استعماله بصيغته الواردة عنها والقياس عليها.

١-مطرد في الاستعمال مخالف للأشباه (أي: غير مطرد في القياس)، مثل: استحوذ عليه الشيطان واستصوب عليّ الأمرَ . وحكمه : أنه شاذ تُسْتَعمل صيغته كما وردت، ولا يجوز القياس عليها .

٢-مطرد في الموافقة للأشباه، لكنه غير شائع الاستعمال؛ مثل : مكان مُبْقل، وحكمه : أنه كسابقه يُحفظ، ولا يقاس عليه .

٣-غير مطرد في الموافقة وفي الاستعمال؛ مثل : ثوب مصوون. وحكمه: كالنوعين السابقين ؛ يحفظ، ولا يقاس عليه، ولكنه أضعف الصور جميعًا .

وقد لاحظ د: عباس حسن أن في هذا الرأي غموضًا وتناقضًا:

(أ) "فأما الغموض فمرده إلى اعتماده في الاطراد، والقياس، على الشيوع والكثرة، من غير أن يبين مَدَاهما، ولا حدودهما، فَصَادَفتْنَا وجهًا لوجه تلك المشكلة المعقدة التي أشرنا إليها طويلًا فيما سبق. ولقد سرد أمثلة ستة للمطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس هي: (أخوص، استصوب، استحوذ، أغيْل، استنوق، استتيس) وقطع بعدم القياس عليها ومعنى ذلك : أن ورود ست نظائر لا يكفي للمحاكاة، وأنها قلة لا تبيح القياس . فما الكثرة التي تبيحه إذن؟

على أنه حين سرد الستة ترك كثيرًا غيرها من الألفاظ الخارجة على القياس . فمما تركه : أرْوحَ اللحمُ، وأحْوزَ الإبلُ، وأعْور الفارسُ، وأحْوش عليه الصيدُ، وأعْوَض بالخصم، وأفْوَق بالسهم، وأشْوكَت النخلة، وأحْولَ الغلامُ، وأطْولَتُ (أطلت) وأعْولَ الرجل، وأقْولَتْني ما لم أقل، وأغيْمت السماءُ، وأنْوكْتُ الرجلَ، وأعْوَه القوم (أصابت ماشيتهم عاهة)، وأحوجني الأمر .. هذا بعض ما تركه . وإذا ضم إلى سابقه بلغ العدد واحدًا وعشرين، وهو عدد سيق للتمثيل، لا للحصر، وله

أشباه كثيرة، متفرقة في بطون المعاجم اللغوية لم أقصد لجمعها، اكتفاء بما سبق في موضوعنا" (١).

تُرىَ، أمثل ذلك لا يعرفه ابن جني وهو اللغوي العليم، أم أنه خبير به ؟ وإذا كان خبيرًا به أفيقول بأن هذا القدر لا يكفي لينسج على منواله، ويقاس عليه، أم يكفي ؟

كذلك أوضح لنا ابن جني رأيه في المطرد قياسًا، الشاذ استعمالًا (كماضي «يذر ويدع»، و «باقل» اسم الفاعل من «أبقَل»)، وأنه لا يجوز لنا أن نستعمله على الأصل الذي يسير عليه أشباهه ولا أن نجري فيه القياس العام مع أن العرب – كما سبق – قد نطقت بكل من الفعلين الماضيين، وبكلمة «مبقل» فما الحكم لو لم تنطق؟

وبعبارة أجْلَى: أيجوز لنا أن نصوغ ماضيًا لكلمتي «يذر ويدع» كماضي نظائرهما، فنقول : وَذَرَ، ودَعَ، وأن نجيء باسم الفاعل من «أبقَل» على وزان: «مُبْقِل»، ولو لم نسمع عن العرب الخُلَّص ماضيًا للفعلين السالفين، ولا اسم فاعل للفعل «أبقل» على مُفْعِل، لا عَلَى فاعل؟ إن جاز ذلك كان القياس عينه، وإن لم يجز أشكل الأمر؛ بسبب منع كلمة أن تصاغ على وزان نظائرها الكثيرة.

وشيء آخر هو أن بعض القراء قرأ الآية الكريمة: «ما ودَعك ربك» أفيكون هذا شذوذًا في الاستعمال مع قراءة القرآن به؟ وهل نقبل ما يقال إن القرآن قد يأتي بالشاذ استعمالاً لكنه مطرد قياسًا؟ إذ كيف يتفق القول أن يكون القرآن أسمى لغة عربية بيانية مع اشتماله على الشاذ استعمالًا؟ فأين غير الشاذ في الاستعمال إذن ؟

(ب) وأما التناقض فحيث يقول فيما سبق: إن الشاذ في القياس والاستعمال معًا لا يجوز القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ويضرب لذلك مثالاً بتتميم «مفعول» فيما عينه واو، نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف .... مع أن هذا التتميم لغة تميم؛

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن(صـ :٥١ ، ٥٢).

تجعله في الواوي العين وفي اليائي كذلك؛ فهي تقول: رجل مديون، كما تقول ثوب مصوون ... وقد قَرَّر ابن جني وغيره (أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ[١])؛ فكلامه هنا مناقض لما سبق أن قرره هو وسواه.

كيفما دار الأمر في القياسي والسماعي، فالأخذ فيه برأي القدامى المبهم – دون تبصرة وعميق إدراك – مرْهق مُعَوِّق، بل مُضَلِّلٌ، يقف سدًا بين اللغة والانتفاع بها على خير الوجوه وعلى حسب مقتضيات الأزمان.

والرأي السديد – فيما قرره د: عباس حسن– "هو أن نُحيِّل الفكر في الأنواع الأربعة التي عرضها «ابن جني» – ومن جرى وراءه – فنرى نوعين منها ليسا موضع اختلاف وإنما هما موضع الاتفاق التام بينه وبيننا؛ وأعنى بهما: النوع «المطرد في القياس والاستعمال معًا» و «النوع المخالف للقياس والاستعمال معًا»: حيث يجوز محاكاة الأول واستعماله، وتمتنع محاكاة الثاني، واستعماله كذلك، بقي النوعان الآخران، وفيهما يقع الخُلْف بيننا وبينه، وفي تهذيبهما وحسن التصرف فيهما توسعة وتجديدٌ وتيسير يفيد اللغة وطلابها ولا يجرُّ في أذياله ضررًا ولا إساءة[٢].

(أ) فأما النوع المطرد قياسًا لا استعمالاً فنذهب فيه مذهب أشباهه ونرده إليها متابعة لرأي اللغويين السالف، سواء أكان العرب قد سبقونا للرد أم لم يسبقوا، فنقول: أبقلت الأرض فهي مبقل ومبقلة. ونقول وَدَعْتَ اللص الشرطي، ووَذَرْته، بمعنى : تركته، لا نسأل أقال العرب ذلك أم يقولوا، ما دام النمط العربي الغالب يقضي بأن اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر الآخر، ونزيد في آخره التاء للتأنيث ما دامت هذه التاء تزاد آخر المشتقات، إلا ما استثنى منها، وليس من المستثنيات، «مبقل»

(١) الخصائص(١٤/٢).
(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن(صـ ٥٤: ٥٥).

وأشباهها، ونأتي بالماضي للفعلين : «يدع ويذر» جريًا على نظائرهما في النمط العربي أيضًا – كما يشعر بعض الأئمة – ؛ وبهذا نستريح راحة مزدوجة :

١–إذ لا نكلف أنفسنا عناء الأقاويل، والآراء الكثيرة التي يؤيد بعضها وجود تلك الأشياء الناقصة قَبْلاً، ويمنعها بعض آخر، لاستحداثها، ويحكم عليها ثالث بأنها وجدت، وماتت، ثم يبرز الخلاف مرة أخرى حول اللفظ الميَّت: أيجوز استعماله أم لا يجوز؟ أكان لغة فرد أم لغة قبيلة؟. ..؟

٢– ونستريح من مساءلة المراجع اللغوية عن اللفظ الشائع "قياسا" لا استعمالا، أهو مما نطق به العرب، فنقتصر فيه على نطقهم، ونحتمل في سبيل البحث والمراجعة عناء كبيرًا من غير حاجة ماسة، فمثل "مبقل"، ومثل: "وذَرَ ووَدع" لم نعدل عنهما إلا بعد تعليم وتلقين طويلين، أو بعد رجوع شاق إلى المصادر اللغوية الوثيقة، وكل هذا جهد ضائع في وقت نحن أفقر الناس فيه إلى إنفاقه في الانتفاع باللغة، واستخدامها على خير الوجوه".

"على أنه لا مانع في هذا النوع الذي نحن بصدده من استعمال اللفظ المسموع ذاته كما ننتفع بالمقيس؛ فتزداد الفرجة، ويتسع المجال أمام المتكلم والقارئ من غير أن يكلفهما هذا مشقة جديدة، وذلك بشرط أن يكون هذا المسموع عن العرب المخالف للقياس لفظًا كاملا ؛ تنصب المخالفة فيه على صيغة الكلمة، وتكوينها المادي الكامل (أي: على متنها وبنيتها) فلا تكون المخالفة عرضية مقصورة على حركات الحروف وضبطها من الوجهة الإعرابية، أو على حذف حرف أو زيادته في الإعراب؛ فإن محاكاة هذه المخالفة العرضية وحدها مع جوازها ضارة غاية الضرر اليوم – كما أسلفنا–؛ إذ تبعث الفوضى والاضطراب والاختلاف في بناء هيكل الكلمة وفي ضبط حروفها وفهم المراد منها ومن الجملة".

وهذا مصدر بلاء عظيم في التعبير يجب الفرار منه، فإذا رأينا جمع مؤنث سالما منصوبًا بالفتحة، أو اسمًا من الأسماء الخمسة مرفوعًا بالألف، أو خبرًا لإنَّ

منصوبًا، أو مفعولا مرفوعًا، أو ... أو... وجب ألا نتردد في نَبذه، وعدم التفكير في محاكاته؛ كي لا نفتح باب البلبلة الذي نسعى _في عصرنا_ لِسَدّه و كذلك أمثال هذا، مما يقتضينا ألا نعبأ به، وألا نلتفت إليه وإنما نقتصر فيه

على الوارد المسموع دون أن نقيس عليه ودون أن نترك الغالب من أجله(١).

وإن في الانتفاع بالوارد المسموع على الوجه السالف، وفي الانتفاع برأي بعض الأئمة اللغويين _وقد تقدم_ وبالرأي الكوفي الذي أوضحناه لتيسيرًا لغويًا محمودًا، لا يسيء إلى اللغة وإنما يمنحها قوة، وسعة، وقدرة على مسايرة الحياة المتجددة، بمستحدثاتها العلمية والحضارية؛ وإلا أصيبت بالجمود، والركود، والتخلف. وهذا شر ما تصاب به اللغة وينظمها في عداد اللغات الميتة _كما أسلفنا_(٢).

(ب) وأما النوع المطرد في الاستعمال دون القياس فلا مانع من اتخاذه مقيسًا ترد إليه نظائره، ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب ولا مانع كذلك من الرجوع إلى المقيس الأصلي. فإذا أردنا أن نصوغ (استفعل) من (باع) فلنا أن نقول: استباع (تطبيقًا للمقيس عليه الأصلي) ولنا أن نقول: (استبيع) كاستحوذ، واستصوب كما يجري اليوم على ألسنة الناس بفطرتهم؛ تطبيقًا على (المطرد في الاستعمال دون القياس) ومثل هذا : (استفعل) من (دان) فنقول: استدان أو استَدْين ... وهكذا ...

ولعل فيما قَدَّمْنا مقنعًا وكفاية وفيه وفيما سبقه ما ينهض دليلا على خفاء المراد الدقيق من (القلة والكثرة) –بنوعيها–، إذ لم يذكر أحد –فيما نعلم– ضابطًا صحيحًا لهما. ولا وصفهما وصفًا يزيل الإبهام والغموض عنهما.

وكل ما نَعْلمه هو أن علماء اللغة عندنا أرادوا أن يدونوها عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الستّ الضاربة في وسط شبه الجزيرة العربية (تميم، وقيس

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن(صـ ٥٦).
(٢) المصدر السابق(صـ ٥٧).

وعيلان، وهذيل، وطي، وأسد، وكنانة...) وأخذوا قليلا من لغات القبائل الفصيحة القريبة من تلك، وفي القرآن لغات شتى أكثرها من قلب الجزيرة، وبعضها مما أحاط القلب، ولغات هؤلاء جميعًا تختلف بينها في قليل أو كثير، كما قد تختلف عن باقي القبائل الكثيرة التي لم يأخذوا عنها وكان لهذا الاختلاف أثره الواضح بعد ذلك في النحو وقواعده.

فقد جاء النحاة فَجَرَوْا في غبار اللغويين، وانتزعوا القواعد مما جمعه هؤلاء، فجاءت قواعد قاصرة مضطربة، لانتزاعها من تلك اللغات المختلفة، ومن بعض القبائل دون بعض، فإذا استنبطوا القاعدة من تلك اللغات المختلفة، المقصورة على هذه القبائل القليلة صدموا بأمثلة تخالف أحكامهم، فلا يجدون بُدا أن يتأوَلوها، أو يصفوها بالقِلّة، أو بالشذوذ، أو بالسماع، أو نحو ذلك من أسماء تدل في عرفهم – بغير حق– على أنها مما لا يصح القياس عليه، مهملين التحديد الدقيق للمراد من كل اسم[١].

السبب الثاني: تقديم القياس على السماع:

لم يقتصر النحاة على السماع في دراسة الظواهر اللغوية، بل سلكوا طرقًا عكسية سارت بهم إلى تقديم القياس على السماع؛ مما أجبرهم على اعتبار كثير من الظواهر اللغوية المغايرة لذلك القياس شذوذًا أو لغة، وحين يعييهم أمر من الأمور اعتمدوا التأويل أو التعليل لإخضاعه لمقاييسهم[٢].

وقد أشار ابن السراج[٣] إلى علتين رجّح كونهما وراء ظاهرة الشذوذ، وهما :

١–أن يكون العربي حاول به مذهبًا ونحا نحوًا من الوجوه .

٢–أن يستهويَ العربيَّ أمرٌ غلَّطه.

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن(صـ ٥٩).

(٢) المنطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي(صـ١٥٥).

(٣) الأصول(٥٧/١).

كما تلمس ابن جني[١] علة وقوع ما شذ قياسًا في كلام العرب في واحدٍ من الأمور الآتية :

١- أن لا يُحْكِمَ العربيُّ القياسَ على لغة آبائه .

٢- أن يقصر السامع عن إدراك وجه صحته.

٣- أن يسمعها العربي ممن ليس فصيحًا فتسري في كلامه، وهذا قليل.

ومع أن هذه كلها أسباب محتملة فقد رأى د: محمد بن عبد الرحمن السبيهين في هذه الظاهرة سببًا آخر خلف هذه الآراء: [٢]

"فقد بذل أوائل العلماء جهدًا شاقًا مشكورًا في جمع اللغات ودرس خصائصها في وقت قصير إذا قيس بأمثاله، لكن تقصي خصائص كل لغة من لغات العرب الكثيرة يكاد يكون مستحيلًا في تلك الحقبة الوجيزة، ومع الإمكانات المحدودة، وتفرق العرب وانتشارهم في جزيرتهم، ومع كون القرآن منبعًا ثريًا أفاد منه اللغويون والنحاة لاشتمال حروفه على كثير من لغات العرب الفصيحة فإنه لم يجمع ظواهر العربية كلها، فلم يكن ذلك من مقاصده، كما أن شعرهم قد ضاع منه قدر جليل.

وقد نتج عن نقص هذا الاستقراء عند الأوائل أن صار المتأخر يستدرك على المتقدم؛ لأن المتأخر يأخذ ما عند الأوّلين ويضيف إليه ما جمعه هو، فإذا ببعض القضايا يحكم عليها المتقدم بالخطأ أو الشذوذ، فيقف المتأخر على شواهد لها يراها كفيلة بإجازتها في الكلام دون شذوذ.

فعيسى بن عمر يمنع رفع خبر (ليس) بعد (إلا) حتى دله أبو عمرو بن العلاء على أنه لغة تميم.

(١) الخصائص (٢/٢٥، ٢٦).

(٢) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي (صـ ٣٦١، ٣٦٢).

وكره أبو عمرو قراءة: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ ﴾ الأعراف: ١٩[١]، بكسر الشين وقال : «يقرأ بها برابر مكة وسودانها»، وكأنه لم يقف على أنها لغة بني سليم.

وكان سيبويه يرى(حاشا) حرف جر أبدًا، ويمنع دخول (ما) المصدرية عليها، فيقول: «ألا ترى لو قلت: أتوني ما حاشا زيدًا لم يكن كلامًا»[٢]. وإذا بالمتأخرين يجزون صحبتها (ما) مستندين إلى نحو قول الشاعر: [٣]

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالا

"فالمترجح من قول سيبويه (لم يكن كلامًا) أنه لم يقف على ما وقف عليه المتأخرون من شواهد دفعتهم إلى إجازة المسألة، لأن المتأخر أبدًا يأخذ ما عند المتقدم، ويزيد عليه ما استقراه هو من كلام العرب.

"لهذا كان الوجه في غالب أمثلة الشذوذ أن تكون لغات ضاعت شواهدها أو اندثرت أو قلَ الناطقون بها، وقد يعثر بعض العلماء على شواهد لها دون آخرين، فيقع الاختلاف في بعض الظواهر بين مجيز ومانع، فسيبويه يرى أن (ذَهَبْتُ الشَّامَ) و(دَخَلْتُ البيْتَ) شاذًا[٤]، في حين يراه المبرد جائزًا، ويعرب (البيت) مفعولًا[٥]، وقد ألحق الفراء بـــ (دخلت): (ذهبت)، و(انطلقت)، فقال:"العرب عدت إلى أسماء الأماكن: دخلت وذهبت وانطلقت. وحكى أنهم يقولون: دَخَلْتُ الكُوْفَةَ وذَهَبْتُ اليَمَنَ وانْطَلَقْتُ الشَّامَ"، قال أبو حيان:"وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين، والفراء ثقة فيما ينقله"[٦].

ومما يحسن الأخذ به ما رآه بعض الباحثين من أن الأجدر أن يسمى ما خالف القواعد – التي بنيت على الأكثر – بمصطلح (لغة) بدلاً من مصطلح (الشاذ)، لأنهم

(١) الكامل في القراءات العشر (٤٨٤/١).
(٢) الكتاب(٣٥٠/٢).
(٣) البيت من بحر الوافر، للأخطل في الديوان(صـ١٦٤)، واللمحة في شرح الملحة(٢٣٩/١).
(٤) الكتاب(٣٥/١).
(٥) المقتضب(٣٣٧/٤).
(٦) معاني القرآن(٣٤٣/٣).

لم يحيطوا بكلام العرب، فلعل ما سمي شاذًا لغات فصيحة ضاعت شواهدها، وهو رأي تزعمه أبو عمرو بن العلاء حين سئل عما وضعه من علم العربية أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال: لا، فقيل له : «كيف تصنع فيما خافتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات».

- **السبب الثالث: اتساع الرقعة الجغرافية:**

إن انتشار اللغة في مناطق واسعة من الجزيرة، وتكلم جماعات كثيرة بها جعل الاحتفاظ بمعيار نحوى واحد مستحيلًا؛ فتفرق المعيار الواحد إلى معايير عدة بسبب تشعب اللغة إلى لهجات، مما جعل لكل لهجة معيارها الصوابي الخاص بها، وهذا له أثره الواضح في مجيء قواعد قاصرة مضطربة انتزعت من تلك اللغات المختلفة ومن بعض القبائل دون بعض، والنحاة قد اعتمدوا على لغات بعينها في ضبط اللغة، غير أنهم وجدوا بعض المخالفات لدى بعض أفراد هذه القبائل، فصنفوها بحسب قلتها وكثرتها في الكلام، فقالوا عن بعضها إنه قليل أو ضعيف أو نذر أو شاذ(١).

وعندما أدرك النحاة أن شذوذ صيغة ما أو استعمال ما عن القاعدة قد يكون عائدًا إلى انتمائها إلى لهجة من اللهجات –توافرت لديهم وسيلة يسيرة لتفسير ما يخرج عن تلك القواعد التي استخلصوها بأنفسهم، كما أن العلاقة بين اللغة واللهجة لم تكن واضحة في أذهان اللغويين العرب؛ لذلك نجد بعضهم قد خلط بينهما وعد اللهجات العربية لغات مختلفة وكلها حجة، ومع ذلك فلم يرد لنا من هذه اللهجات إلا مقتطفات مبتورة، كما أن نظرتهم إلى اللغة القرشية على أنها أفصح اللغات جعلهم يخلعون على اللهجات الأخرى أوصافًا مثل لغة فصيحة أو قبيحة أو رديئة أو ضعيفة أو شاذة(٢).

(١) الدراسات اللغوية عند العرب لمحمد آل ياسين(صـ٣٣).
(٢) فصول في فقه العربية (صـ٧٣).

كما أن اللغة تتغير وتتطور بفعل الزمن، فاللغة عبارة عن سلسلة متلاحقة من الحلقات، ولكل حلقة ظواهر لغوية مطردة، كما أنها تحتوى على أمثلة شاذة عن تلك القواعد المطردة، قد يرجع وجودها في اللغة إلى كون هذا الشذوذ بقايا حلقة قديمة، وهو ما يسميه اللغويون الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة، فالظاهرة اللغوية الجديدة لا تمحو الظاهرة القديمة تمامًا، بل يبقى منها بعض الأمثلة تستعمل في الحلقة الجديدة، ومن أمثلة ذلك مراحل تطور الأفعال المعتلة في اللغة العربية، نحو: قال وباع، فأول مراحلها كانت (قول) و(بيع) على نمط الصحيح تمامًا، وقد بقيت من هذه المرحلة عدة أفعال في العربية مثل: عور، استحوذ، استنوق[١].

طرق معالجة المقصور على السماع

وجد النحاة أنفسهم أمام نصوص فصيحة استعملها العرب الفصحاء ونقلها الثقات ولكنها لا تتفق وقواعدهم التي وضعت على ما كثر وروده عن العرب، فما كان منهم إلا أن لجأوا إلى تخريجات عقلية في محاولة منهم إلى إرجاع هذه النصوص إلى حظيرة القاعدة، والسعي إلى التوفيق بينها وبين تلك القاعدة حتى لا تظهر قواعدهم بصورة قاصرة عن احتواء كل النصوص العربية الفصيحة [٢].

وفيما يلى بيان لبعض ما اعتمد عليه النحاة في محاولة طرد ما خالف القياس:

أولًا: التأويل:

وهو عند النحاة يعنى تدبر النص الخارج على أصولهم باعتقادهم فيه التقديم أو التأخير أو الزيادة أو النقصان أو غير ذلك؛ من أجل إرجاعه إلى القاعدة[٣].

إن هدف النحاة من تأويل النصوص المخالفة لقواعدهم إخضاع هذه النصوص

(١) بحوث ومقالات في اللغة (صـ٥٧، ٥٨).
(٢) التوهم عند النحاة(صـ١١٢).
(٣) المصدر السابق (صـ٦٩) ، وينظر: ما قصر على السماع دراسة نحوية تحليلية(صـ ٢٢: ٢٥).

إلى سلطان القاعدة، وتفويت فرصة الاعتراض على قواعد اللغة بتلك النصوص؛ لأن القاعدة الأصولية التي بنيت عليها تلك القواعد تنص على أنه "إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال"(١).

ومن أمثلة التأويل منع النحاة خروج صيغة أفعل عن التفضيل(٢) فتأولوها باسم الفاعل، والصفة المشبهة.

فيتضح مما تقدم أن النحاة يلجأون إلى تأويل النص وصرفه عن مقتضى ظاهره رغبة منهم في طرد القاعدة، وإظهارًا لها بمظهر أكثر شمولًا واستيعابًا.

ثانيًا: الحمل على الضرورة:

من المعروف أن الشاعر مقيد في شعره بالوزن والقافية، وأحياناً يضطر لمخالفة المألوف، فيقدم ما حقه التأخير أو يؤخر ما حقه التقديم أو يصرف ما حقه المنع أو العكس أو يحذف ما حقه الإثبات إلى غير ذلك مما يعد خرقًا للقاعدة، والشواهد التي خالفت القواعد لمقتضيات الشعر العربي ولمتطلبات هذه الصناعة تسمى بالضرورة الشعرية، وهى إحدى الطرق التي اعتمد عليها النحاة في تفسير بعض ما يخالف المطرد من المسموعات الشعرية للتوفيق وتحقيق الانسجام بينها وبين تلك القواعد، وقد التمس النحاة للشعراء عذرًا في ذلك فأباحوا لهم ارتكاب هذا الخطأ، وسمحوا لهم بمخالفة القاعدة من أجل إقامة الوزن والقافية.

قال سيبويه:" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"(٣).

ومع قول النحاة بجواز مخالفة القاعدة لأجل القافية وإقامة الوزن الشعرى إلا أن ذلك لم يكن على إطلاقه، بل ضبطت المخالفة بضوابط معينة، وحصرت في مسائل محددة، مثل: صرف ما لا ينصرف، وحذف ما لا يحذف، وليس منها رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنًا، ومتى وجدت هذا في الشعر ساقطًا مطرحًا لم يدخل في ضرورة الشعر(٤).

---

(١) الاقتراح(صـ١٣١).
(٢) شرح التسهيل لابن مالك(٢/٣٦٧، ٣٦٨).
(٣) الكتاب(١/٢٦).
(٤) شرح السيرافي على الكتاب(١/١٨٩).

المبحث الثاني
المقصور على السماع دراسة صرفية تطبيقية

المقصور على السماع في باب جمع المذكر السالم.

المقصور على السماع في أبنية الفعل.

المقصور على السماع في باب المتعدي واللازم.

المقصور على السماع في باب المشتقات.

المقصور على السماع في باب المقصور والممدود.

المقصور على السماع في باب العدد.

المقصور على السماع في باب جمع التكسير.

المقصور على السماع في بابي التصغير والنسب.

المقصور على السماع في بابي الإبدال والإعلال

المقصور على السماع في باب القلب المكاني.

المقصور على السماع في باب الإتباع.

المقصور على السماع في باب التضمين.

المبحث الثاني

المقصور على السماع في باب جمع المذكر السالم

جمع الصفة التي لا تقبل التاء جمع مذكر سالم

جوز الْكُوفِيُّونَ[١] جمع الصفة التي لَا تقبل التَّاء جمعا مذكرا سالما، كَقَوْلِه :

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إنْ طَرّ شَارِبُهُ ... والْعَانِسُونَ ومنّا المُرْدُ والشِّيبُ[٢]

وَقَوله:

فَمَا وجَدَتْ نساءُ بنى نِزار ... حَلائِلَ أسْوَدِينَ وأحْمَرِيْنَا[٣]

قال أبو حيان:" فإن كان الوصف لا يقبل تاء التأنيث، ولا كان من باب الأفعل والفعلى لم يجز أن يجمع بالواو والنون، خلافًا للكوفيين، فإنهم أجازوا جمع عانس ونحوه مما يشترك فيه المذكر والمؤنث إذا وصف به المذكر، وجمع أفعل الذي مؤنثه فعلاء، نحو: أسود، بالواو والنون قالوا: عانسون، وأسودون وجاء ذلك في الشعر"[٤].

وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه؛ وإنما افترق الصفتان لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث، نحو: قامت، ويعرى منها عند التذكير، نحو: قام، وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل إلحاقا به في أنه إذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامة لفظة الواو، كقاموا ويقومون[٥].

---

(١) رأي الكوفيين في: شرح الكافية الشافية لابن مالك(١٩٣/١)، توضيح المقاصد(٣٣٢/١).
(٢) البيت من بحر البسيط، والاستشهاد فيه: في قوله "والعانسون" فإن الكوفيين جوزوا جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء محتجين بهذا، والبيت في : توضيح المقاصد(٣٣٢/١).
(٣) البيت من بحر الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (٢/ ١١٦)، والاستشهاد فيه: في قوله " أسْوَدِينَ وأحْمَرِيْنَا "، والشاهد فيه كالذي قبله، والبيت في المقرب (صـ ٤٤٦).
(٤) ارتشاف الضرب(٥٧٤/٢).
(٥) همع الهوامع(١٦٨/١، ١٦٩).

المقصور على السماع في أبنية الفعل

أبنية الثلاثي بين السماع والقياس

اعلم أن للفعل الثلاثي ثلاثة أوزان: "فعل" بالفتح، ويكون متعديًا؛ كضربه، وقاصرًا، كقعد. و"فعل" بالكسر، ويكون قاصرًا، كسلم، ومتعديًا، كعلم، و"فعل" بالضم، ولا يكون إلا قاصرًا، كظرف.

وذلك باعتبار ماضيه فقط، أما باعتبار الماضي مع المضارع، فيأتي على ستة أوجه يسميها الصرفيون أبوابا؛ لأن "فعل" –بالفتح– يأتي مضارعه مثلث العين، و"فعل" –بالكسر– يأتي مضارعه مفتوح العين، أو مكسورها لا غيره، و"فعل" بالضم لا يكون مضارعه إلا مضموم العين.

وإليك مجمل القول في هذه الأبواب:

الباب الأول: "فعَل يفعِل"، كضرب يضرب، وجلس يجلس، وهو مقيس مطرد في المثال الواوي؛ كوعد يعد، بشرط ألا تكون لامه حرف حلق؛ كوقع، وفي الأجوف اليائي؛ كجاء يجيء، وفاء يفيء.

وفي الناقص اليائي، كـ(أتى يأتي)، بشرط ألا تكون عينه حرف حلق، كـ(سعى)، وفي المضعف اللازم، كـ(فر يفر)، **وما عدا ذلك مقصور على السماع.**

الباب الثاني: "فعَل يفعُل"، كنصر ينصر، وأخذ يأخذ، وهو مقيس في الأجوف الواوي: كجال يجول، وقال يقول، والناقص الواوي أيضًا، كصفا يصفو، وسما يسمو، والمضعف المتعدي، كمده يمده، وصب الماء يصبه.

الباب الثالث: "فعَل يفعَل" كـ"بدأ يبدأ"، ويكثر فيما كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق، كذهب يذهب، وفتح يفتح.

ويشترط ألا يكون مضعفا، وإلا فهو على ما سبق؛ من كسر اللازم، وضم المتعدي، وما جاء من هذا الباب غير حلقي، فشاذ؛ كأبي يأبى، وقد اشتهر الكسر

في مضارع: رجع، ونزع، ونضج. والضم في: دخل، وصرخ، ونفخ، وقعد، وأخذ، وطلع، وبزغ، وبلغ، ونخل. فينبغي الاقتصار على ما اشتهر.

الباب الرابع: "فعِل يفعَل"، كعلم يعلم، وفهم يفهم، ولا ضابط لهذا الباب؛ وإنما يكثر فيه الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء، والخلو، والألوان، والعيوب، والخلق الظاهرة التي تذكر لتحلية الإنسان؛ كفرح، وطرب، وغضب، وحزن، وشبع، وروي، وعطش، وحمر، وعمش، وعور.

الباب الخامس: "فعِل يفعِل" كحسب يحسب، وولي يلي، وهو نادر في الصحيح، كثير في المعتل.

قيل: ولم يرد في اللغة من أفعال هذا الباب إلا خمسة عشر فعلا من المعتل؛ هي: ورث المال، ولي الأمر، ورم الجرح، ورع عن الشبهات، ومق: أي أحب، وفق، وثق به، وري المخ، وجد عليه؛ أي حزن، وعق عليه، ورك، أي اضطجع، وكم: أي اغتم، وقه، وهم، وعم الدار.

وورد أحد عشر فعلا تكسر عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح في المضارع؛ منها: حسب، كما سيأتي.

الباب السادس: "فعُل يفعُل" كعظم يعظم، وكرم يكرم، ولا يكون إلا لازما. وأفعال هذا الباب تدل على الأوصاف الخلقية؛ أي التي لها مكث، ولم يرد "فعل" يائي العين، إلا "هيئو الرجل"، أي حسنت هيئته، ولا يأتي معتل اللام إلا "نهو الرجل"، أي صار ذا نهية، أي عقل.

هذا: ولك أن تنقل وتحول إلى هذا البناء كل فعل ثلاثي تريد به الدلالة على أن معناه صار كالغزيرة، أو أردت التعجب منه، أو القدح فيه، تقول: حسن يحسن.

مضارع الأفعال الثلاثية من (فعِل)

ما كان من الأفعال الثلاثية على فعِل بكسر العين فقياس مضارعه أن يجيء على يفعَل بفتح العين، لازما كان كسلم، أو متعديا كعلم، وما كسرت عين مضارعه فمقصور على السماع، وهو على ضربين: (١)

أحدهما: متعين فيه الكسر، وهو ثمانية أفعال: ومِق ووثِق ووفِق وولى وورث وورِع وورِم وورِي المُخُّ.

والآخر: مروي فيه الفتح والكسر، ففتحه على القياس، وكسره شاذ وهو تسعة أفعال: حسِب ونعِم وبئِس ويئِس ويبِس ووغر ووجِر ووله ووهل.

اللغات الواردة في الفعل الماضي الثلاثي المضعف المكسور العين والمضمومها إذا أسند إلى تاء الفاعل:

ظِلْتُ وظَلْتُ في ظَلِلْتُ استُعْمِلا ... وقِرْنَ في اقْرِرْنَ وقَرْنَ نُقِلا(٢)

أي: أن الماضي الثلاثي المضاعف المكسور العين كظل، إذا أسند إلى تاء الضمير أو نون النسوة، جاز فيه ثلاثة الأوجه:

الوجه الأول: الإتمام.

الوجه الثاني: حذف العين، مع حذف حركتها، فنقول: ظَلْتُ.

الوجه الثالث: حذف العين، بعد نقل حركتها إلى الفاء، فنقول: ظِلْتُ.

وإذا اتصل فعل الأمر المضاعف، أو المضارع بنون النسوة نحو: اقررن، جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، تقول: قِرن، وورد قَرن، بفتح القاف وهو نادر؛ لأن التخفيف بالحذف بعد نقل الحركة خاص بمكسور العين.

(١) التسهيل(صـ ١٩٥)، وشرحه(٤٣٨/٣).
(٢) ألفية ابن مالك(صـ٧٩).

وقد ألحق ابن مالك مضموم العين بمكسورها في جواز حذف عينه فأجاز في اغضن غِضن، قياسا على قِرن، والحذف في غير مكسور العين مقصور عند الجمهور على السماع.

قال ابن مالك:" ويجوز في لغة سليم حذف عين الفعل الماضي المضاعف المتصل بتاء الضمير أو نونه مجعولة حركتها على الفاء وجوبا إن سكنت، وجوازا إن تحركت، ولم تكن حركة العين فتحة، وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع"(١).

ما يكسر من حروف المضارعة وما يمتنع كسره:

حروف المضارعة أربعة: الهمزة، والنّون، والتَّاء، والياء، فهل يصح لنا أن نكسر شيئًا منها؟

قال سيبويه:" هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت: فَعِل، وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تِعْلم ذاك، وأنا إعلم، وهي تِعْلم، ونحن نعلم ذلك، وكذلك كل شيء فيه (فَعِل) من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام أو عين، والمضاعف، وذلك قولهم: شقيت فأنت تِشْقَى، وخشيتُ فأنا إِخشى، وخلنا فنحن نِخال، وعَضضْتُنَّ فأنتنَّ تِعْضَضْنَ وأنت تِعَضِّين"(٢).

"وبتأمّل هذا النَّصِّ نلحظ أنَّ الحروف التي تكسر من حروف المضارعة ثلاثة: الهمزة، والتَّاء، والنّون، وكسر هذه الحروف لا يكون في صيغ الأفعال كلِّها، وإنَّما يكون في مضارع فَعِل مكسور العين، وهذا معنى قوله: "كما كَسَرْتَ ثاني الحرف حين قلت: فَعِل".

والمراد بذلك ما جاء على فَعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

(١) تسهيل الفوائد(٣١٤).
(٢) الكتاب (١١٠/٤).

"وما ورد من فَعِل يفْعِل بكسر العين في الماضي والمضارع لا يكسر منه حرف المضارعة عند أحد من العرب، وأمَّا ما سمع بالوجهين فيكسر فيه حرف المضارعة على لغة الفتح لا على لغة الكسر"(١).

وبهذا يتبين أنَّ ما كان على فعِل يفعِل لا يكسر منه حرف المضارعة؛ وعلة ذلك ثقل الكسر بعد الكسر؛ ولأنَّ العلَّة في كسر حرف المضارعة فيما كان ماضيه على فعِل التنبيه على كسر العين منه، قال سيبويه: "وإنَّما كسروا هذه الأوائل؛ لأنَّهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فَعِل كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحًا في فَعَل، وكان البناء عندهم على هذا أن يجروا أوائلها على ثواني فعِل منها"(٢).

ولما كانت العلّة هذه لم يُكْسَرْ في الباب شيء كان ثانيه مفتوحًا، نحو ضرب وذهب وأشباههما.

أمَّا الياء الدَّالة على الغائب من حروف المضارعة فإنَّا نجدها تخرج من هذا، وتسلم من الكسر.

قال الرّضي:" وتركوا الكسر؛ لأنَّ الياء من حروف المضارعة يُستثقل عليها، وكسر حروف المضارعة –إلَّا الياء– لغة غير الحجازيين إذا كان الماضي مكسور العين"(٣).

وقال أيضًا:" واعلم أنَّ جميع العرب إلاَّ أهل الحجاز يجوزون كسر حروف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل، إذا كان الماضي على فعِل بكسر العين فيقولون: أنا إِعلم، ونحن نِعلم وأنت تِعلم ..."(٤).

وبهذا يتبيّن أنَّ الياء ليست ممَّا يكسر من حروف المضارعة إلاَّ في حالات نادرة، كأن تكون بعدها ياء أخرى. قال الرَّضي: "ويكسرون الياء أيضًا إذا كانت بعدها ياءٌ أخرى"(٥).

---

(١) المغني في تصريف الأفعال(صـ ١٤٥).
(٢) الكتاب(١١٠/٤).
(٣) شرح الكافية(١٩/٤).
(٤) شرح الشافية(١٤١/١).
(٥) شرح الكافية(١٩/٤).

وعلة ذلك ثقل الكسر بعد الكسر؛ ولأنَّ العلَّة في كسر حرف المضارعة فيما كان ماضيه على فعِل التنبيه على كسر العين منه(١).

أمَّا تعليل إخراجها من دائرة الكسر عن مثيلاتها فهو الثّقل النَّاشئ عن ذلك؛ لأنَّ الياء ثقيلة والكسرة ثقيلة، ولذلك لم ترد مكسورة في أوَّل الأسماء إلاَّ في كلمات معدودة، ذكرها ابن جنِّي في منصفه وعلَّل ذلك بالثّقل؛ إذ قال:" وليس في كلام العرب اسم في أوَّله ياء مكسورة إلَّا قولهم في اليد اليسرى: يسار بكسر الياء والأفصح يَسار بفتحها. وقالوا أيضًا في جمع يقظان: يقاظ وفي جمع يَعْرٍ وهو الجدي يعَرَة وفي جمع يابس: يباس؛ وإنَّما تنكَّبوا ذلكَ عندي استثقالًا للكسرة في الياء، وليست كالواو التي إذا انضمَّت هُمِزَتْ هربًا من الضَّمَّة فيها، فلمَّا لم يكن فيها القلب لم يستجيزوا كسرها أولًا"(٢).

ولأجل هذه العلَّة تركت بعض القبائل التي تكسر حروف المضارعة الكسر في الياء.

قال سيبويه:" وجميع هذا إذا قلت فيه يفعل فأدخلت الياء فتحت؛ وذلك أنَّهم كرهوا الكسرة في الياء حيث لم يخافوا انتقاض معنًى فيحتمل ذلك ... "(٣).

وقال ابن جنِّي: "وتَقِلُّ الكسرة في الياء نحو يعلم، ويركب؛ استثقالاً للكسرة في الياء ... "(٤).

وتعبير ابن جنِّي بالقلَّة احتراز ممَّا وقع في لغة بعض القبائل من الكسر حتَّى في الياء، كبعض كلب إذ تكسر فيها وفي غيرها.

(١) حركة حرف المضارعة(صـ ٤٦١).
(٢) المنصف(١١٧/١).
(٣) الكتاب (١١٠/٤).
(٤) المنصف(٣٣٠/١).

ذكر ذلك أبو حيَّان فقال:" وغيرهم من العرب أي: الحجازيين قيس وتميم وربيعة ومن جاورهم تكسر إلَّا في الياء فتفتح، إلَّا بعض كلب فتكسر فيها وفي غيرها من الثَّلاثة"(١).

على أنَّه وجد غير كلب يكسر في الجميع في بعض الأفعال خاصَّة، كما تفعل تميم في مثل وجل؛ إذ تكسر مطلقًا.

ومن هنا نعرف أن": (٢)

١. "الكسر في حروف المضارعة لهجة عربية أصيلة، نطقت به قبائل العرب، وأثر عنها في نصوص نثرية وشعرية.

٢. كسر حروف المضارعة جاء وفقًا لقواعد منضبطة، ففي الثُّلاثي كُسِرت حروف المضارعة تنبيهًا على كسر العين من ماضيه، ومن ثمَّ لم يكسروا إلاَّ ما كان على فعِل يفعَل، وامتنع الكسر فيما كان مضارعه على يفعِل منعًا للثِّقل النَّاشئ من تتابع الكسرات، ولا يعتدّ بالفاصل السَّاكن؛ لأنَّه حاجز غير حصين.

٣. لا يمكن تخطئة من يكسر حروف المضارعة، لأنَّ اللغتين إذا كثرت إحداهما، وقلَّت الأخرى أُخِذَ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسًا، دون ردِّ الأخرى أو تخطئتها.

٤. كسر حروف المضارعة ظاهرٌ فاشٍ في اللغات الدَّارجة، لا يكاد يسلم منها قطرٌ أو قبيل، والتجوُّز في ذلك مما تقبله أصول اللغة؛ لأنَّه يركن إلى دليلٍ من السَّماع قويّ".

مضارع الأفعال الماضية الملازمة للبناء للمجهول بين السماع والقياس

الأفعال في العربية على نوعين:

نوع يجوز فيه الوجهان، البناء للمعلوم والبناء للمجهول، بحسب مراد المتكلم، ووفق القياس المعروف في بناء الأفعال لغير الفاعل، وهذا النوع يؤخذ بالقياس، وهو الكثير الغالب، ويُعنى به النُّحاة.

---

(١) ارتشاف الضرب(١٨٢/١).
(٢) حركة حرف المضارعة(صـ ٤٨٦).

ونوع جاء ملازمًا للمجهول، وهو ضربان:

ضرب لا يستعمل إلا على تلك الصيغة، كعُنِيْتُ بحاجَتِكَ، ونُفِسَتِ المَرأةُ.

وضربٌ تغلب في استعماله صيغة المبني للمجهول، وقد يستعمل بصيغة ما سُمِّيَ فاعله (المبني للمعلوم) كـ(زُهِيتَ علينا، أي: تكبّرت، وورد فيه: زَهَا يَزْهُو زهوا).

وما ورد عن العرب من أفعال ماضية ملازمة للبناء المجهول، اعتبرها العلماء كذلك في الصورة اللفظية، لا في الحقيقة، ولهذا يعربون المرفوع بها فاعلا لا نائب فاعل، ومن أشهرها: هُزل، وزُكم، ودُهش، وشُده "بمعنى دهش"، وشُغف بكذا: أولع به، وأُغري به، وأُهرع "بمعنى أسرع"، وعُنى بكذا "اهتم به"، ونُتج، وجُن، وسُل، وحُمَّ، امتقع لونه، وزُهي، وفُلج.

لكن ما حكم مضارع هذه الأفعال؟ أيجب بناؤه للمجهول مثلها، أم يتوقف أمره -كماضيه- على السماع الوارد من العرب في كل فعل؟

الصحيح أنه مقصور على السماع الوارد في كل فعل، ومنه في الشائع: "يُهرع، يُعني، يُولع، يُستهتر ... ".

بقي توضيح المراد من أن تلك الأفعال الماضية ملازمةً للبناء للمجهول سماعًا عن أكثر القبائل.

ويرى أكثر النحاة أن المراد هو عدم استعمالها في معانيها السالفة مبنية للمعلوم، تقول: شُدهت من الأمر، بالبناء للمجهول، ولا يصح عند هؤلاء شَدهني الأمرُ، بالبناء للفاعل، لاعتمادهم على ما جاء في كتاب: "فصيح ثعلب[1]"، ونحوه من التصريح القاطع بأنها لا تبنى للمعلوم.

وأنكر بعض المحققين -كابن بري- ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين والنحاة، وحجة ابن بري في الإنكار أن "ثعلبًا"، ومن معه لم يعلموا ما سجله ابن درستويه

(١) فصيح ثعلب(صـ ٢٧١).

ورده، ونصه:"عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول، ولم يقولوا: إنه إذا سمي فاعله جاز بغير ضم، وهذا غلط منهم؛ لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يسم فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل، ولم نخص بذلك بعضها دون بعض، وقد بينا ذلك بعلته وقياسه، فيجوز: عُنيت بأمرك، وعَناني أمرك - وشُغلت بأمرك، وشَغلي أمرك - وشُدهت بأمرك، وشَدهني أمرك". هذا ما نقله "ابن بري"، وختمه بقوله: "وفي ذلك كفاية تغني عن زيادة إيضاح وبيان"(١).

"ورأيه هو السديد-كما يرى د:عباس حسن- الذي تؤيده النصوص الصحيحة التي تحمل الباحث على أن يسأل: كيف خفيت هذه النصوص على كثير من اللغويين والنحاة القدامى؟ وكيف رتبوا على وجود نوع وهمي من الأفعال يلازم البناء للمجهول -في رأيهم- أحكامًا خاصة، كمنع مجيء "صيغتي التعجب" من غير الثلاثي مباشرة، وعدم صحته إلا بوسيط، وكمنع صوغ "أفعل التفضيل" من مصادرها إلا بوسيط كذلك ... و ... و ...

ولا شك أن رأي "ابن بري"، ومن معه من المحققين هو السديد -كما تقدم- والأخذ به يؤدي إلى إلغاء تلك الأحكام الخاصة، ويبيح في غير الثلاثي "التعجب" المباشر، وكذا "التفضيل" بغير وسيط، ويرد لتلك الأفعال اعتبارها وحقها، ويجعل شأنها شأن غيرها من باقي الأفعال التي يصح أن تبنى للمعلوم حينًا، وللمجهول حينًا آخر، على حسب مقتضيات المعنى(٢)".

(١) بحثت عنه في شرح شواهد الإيضاح فلم أجده.
(٢) النحو الوافي(١٠٩/٢).

المقصور على السماع في باب المتعدي واللازم

حكم تعدية (ظن) بالهمزة

اختلفوا في جواز تعدية (ظننت) وأخواتها غير (علمت ورأيت) فمذهب سيبويه والجمهور أنه لا يجوز إلا في (علمت وأريت) لأن تعدي الفعل بالهمزة من باب وضع اللغة ألا ترى أن قولك كلمت زيدا لا تجوز تعديته بالهمزة، فلا تقول: أكلمت زيدا عمرا بمعنى مكنته من تكليمه، ولم يرد السماع إلا بـــ (أعلمت وأريت)، وأجاز الأخفش[١] ذلك في جميع باب (ظننت) قياسا على (أعلمت وأريت) وهو بعيد لم قدمنا[٢].

والفرق بين (نبأت وأنبأت) وبين (أعلمت) أن (أعلمت) استعملت بغير همزة التعدي ثم عديت و(نبأت وأنبأت) وضعتا على التعدي ولم يستعمل منهما (نبأ الرجل) و(خبرت وأخبرت وحدثت) مثل (نبأت) وإنما ساغ التعدي إلى ثلاثة لشبهها بـــ (أعلمت) لأنك إذا أخبرت إنسانا بأمر فقد أعلمته به[٣].

وفي الأشموني:"أجاز الأخفش أن يعامل غير "علم" و"رأى" من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة، فيقال على مذهبه: "أظننت زيدا عمرا فاضلا"، وكذلك "أحسبت"، و"أخلت"، و"أزعمت"[٤].

"ومذهبه في ذلك ضعيف؛ لأن المتعدي بالهمزة فرع المتعدي بالتجرد، وليس في الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة، وكان مقتضى هذا ألا ينقل "علم" و"رأى" إلى ثلاثة، لكن ورد السماع بنقلهما فقبل، ووجب ألا يقاس

(١) المفصل(صـ ٣٤١)، والخصائص(٢٧٢/١).
(٢) اللباب(٢٥٨/١).
(٣) اللباب(٢٥٧/١)، وشرح الكافية الشافية(٥٧٣/٢).
(٤) الأشموني (٣٨٥/١).

عليهما، ولا يستعمل استعمالها إلا ما سمع، ولو ساغ القياس على "أعلم" و"أرى" لجاز أن يقال: "ألبست زيدا عمرا ثوبا"، وهذا لا يجوز إجماعا(١)".

ويبدو لي: أن منع تعدية(ظن) بالهمزة هو الراجح؛ لعدم السماع.

المقصور على السماع في باب المشتقات

مجيء" المصدر "على وزن اسمي الفاعل والمفعول

يجيء المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول إلا أنه مجيئه على وزن اسم الفاعل أقل من مجيئه على وزن اسم المفعول، فالأول نحو: قمت قائما، أي: قياما، ومنه أفضل فاضلة أي إفضالا، وعافاه الله عافية أي معافاة ،وعقب فلان مكان أبيه عاقبة، أي: عقبا، وقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴾ الحاقة: ٨ أي بقاء، وقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ الواقعة: ٢ أي كذب. والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ القلم: ٦ ، أي الفتنة إذا كان الباء غير زائد، وأما إذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول، ونحو قولهم: دعه إلى ميسوره أو إلى معسوره أي إلى يسره وإلى عسره والمرفوع والموضوع، والمعقول، والمجلود، بمعنى: الرفع والوضع والعقل والجلادة، ومنه المكروهة والمصدوقة والمخلوف، أي: الكراهة والصدق والخلف(٢).

وكل ما سبق مقصور على السماع.

ويرى سيبويه: أن تلك الألفاظ، ونظائرها ليست مصادر في المعنى، وأن كل واحد منها هو اسم مفعول في صيغته وفي معناه؛ فيجب عند تأويل الكلام الذي يحويه تأويلًا يساير اسم المفعول في المبنى والمعنى، دون التفات إلى المصدر(٣).

---

(١) شرح الأشموني(٣٨٥/١)، وحاشية الصبان(٥٩/٢).
(٢) شرحان على مراح الأرواح(صـ١٥).
(٣) الكتاب(٩٧/٤).

ويرى أبو حيان أن المصدرية فيها دعوى لا دليل عليها؛ ولأنه لو كانت مصادر لوقعت في غير هذا المكان مصادر، فكنت تقول: قمت قائمًا طويلًا، وقائم خاشع، والقائم المعروف، في معنى: قيامًا طويلًا، وقيام خاشع، والقيام المعروف، وذلك لا يقال، ولأنه لو كانت مصادر لجاز أن تأتي معرفة ونكرة كما أتى: الحمد لله، والعجب لك. فكونهم التزموا فيها التنكير دليل على أنها أحوال لا مصادر، وهذه الأحوال تحملت ضميرًا لما وضعت موضع الفعل الناصب لها، وصارت بدلًا منه، ولذلك لا يظهر معها الفعل(١).

حذف التاء من مصدر (إفعال) و(استفعال)

المصدر المعتل العين الذي على وزن "إفعال"، و"استفعال"، تحذف ألفه، وتعوض منها تاء التأنيث غالبا، وقد تحذف هذه التاء، وذلك مقصور على السماع والنقل عن العرب، نحو: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾(٢).

قال ابن السراج في باب ما لحقته الهاء عوضًا:" وذلكَ أَقمتُ إِقامةً كانَ الأصلُ إِقوامًا فحذفتِ الألفُ، وكذلكَ: استَعنتهُ استعانةً كانَ الأصلُ: استفعالًا، وأَريتهُ: إِراءةً وإِنْ شئتَ لم تُعوضْ قالَ تَعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ النور: ٣٧ "(٣).

ويرى الفراء أنه مطرد، حيث قال:" وأمّا قوله ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾فإن المصدر من ذوات الثلاثة إِذَا قلت: أفعلت، كقولك: أقمت وأجرت وأجبت، يقال فيه كله: إقامة وإجارة وإجابة، لا يسقط منه الْهَاء. وإنّما أدخلت لأن الحرف قد سقطت منه الْعَين، كَانَ ينبغي أن يُقال: أقمته إقوامًا، وإجوابًا فلمّا سُكنت الواو وبعدها ألف الإفعال فسكنتا سقطت الأولى منهما، فجعلوا فِيهِ الْهَاء كأنها تكثير للحرف. ومثله مما أسقط منه بعضه فجعلت فِيهِ الْهَاء قولهم: وعدته عِدة ووجدت فِي المال جِدَة، وزِنَة وديَة وما أشبه ذَلِكَ، لِمَا أسقطت الواو من أوّله كُثر من آخره بالهاء، وإنما استجيزَ سقوط

(١) الأصول(١٣٢/٣).
(٢) الكتاب(٨٣/٤).
(٣) معاني القرآن(٢٥٤/٢).

الْهَاء من قوله﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ ؛ لإضافتهم إيّاه، وقالوا: الخافض وما خَفَض بِمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها فِي الإضافة"(١).

تصحيح عين المصدر من إفعال واستفعال

قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ: منها أَعْوَل إعوالا، وأغيمت السماء إغياما، واستحوذ استحواذا، واستغيل الصبي استغيالا.

القول الأول: ذهب جمهور النحويين إلى أنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه(٢).

القول الثاني: ذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة يقاس عليها، وحكى الجوهري عنه أنه حكي عن العرب تصحيح أفعل واستفعل تصحيحا مطردا في الباب كله(٣)، وقال الجوهري في موضع آخر: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة(٤).

القول الثالث: ذهب ابن مالك إلى مذهب ثالث(٥)، وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه، كاستنوق استنواقا، لا فيما له ثلاثي، نحو: استقام.

وما ذهب إليه الجوهري هو الراجح فاللغة تتطور وتتغير بفعل الزمن، فهي عبارة عن سلسلة متلاحقة من الحلقات، ولكل حلقة ظواهر لغوية مطردة، كما أنها تحتوى على أمثلة شاذة عن تلك القواعد المطردة، قد يرجع وجودها في اللغة إلى كون هذا الشذوذ بقايا حلقة قديمة، وهو ما يسميه اللغويون الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة، فالظاهرة اللغوية الجديدة لا تمحو الظاهرة القديمة تمامًا، بل يبقى منها بعض الأمثلة تستعمل في الحلقة الجديدة، ومن أمثلة ذلك مراحل تطور الأفعال المعتلة في اللغة العربية، نحو: قال وباع، فأول مراحلها كانت (قول) و(بيع) على

(١) معاني القرآن(٢/٢٥٤).
(٢) توضيح المقاصد (٣/١٦١٠).
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) تسهيل الفوائد (صـ ٣١٢).

نمط الصحيح تمامًا، وقد بقيت من هذه المرحلة عدة أفعال في العربية مثل: عور، استحوذ، استنوق[١].

وقد أفرد له ابن جني بابًا عنوانه: باب في تعارض السماع والقياس[٢]، ويعد التعارض بين السماع والقياس صورة من صور التعارض بين الأدلة النحوية، ومعناه: أن يؤدي قياس النحويين إلى حكم من الأحكام، وأن يؤدي السماع عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم إلى حكم آخر يخالف الحكم الذي أدى إليه القياس.

قال ابن جني: إذا تعارضا –أي: السماع والقياس– نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ المجادلة: ١٩، فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره فلا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع"[٣].

ومعنى قول ابن جني: "إذا تعارضا" يعني: إذا اقتضى كل منهما خلاف الحكم الذي يقتضيه الآخر، فلا بد في هذه الحالة من قبول المسموع عن العرب والإقرار بفصاحته والاقتصار عليه، لكن دون قياس غيره عليه؛ لأنه مخالف للقياس.

ومما سمع من ذلك وهو مخالف للقياس، مثل: ﴿ اسْتَحْوَذَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ فإن القياس يقتضي نقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها –وهو الحاء– لأنه حينما تكون الحاء –وهي حرف صحيح– تكون ساكنة في الوقت الذي فيه الواو حرف علة يكون متحركًا فتلك إذن قسمة ضيزى! فيجب –في

(١) بحوث ومقالات في اللغة لدكتور رمضان عبد التواب(صـ٥٧، ٥٨).
(٢) الخصائص(١١٩/١).
(٣) بحوث ومقالات في اللغة لدكتور رمضان عبد التواب(صـ٥٧، ٥٨).

هذه الحالة- نقل حركة حرف العلة إلى الحرف الساكن الصحيح قبل هذا الحرف - وهو الحاء.

ثم يقال: تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها الآن؛ فتقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فكان القياس أن يقال: استحاذ؛ هذا ما كان يقتضيه القياس؛ لكن جاء السماع بخلافه، فتعارض السماع والقياس، والحكم حينئذ هو قبول اللفظ المسموع؛ لورود النص به مع عدم القياس عليه، فلا يجوز أن نقيس عليه غيره، يعني: أن نقول مثلًا في استقام: استقوَم، لا يجوز أن نقول ذلك مع أنه هو الأصل، كما أن الأصل في استباع: استبيَع، فهما مثل ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ﴾ إلا أنه قد سمع ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ﴾ ولم يسمع استقوَم ولا استبيَع؛ فوجب الاقتصار على ما سمع، ولم يجز قياس غيره عليه(١).

حكم إلحاق تاء التأنيث للمصدر الميمي

أ- المصدر الميمي: هو مصدر مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة، مصوغ من المصدر الأصلي للفعل، يعمل عمله ويفيد معناه، مع قوة الدلالة وتأكيدها.

واحترز بغير المفاعلة من نحو: مشاركة، ومعاونة، ومقارنة، فلا تسمى "مصادر ميمية".

وهو يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي مطلقا، غير المضعف مهما كانت صيغته، على وزن "مَفعل" بفتح العين؛ نحو: ملعب، ومسقط، ومصعد، إلا في حالة واحدة، فإنه يكون فيها على وزن "مفعل" بكسر العين، وهي: أن يكون الثلاثي معتل الفاء بالواو، صحيح الآخر، تحذف فاؤه في المضارع عند كسر عينه، نحو: موصل، موعد، موضع، موثق، مورد، فإن كان صحيح الفاء، أو معتلها بالياء، أو

(١) أصول النحو(صـ٣٢٧، ٣٢٨).

معتل الفاء واللام، أو غير مكسور العين في المضارع؛ كوجل، فصيغته "مفعل" بالفتح.

وشذ: المرجع، المصير، المعرفة، المغفرة، المسير، المشيب، المعصية، المعيشة، المقدرة، وقد رود فيها الفتح على القياس(١).

ويصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول، وزن المضارع، مع إبدال أوله ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل الآخر إن لم يكن مفتوحا، نحو: معرف، متعاون، مكرم، من عرف، وتعاون، وإكرام.

والمصدر الميمي يلازم الإفراد، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعا، نحو: المحبة، والمودة، والمسرة، والموعظة، وقد ترد صيغة "مفعلة" لبيان سبب الفعل، ومن ذلك قوله- عليه السلام: الولد مبخلة مجبنة محزنة"، وذلك مقصور على السماع(٢).

قال سيبويه:" باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها، أما ما كان من فعل يفعِل فإن موضع الفعل مَفْعِلٌ، وذلك قولك: هذا محبِسنا، ومضربِنا، ومجلِسنا، كأنهم بنوه على بناء يفعِل، فكسروا العين كما كسروها في يفعِل... وربما بنوا المصدر على المفعِل كما بنوا المكان عليه، إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس كما ذكرت لك، وذلك قولك: المرجع، قال الله عز وجل: "﴿ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعًا ﴾ المائدة: ٤٨ "، أي رجوعكم. وقال: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِۖ ﴾ البقرة: ٢٢٢ ، أي في الحيض. وقالوا: المعجِز يريدون العجز. وقالوا: المعجَز على القياس، وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا: المعجزة والمعجزة، كما قالوا: المعيشة. وكذلك أيضًا يدخلون الهاء في المواضع. قالوا: المزلة أي موضع زلل. وقالوا: المعذرة والمعتبة، فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس، وقالوا:

(١) البديع في علم العربية(صـ١٣٩).
(٢) الكتاب(٨٧/٤، ٨٨، ٨٩).

المصيف، كما قالوا: أتت الناقة على مضربها، أي على زمان ضرابها، وقالوا: المشتاة فأنثوا وفتحوا، لأنه من يفعل. وقالوا: المعصية والمعرفة كقِيلهم: المعجزة. وربما استغنوا بمفعلةٍ عن غيرها، وذلك قولهم: المشيئة والمحمية. وقالوا: المزلة."(١).

اسما المكان والزمان بين السماع والقياس

اسمان يصاغان من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على أمرين معًا، هما: المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر، مزيدًا عليه الدلالة على زمان وقوعه، أو مكان وقوعه.

صوغهما:

أ- طريقة صياغتهما، والوصول إليهما من الماضي الثلاثي، غير معتلِّ العين بالياء، تتحقق بالإتيان بمصدره القياسي -مهما كانت صيغته- ثم جعلها على وزن: "مَفعَل"-بفتح الميم والعين- في جميع الحالات، ما عدا حالتين، تكون الصيغة فيهما على وزن "مَفعِل" -بكسر العين:

الأولى: الماضي الثلاثي صحيح الأحرف الثلاثة، مكسور العين في المضارع؛ مثل: جلس يجلس، رجع يرجع، قصد يقصد...

الثانية: الماضي معتل الفاء بالواو، صحيح اللام، بشرط أن يكون مضارعه مكسور العين، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحة والكسرة، مثل: وأل يئل، وثق يثق، وعد يعد.

فمن أمثلة "مفعَل" للزمان: مطلع الفجر خير وقت للقراءة. ومن أمثلة "مفعِل" للزمان: لغرس الشجر مواسم معينة.

(١) البديع في علم العربية(صـ١٣٩).

ومن أمثلة "مفعَل" –للمكان: "زرت بيتًا لأحد الرفاق، فراقني جماله فهذا مدخل للأضياف، والمراد مكان الدخول. ومن أمثلة "مفعِل" للمكان، مجلس الضيوف، أي: مكان الجلوس.

قال سيبويه:" باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها، أما ما كان من فعل يفعِل فإن موضع الفعل مَفْعِلٌ، وذلك قولك: هذا محبِسنا، ومضربِنا، ومجلِسنا، كأنهم بنوه على بناء يفعِل، فكسروا العين كما كسروها في يفعِل... وربما بنوا المصدر على المفعِل، وأما ما كان يفعل منه مفتوحًا فإن اسم المكان يكون مفتوحا، كما كان الفعل مفتوحا. وذلك قولك: شرب يشرب. وتقول للمكان مشرَبٌ. ولبس يلبس، والمكان الملبَس. وإذا أردت المصدر فتحته أيضًا كما فتحته في يفعل، فإذا جاء مفتوحًا في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح"(١).

"ورد في اللغة أسماء للزمان أو للمكان على وزن "مفعل" –بكسر العين– سماعًا عن العرب. وكان القياس الفتح، ومنها: المشرق، المغرب، المطلع، المسجد، المرفق، المنسك، المفرق، المجزر، المسقط، المنبت، المسكن، المحشر، الموضع، مجمع الناس، المخزن، المركز، المرسن، المنفذ، المعدن، المأوى، إذا كان خاصًّا بالإبل تأوي إليه.

والملاحظ أن النحاة كثير من مراجعهم حين يسردون الكلمات السالفة يصفونها بأنها وردت عن العرب بالكسر، وأن قياسها الفتح، ويكتفون بهذا، دون أن يعرضوا ببيان شافٍ لأمرين هامين(٢):

أولهما: ما تنص عليه المراجع اللغوية من ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح في أغلب تلك الكلمات دون الاقتصار على أحد الضبطين، مثل: "مسجد، موضع، منبت، مطلع، مسقط، مشرق، مغرب، مسكن، مجمع الناس، مغرب،

(١) الكتاب(٤/٨٧: ٨٩).
(٢) النحو الوافي(٣/٣٢٣).

مرفق، منسك، محشر ..." فورود السماع بالفتح أيضًا أدخل تلك الكلمات في مجال الضابط العام، وجعله منطبقًا عليها"(١).

ويرى د/ عباس حسن أنه لا معنى-إذن- لإبرازها ووصفها بأنها: "وردت مكسورة، وكان قياسها الفتح": فقد ثبت أنها وردت بالفتح أيضًا؛ فاجتمع في الفتح السماع وانطباق الضابط العام عليه، "أي: اجتمع فيه السماع والقياس" كما أن ورود السماع بالكسر يجيز فيها استخدام الكسر أيضًا: مراعاة للمسموع، دون أن يوجب الاقتصار عليه، بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس، فيكف وقد اجتمع لها السماع والقياس معًا؟

ثانيهما: أن كثيرًا من أفعال تلك الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين؛ طبقًا للوارد عن العرب؛ كمضارع الأفعال الصحيحة: "رفق، فرق، جزر، حشر ... " فليست عين المضارع فيها مقصورة في اللغة على الفتح أو على الضم، بل يجوز فيها الكسر أيضًا" طبقًا للوارد. وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغة الزمان والمكان بكسر العين قياسية مطردة، وتكون كنظائرها الكثيرة المكسورة التي تخضع للضابط العام، وتنطبق عليها القاعدة الخاصة بطريقة الصوغ المطرد، ولا يكون ثمة معنى لإبرازها من بين نظائرها، وتخصيصها بأنها: "وردت مسموعة بالكسر، وكان قياسها الفتح". ذلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معًا فيها.

وخلاصة ما تقدم أن تلك الكلمات التي تمالأ فريق من النحاة على أنها مسموعة بالكسر، وأن قياسها الفتح ليست مخالفة للقياس الأصيل، ولا خارجة عن نطاق القاعدة العامة المتعلقة بالصياغة المطردة، إما لأنها مسموعة بالفتح أيضًا كورودها مسموعة بالكسر، وإما لأن عين مضارعها مسموعة بالكسر وغير الكسر، ومتى ورد فيها الكسر صح مجيء الصيغة مكسورة العين، وفاقًا للقاعدة العامة، والقياس المطرد ...

(٣) تهذيب اللغة(٣٠١/١٠)، وتاج العروس(١٧٤/٨).

حكم إلحاق تاء التأنيث لاسمي المكان والزمان

وردت صيغ –كثيرة لاسم المكان، قليلة لاسم الزمان– من مصدر الثلاثي على وفاق القاعدة، ولكنها مختومة بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد من الكلمة؛ "إذ يقصد منها: البقعة، بمعنى المكان".

فمما ورد في الكلام العربي الفصيح: "المَزِلَّة" بكسر الزاي لموضع الزلل، والمظَنة بفتح الظاء لمكان الظن، والمَشْرَقة "بفتح الراء" لموضع شروق الشمس والقعود فيها، وموقَعَة الطائر "بفتح القاف" للمكان الذي يقع فيه، والمشرَبة للغرفة، والمدبغة، والمزرعة، والمزلقة، والمنامة ... وكثير مثل هذا يزيد على المائة، ولكنه يكاد يقتصر على المكان. فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان مرادًا منه: "البقعة"، بزيادة تاء التأنيث على صيغة "مفعل" التي هي بفتح العين أو بكسرها، لتصير "مفعلة" بفتح العين أو كسرها مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه؟

اختلف قدماء النحاة في الرأي، فقليلهم يجيز القياس، وأكثرهم يميل –بغير داعٍ قوي– إلى المنع؛ لتوهمه أن هذا الكثير –المسموع المختوم بالتاء في صيغة اسم المكان– قليل لا يكفي للقياس عليه.

قال سيبويه:" وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا: المعجزة والمعجزة، كما قالوا: المعيشة. وكذلك أيضًا يدخلون الهاء في المواضع. قالوا: المزلة أي موضع زلل. وقالوا: المعذرة والمعتبة، فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس، وقالوا: المصيف، كما قالوا: أتت الناقة على مضربها، أي على زمان ضرابها، وقالوا: المشتاة فأنثوا وفتحوا، لأنه من يفعل. وقالوا: المعصية والمعرفة كقِيلهم: المعجزة. وربما استغنوا بمفعلةٍ عن غيرها، وذلك قولهم: المشيئة والمحمية. وقالوا: المزلة."[1].

(١) البديع في علم العربية(صـ١٣٩).

ويرى د عباس حسن أن الرأي الذي يبيح القياس عليه سديدٌ موفقٌ؛ إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقلة مع أنه يبلغ العشرات؟ نعم؛ إنها قلة، ولكنها: "نسبية"، "أي: بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث"، والقلة "النسبية" على هذا الوجه تبيح القياس العام، وتجيز المحاكاة من غير تقييد، وإن كانت لا تبلغ في درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى، فاختلاف الدرجة في القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة. ولا داعي للتضييق الذي لا يدفع عن اللغة أذى، ولا يجلب لها نفعًا. فالأنسب إباحة القياس في صيغة "مفعِلة" بفتح العين أو كسرها؛ تبعًا للقواعد السابقة الخاصة بصياغتها، مع الاقتصار في القياس على اسم المكان؛ لأن أمثلته الواردة هي التي بلغت في الكثرة حدًّا يبيح القياس عليها، دون اسم الزمان، حتى لقد علل النحاة واللغويون التأنيث بأنه إرادة البقعة لا المكان وهي غير "مفْعَلَة" الآتية هنا.

وأهم مما سبق وأقوى في إباحة القياس أن النحاة يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسي لتأنيث معناها، وأن هذا الإلحاق قياسي مطرد في جميع أنواعها.

هذا، وقد أباح مؤتمر المجمع اللغوي القاهري "في دورته الثالثة والثلاثين التي بدأت في آخر يناير سنة ١٩٦٧ زيادة التاء للتأنيث في "مفعلة" "صيغة اسم المكان" مطلقًا، "أي: سواء كثر في المكان الشيء أو لم يكثر، وعرض عليه من المسموع الصحيح الوارد لها نحو: "ستة وعشرين ومائة" كلمة ختمت فيها صيغة المكان بتاء التأنيث[١].

صوغ اسم المكان من الاسم الجامد الثلاثي على وزن: "مَفْعَلَة"

قد يصاغ من الاسم الجامد الثلاثي الحسي صيغة على وزن: "مَفعَلة" بفتح الميم والعين دائمًا بقصد الدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسي المجسم، "أي:

(١) راجع القرار وما يتصل به في ص٤٣ من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة ١٩٦٩ باسم: "كتاب في أصول اللغة، مشتملًا على مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع ومؤتمره من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين".

الذي ليس معنويا. فإذا وجد مكان يكثر فيه: "ورق" –مثلًا– صغنا "مفعَلة" من: "ورق" فقلنا: "مورَقَة"؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسي المسمى: "بالورق". وإذا وجد مكان يكثر فيه: "عنب" صغنا من كلمة "عنب": "معنَبة"، للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء المجسم المسمى بـــ: "العنب". وإذا وجد مكان يكثر فيه: "البلح"، صغنا من كلمة: "بلح" "مبلحَة" للدلالة على المكان الذي يكثر به البلح. وهكذا تصاغ "مفْعَلَة" –من الاسم الثلاثي الجامد للدلالة على أمرين معًا، هما: المكان وما يكثر فيه من شيء حسي معين.

فالمراد: هو وصف بقعة، أو قطعة من الأرض بكثرة ما فيها من شيء خاص مجسم. ومن الأمثلة أيضًا: مأسدة: لأرض يكثر فيها الأسد. ومذأبة: لأرض يكثر فيها الذئب. ومذهبة: لأرض يكثر فيها الذهب. ومقمحة: لأرض يكثر فيها القمح. ومرملة: لأرض يكثر فيها الرمل. إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثية الجامدة الحسية.

ويسمى الاشتقاق بالطريقة السالفة: الاشتقاق من أسماء الأعيان الثلاثية". أما غير الثلاثية فلا يصاغ منها "مفعلة" لهذا القصد إلا إن كان الاسم مشتملًا على بعض الحروف الزائدة التي يمكن حذفها، وتجريده منها، وإبقاؤه على ثلاثة أحرف أصلية تشتق منها تلك الصيغة بغير لبس، مثل: "مبطخة" لأرض يكثر فيها: "البطيخ"، و"مغزلة" لأرض يكثر فيها الغزال، و"محصنة" لأرض يكثر فيها الحصان. فالأمر في هذه الصيغة مقصور على الثلاثي، إما أصالة، وإما تحويلًا؛ بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويسير ثلاثيًا؛ اتِّباعا للمأثور الغالب عن العرب.

أما المجرد من غير الثلاثي فيسلك معه مسالك أخرى في التعبير عن هذه الدلالة على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغية، دون استخدام لتلك الصيغة؛ إذ لا يكاد يوجد خلاف في منع صياغة: "مفعلة" من المجرد الذي تزيد حروف الأصلية على ثلاثة(١).

(١) شرح الشافية للرضي (١٨٨/١).

بقي أن نشير إلى مسألتين هامتين:

الأولى: أقياسيةٌ تلك الصيغة أم مقصورةٌ على السماع؟ لقد ارتضى المجمع اللغوي القاهري قياسيتها.

ونصُّ قرارِه: "جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب، ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم. وهل لنا أن نقيس عليه؛ فنقول مثلًا: "مغزلة" للأرض التي يكثر فيها الغزال، وقد جرد لفظ: "الغزال" من زيادته، ومخسة للأرض التي يكثر فيها الخس، و"متبرة" للأرض التي يكثر فيها التبر –إذا كان العرب لم يقولوا هذا؟

في المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف في التقدير:

أحدهما: أن هذا البناء –مع كثرته– من قبيل المسموع ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل إلى حد أن يقاس عليها.

والآخر: أن الكثرة وصلت إلى حد أن يقاس عليها. وله من كلام بعض الأئمة الكبار ما يعضده.

قال سيبويه:" هذا باب ما يكون مفعلةٌ لازمة لها الهاء والفتحة، وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرضٌ مسبعةٌ، ومأسدةٌ، ومذأبةٌ، وليس في كل شيءٍ يقال إلا أن تقيس شيئًا وتعلم أن العرب لم تكلم به، ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف، من نحو الضفدع والثعلب، كراهية أن يثقل عليهم؛ ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب، ونحو ذلك، وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها. ولو قلت من بنات الأربعة على قولك مأسدةٌ لقلت: مثعلبةٌ، لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظير المفعَل منه بمنزلة المفعول. وقالوا: أرضٌ مثعلبةٌ ومعقربةٌ، ومن قال ثعالةٌ قال مثعلةٌ، ومحياةٌ، ومفعاةٌ: فيها أفاعٍ، وحياتٌ. ومقثاةٌ: فيها القثاء"[1].

(١) الكتاب (٩٤/٤)، وينظر: الأصول(١٤٨/٣).

"وقد أخذ المجمع بالرأي الثاني؛ لأنه قوي، والحاجة داعية إلى القياس على ما قال العرب".

وإذا لم يكن لاسم العين الثلاثي فعل وكانت عين الاسم حرف علة، "كما في كلمات: توت. خوخ. جوز، وأشباهها" فما هو حرف العلة في اسم المكان الذي يصاغ من اسم العين على وزن مفعلة؟

"القاعدة في صوغ: "مفعلة" مما وسطه حرف علة هي: "الإعلال" فيقال في مثل: "توت"، و"خوخ"، و"تين": متاتة، ومخاخة، ومتانة. لكن وردت في اللغة ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال؛ مثل: مثوبة، مشورة، مصيدة، مقودة، مبولة، ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحيانًا. ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين في الدلالة على المعنى. والإعلال في هذا الباب غير مستحكم. وقد نقل عن أبي زيد النحوي إجازة التصحيح في "أفعل"، و"استفعل"، كـ "أغيم، وأغيل، واستحوذ، واستقوم، واستجوب، واستصوب ..."، وإذا أجيز الصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة؛ لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال، في الإعلال"(١).

وقد لاحظ د/ عباس حسن في هذا القرار غموضًا وتعارضًا يتطلبان التجلية والتوفيق. فالقرار ينص على أن القاعدة هي: الإعلال. وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعدة. وعدم الخروج عليها، ما دامت قد استحقت اسمها: وما خالفها فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه كما يقولون.

لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول: وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالإعلال ... فما مراده بالكثرة؟ إن كانت قد بلغت الحد الذي يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة "وهي قاعدة: "الإعلال" فريدة يجب الاقتصار عليها؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين، يجوز القياس على كل منهما، هما: "التصحيح والإعلال". وإن كان

(١) قرارات مجمع اللغة العربية، في دورته السادسة والعشرين، ١٩٥٩، ١٩٦٠.

لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصار على الأول عند التعليق، واعتبار ما ورد من الثانية شاذًّا.

ثم ما المراد من أن الأصل يُلجأ إليه أحيانًا؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز؟ وما تحديد هذه الأحيان؟ ومن الذي له الحق في تحديدها؟ ... و ...

وإذا كان بقاء الكلمة من غير إعلال أبين من غير شك "كما يقول القرار" في الدلالة على المعنى من الإعلال –فلماذا نترك الأبين إلى غيره؟ وكيف يختار أئمة النحو ضابطًا عامًّا يؤدي إلى غير الأبين مع ترك ما يؤدي إلى الأبين؟ وإذا كان الإعلال في هذا الباب غير مستحكم "كما يقول القرار" فلم التمسك به، وبناء القاعدة عليه؟ وإذا كان المنقول عن أبي زيد –كما يشعر القرار –جواز التصحيح في "أفعل" و"استفعل"، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرهما أيضًا، بالرغم من أن أبا زيد قصر الأمر عليهما دون غيرهما؟[١]

ويدور بخلده أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التي جاءت في صدره، وزاد عليها إباحة التصحيح في حالة واحدة هي: أن يخفى معنى الكلمة بالإعلال أو يلتبس بغيره، ولا منجاة من الخفاء اللبس إلا بالتصحيح –لو فعل هذا– لكان سليمًا من الغموض، بعيدًا من التعارض، مسايرًا بعض المذاهب اللغوية العامة.

والمسألة الثانية: "أن هذه الصيغة تختلف في مدلولها وفي المراد منها عن صيغتي: "مفعل" و"مفعلة" الخاصتين بـــ "اسم المكان" فهاتان الصيغتان مشتقتان من المصدر، وتدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذي يحدث به. أما تلك فتصاغ من الثلاثي المحسوس للدلالة على المكان وعلى شيء حسي معين يكثر به، لا على شيء معنوي، فالفرق كبير بين الدلالتين. والفرق أكبر وأوسع في الأصل الذي يشتقان منه، وفي طريقة الصياغة، ووزن الصيغة"[٢].

(١) حاشية النحو الوافي(٣/٣٣٠ ، ٣٣١).
(٢) الكتاب (٤/٩٤)، وينظر: الأصول(٣/١٤٨).

حذف حرف العلة من اسم الفاعل الأجوف

يجيء اسم الفاعل في بعض الأجوف بحذف حرف العلة منه، نحو: هاع ولاع الأصل هائع ولائع" على وزن ضارب، يعني قد يحذف الألف المقلوبة من حروف العلة لاجتماع الساكنين، وإن التبس بالماضي في الصور، لكن هذا الحذف ليس بقياس مطرد، بل مقصور على السماع(١).

قال سيبويه:" اعلم أن فاعلًا منها مهموز العين؛ وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعل منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاءٍ وسقاءٍ حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف. وذلك قولهم: خائفٌ وبائعٌ"(٢).

ما ينوب عن اسم المفعول:

ينوبُ عن "مفعولٍ"، في الدَّلالة على معناهُ، أربعةُ أوزان وهي: (٣)

١. فَعيلٌ بمعنى مفعول، مثلُ "قتيلٍ وذبيحٍ وكحيلٍ وحبيبٍ وأَسيرٍ وطريحٍ" بمعنى "مقتولٍ ومذبوحٍ ومكحولٍ ومحبوبٍ ومأسورٍ ومطروحٍ". وهو يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ. فيقالُ "رجلٌ كحيلُ العين، وامرأةٌ كحيلُها".

٢. فِعْلٌ بكسرٍ فسكونٍ، مثلُ "ذِبْحٍ وطِحْنٍ وطِرْحٍ ورِعْيٍ"، بمعنى "مذبوحٍ ومطحونٍ ومطروحٍ ومرعِيٍّ".

٣. فَعَلٌ، بفتحتين، مثلُ "قَنَصٍ وجَزَرٍ وعَدَدٍ وسَلَبٍ وجَلَبٍ، بمعن "منقوصٍ ومجزورٍ ومعدودٍ ومسلوبٍ ومجلوبٍ".

(١) شرحان على مراح الأرواح(صـ ١٣٢).
(٢) الكتاب(٣٤٨/٤).
(٣) جامع الدروس العربية(١٨٤/١).

٤. فُعْلة، بضمٍّ فسكونٍ كأُكْلةٍ وغُرفةٍ ومُضغةٍ وطُعمةٍ، بمعنى "مأكولٍ ومغروفٍ وممضوغٍ ومطعومٍ".

وهذه الأوزانُ الثلاثةُ "فِعْلٌ وفَعَلٌ وفُعلةٌ". سماعيّةٌ وقليلةٌ. ويستوي فيها المذكر والمؤنث أيضًا.

وهذا – مع كثرته – مقصور على السّماع، وابن مالك جعله مقيسا فيما ليس له «فعيل» بمعنى فاعل، كـ «قتيل» لا فيما له فعيل بمعنى فاعل كـ «عليم»(١).

وما ذَهب إليه، من وَقْف هذا على السمَّاع، هو مذهبُه أيضًا في (التَّسهيل)، وحُكي عن بعض النحويِّين أنه يَجعله قياسا، لكن فيما ليس له (فَعِيل) بمعنى (فاعِل) كقَتِيلٍ وجَرِيح، فإن كان له (فَعِيل) بمعنى (فاعِل) لم يُقَس فيه، نحو: عَلِم فهو عَلِيمٌ، لا يُبْنى له (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) لأن له (فَعِيلًا) بمعنى (فاعِل)، نحو: ﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ النساء: ٢٦ ، وكذلك: ضَرِيبُ قِدَاحٍ، للضَّارب بالقِدَاح، وصَرِيمٌ للصَّارِم، والذي حَمل هذا القائلَ على ما ذَهب إليه كثرةُ ما جاء من ذلك في السمَّاع. ولَم يبلغ عند ابن مالك مبلغَ القياس، قال في التسَّهيل: (وهو على كثرته مقصورٌ على السَّماع)."(٢).

تصحيح عين اسم المفعول من الفعل الأجوف

إذا أردت صياغة مفعول مما اعتلت عينه، فإنك تعامله بما عاملت المصدر الوارد على إفعال، من نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم حذف الساكن بعدها لملاقاتها، نحو: مبيع ومصونٍ، فإن أصلهما: مبيوعٌ ومصوونٌ نقلت حركة الياء والواو إلى ما قبلها ثم حذفت الثانية لالتقاء الساكنين، وقلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لتسلم الياء من قلبها واوًا فتلتبس بواوي العين كـ"مصون، ومصوغ"، هذه قاعدة العرب في ذلك.

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٨٨/٣).
(٢) المقاصد الشافية (٣٨٥/٤).

وندر تصحيح ما عينه واو، سمع من بعضهم: ثوبٌ مصوونٌ، وفرسٌ مقوودٌ، واشتهر هذا التصحيح فيما عينه ياء. **وذكر جماعة من النحويين**[١] **أنها لغة تميم، تقول: مبيوع ومعيوب ومخيوط.**

وما ذهبوا إليه هو الراجح فاللغة تتطور وتتغير بفعل الزمن، فهي عبارة عن سلسلة متلاحقة من الحلقات، ولكل حلقة ظواهر لغوية مطردة، كما أنها تحتوى على أمثلة شاذة عن تلك القواعد المطردة، قد يرجع وجودها في اللغة إلى كون هذا الشذوذ بقايا حلقة قديمة، وهو ما يسميه اللغويون الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة، فالظاهرة اللغوية الجديدة لا تمحو الظاهرة القديمة تمامًا، بل يبقى منها بعض الأمثلة تستعمل في الحلقة الجديدة[٢].

وإنما كان في ذوات الواو نادرا جدا لأنه إذا صح: اجتمع فيه مع إعلال فعله أنه من الواو، وأنه يجب ضم واوه، وبعدها واو مفعول، فيجتمع واوان وضمة، وذلك ثقيل جدا، بخلاف تصحيح ما عينه ياء نحو: معيوب، فإنه إنما اجتمع فيه واو، وياء، وضمة، وذلك أخف. فإذا كان الإعلال في ذوات الياء هو القياس، مع أن الياء دون الواو في الثقل، فمفعول من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح"[٣].

بناء أفعل التفضيل من (أفعل):

القول الأول: يجوز مطلقا؛ وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه[٤].

القول الثاني: يمتنع مطلقا، وهو مذهب المازني، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، والفارسي[٥].

(١) توضيح المقاصد (١٦١١/٣).
(٢) بحوث ومقالات في اللغة لدكتور رمضان عبد التواب(صـ٥٧، ٥٨).
(٣) المقاصد الشافية (٣٤٥/٩).
(٤) الكتاب (٧٢/١، ٩٨/٤)، والتسهيل (صـ١٣١)، وشرح التسهيل(٤٦/٣، ٤٧، ٥١).
(٥) المقتضب (١٧٨/٤، ١٨٠)، والأصول(١٠٣/١، ١٠٥)، والإيضاح(٩٢/١، ٩٣)، وشرح الرضي (٢١٣/٢، ٢١٤)، والارتشاف(٤٢/٣، والتصريح (٩١/٢، ١٠١).

القول الثالث: التفصيل، فيجوز إن كانت الهمزة لغير النقل، نحو: (أتقن)، و(أصوب)، ويمتنع إن كانت للنقل نحو: (أعطى) إلا أن يشذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو: (هو أعطاهم للدراهم)، و(أولاهم للمعروف)، وهذا قول ابن عصفور(١).

وشذ على هذين القولين، وهما: المنع مطلقًا والمنع في أحد شقي التفصيل: "ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف"، مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد إلى المتعدي إلى اثنين قبل التعجب، فإذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه: (٢)

أحدهما: الاقتصار على الذي كان فاعلا، فتقول: ما أعطى زيدًا وما أولاه.

والثاني: أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورًا باللام، فتقول: ما أعطاه للدراهم.

والثالث: أن تزيد عليهما المفعول الآخر منصوبًا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين، فتقول: ما أعطى زيدًا للفقراء الدراهم. وما أولاه للفقراء المعروف، وإن شئت نصبت الثلاثة إذا لم يكن لبس، فتقول: ما أعطى زيدًا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف. وتقدير المحذوف عند البصريين: أعطاهم الدراهم وأولاهم المعروف.

استعمال (أفعل) غير مقصود به التفضيل

كثيرا ما يستعمل أفعل غير مقصود به التفضيل، وقد اختلف العلماء في ذلك:

ذكر بعض النحويين(٣) أن من شروط أفعل التفضيل أن يشترك المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف، ويزيد المفضل، ومنهم من لم يعتبر هذا الشرط، واستدلوا بنحو قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾ النجم: ٣٢ ،

(١) المقرب(٧٣/١)، وشرح الجمل(٥٧٩/١، ٥٨٠)، والتصريح (٩١/٢، ١٠١)، وهمع الهوامع(٤٢/٦).
(٢) التصريح (٦٨/٢، ٦٩).
(٣) النجم الثاقب (٨٨٤/٢)

وبقوله: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ الروم: ٢٧، فإن هذه وما أشبهها لا مشاركة في أصلها، واختلف المشترطون في الجواب عن ذلك إلى مذهبين:

المذهب الأول : ذهب أبو عبيدة، والمبرد، والفراء، والزمخشري، وابن الحاجب[١] إن (أفعل) في هذا الموضع ليس للتفضيل، بل هو متأول باسم فاعل في نحو :﴿ **هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ** ﴾ ، أي: (عالم)، و(غاش)، أو بصفة في نحو، ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ أي: (هيِّن)، **ثم اختلفوا إلى قولين:**

القول الأول: ذهب المبرد إلى أنه مقيس، حيث قال:" **(أفعل)** يَقع على وَجْهَيْن: **أَحدهمَا:** أَن يكون نعتا قَائِما في المنعوت، نَحْو: أَحْمَر، وأصفر، وأعور، **وَالْوَجْه الآخر:** أَن يكون للتفضيل، نَحْو: هَذَا أفضل من زيد، وأكبر من عبد الله، فَإِن أردْت هَذَا الْوَجْه لم يكن إِلَّا أَن تَقول: من كَذَا وَكَذَا، أَو بِالْألف وَاللَّام؛ نَحْو: هَذَا الْأَصْغَر، والأكبر، فَأَما قَوْله في الآذان: الله أكبر – فتأويله: كَبِير؛ كَمَا قَالَ عز وَجل: ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ** ﴾، فَإِنَّمَا تَأْوِيله: وَهُوَ عَلَيْهِ هَين؛ لأَنَّهُ لَا يُقَال: شيء أَهْون عليه من شيء"[٢].

القول الثاني: ذهب ابن مالك إلى أنه غير مقيس، حيث قال: "والأصح قصره على السماع"[٣].

وقال أيضا:" وقد يستعمل العاري الذي ليس معه (من) مجردا عن التفضيل مؤولا باسم فاعل كقوله تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾، ومؤولا بصفة مشبهة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ فاعلم هنا

(١) مجاز القرآن (١٢١/٢)، المقتضب (٢٤٧/٣)، معانى القرآن (٣٢٤/٢ ، ١٠٠/٣)، الكشاف (٤٧٧/٣)، شرح المقدمة الكافية (٨٥٣/٣).
(٢) المقتضب(٢٤٥/٣).
(٣) تسهيل الفوائد(صـ ١٣٤).

بمعنى عالم إذ لا مشارك لله تعالى في علمه بذلك، وأهون بمعنى هيّن إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته تبارك وتعالى"[١].

المذهب الثاني: أن أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعًا ولا قياسًا. وتأولوا ما استدلوا به: أما ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه، أي: أعلم بكم من غيره، العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة في مطلق علم. وأما ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر[٢].

ويرى الصنعاني–وهو ما أرجحه– أن أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعًا ولا قياسًا. ويقال لأصحاب القول الأول: ما تريدون بخروجه عن أن يكون للتفضيل؟ أتريدون أن معناه لا يفيد الزيادة؟ فهذا بعيد بل هو مفيد لها، أم تريدون أنه يخرج عن أحكام أفعل التفضيل مثل أنه يرفع الظاهر، وأنه لا يجب استعماله على أحد الوجوه الثلاثة، وأنه لا يكون مفردًا مذكرًا إن كانت معه (من)، وتلزم فيه المطابقة إن كان مضافًا، ونحو ذلك، إن أردتم هذا فهو فاسد؛ لأن الاستعمال بخلافه، ولا قائل به أعنى: بأنه ينسلخ عن أحكام أفعل التفضيل كلها، وإن قلتم يخرج عن بعضها فهذا تخصيص لا وجه له.

دلالة لفظ(أخرى) على التفضيل

إذا كان أفعل التفضيل المجرد واجب الإفراد والتذكير فما بال العرب تقول: مر بنا سرب من الظباء، بعده أسراب أخر، فيأتون بكلمة: "أخر" مجموعة ومؤنثة، "إذ هي جمع، مفرده: "أخرى"، "وأخرى" مؤنث لكلمة "آخر" الذي أصله "أأخر" على وزن: "أفعل" المذكر الدال على التفضيل، فهو من القسم المجرد"، فلم كانت "أخر"

(١) شرح التسهيل (٦٠/٣)، وينظر: شرح الكافية الشافية(١١٤٣/٢)، والمساعد(١٧٩/٢)، وشرح الألفية لابن الناظم(صـ ٣٤٥).
(٢) حاشية الصبان(٧٤/٣).

مجموعة ومؤنثة في المثال السالف –وأشباهه– مع أن القاعدة تقتضي الإفراد والتذكير، وأن يقال: أسراب "آخر" "التي أصلها: "أأخر".

أجاب النحاة: أن كلمة: "أخر" ليست مما نحن فيه؛ لأسباب ثلاثة مجتمعة:

أولها: أنها في استعمالاتها الصحيحة المختلفة –ومنها المثال السالف وأشباهه– لا تدل على التفضيل، "أي: لا تدل على المشاركة والزيادة" وإنما تدل على المغايرة المحضة، والمخالفة المجردة من كل معنى زائد عليها، فالكلام الذي تكون فيه يقتضي معنى المغايرة وحدها، لا معنى المفاضلة، أو نحوها، وهذا شأنها في الاستعمالات الواردة، فمعنى سرب آخر وأسراب أخر هو: سرب مغاير، وأسراب مغايرات، بدون تفضيل فيهما.

وثانيهما: أنها –في كلام العرب– لا يقع بعدها: "من" الجارة للمفضول، لا لفظًا ولا تقديرًا.

وثالثها: أنها –في كلامهم الفصيح تطابق وهي نكرة.

فلهذه الأمور الثلاثة لا تكون للتفضيل مطلقًا، وإنما هي كلمة معدولة عن كلمة: "آخر" التي أصلها "أأخر" جاءت لتؤدي معنى ليس فيه تفضيل، ذلك أن العرب حين أرادوا استخدام كلمة: "آخر" في معناها الأصلي –وهو المغايرة المحضة الخالية من معنى التفضيل– عدلوا بها عن وزنها الأول، بأن أدخلوا عليها شيئًا من التغيير، وحولوها إلى هذا الوزن الجديد، وهو: "أُخرَ" لتؤدي معنى خاليًا من التفضيل لا يمكن أن تؤديه إذا بقيت على الصيغة الأولى(١).

وقال السيوطي: "كان مقتضى جعل "أُخرَ" من باب "أفعل التفضيل" أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير، وألا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع، إلا معرفًا، كما

(١) النحو الوافي (٤٠٩/٣).

كان أفعل التفضيل، فمنع هذا المقتضى، وكان بذلك معدولًا عما هو به أولى؛ فلذلك منع من الصرف"(١).

فالذي دعا النحاة لهذا التحليل والتعليل هو ما رأوه من جمعها وتأنيثها مع انطباق أوصاف القسم الأول عليها -في الظاهر- فلجئوا إلى مسألة العدول والتحويل ليتغلبوا على هذه العقبة ويجعلوا قاعدة: "أفعل التفضيل المجرد" مطردة.

ويرى د/ عباس حسن أنه كلامهم قد يكون سائغًا من الوجهة الجدلية المحضة، لكنه من الوجهة الحقيقية مردود، ذلك أن العرب لا تعرف شيئًا مما قالوه، ولم يدر بخلدها قليل أو كثير منه حين نطقوا بالتعبير السابق وأشباهه. فإبعادًا لهذا التكلف ومسايرة للأمر الواقع، يحسن الأخذ ببعض مما قاله النحاة -بحق- وهو: أنها ليست للتفضيل فلا تنطبق عليها أحكامه، أو أنها خالفت القاعدة، فهي من الشاذ الذي يحفظ، ولا يقاس عليه. ولا عبرة بما عرضوه من أسباب أخرى، فهي أسباب ضعيفة لا تثبت على التمحيص، ومن السهل دفعها، وقد دفعها بعض النحاة فعلًا بما يرهق سرده من غير نفع عملي(٢).

بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول:

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِيَ سببها وخرج بها المتعجّبُ منه عن نظائره أو قل نظيره.

ويشترط فيما يبنى منه فعلا التعجب ألَّا يكون مبنيًا للمفعول، فلا يبنيان من نحو ضُرِب، لا يقال: ما أضربَ زيدًا! وأنت تتعجب من الضرب الذي حلّ به. وبعض النحاة يستثني ما كان ملازمًا لصيغة (فُعِلَ) نحو: عُنيت بحاجتك، وزُهي علينا. فيجيز: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا!.

والنحاة حين يتحدثون عن التعجب من فعل المفعول، لا يقصدون التعجب بالواسطة، وإنما يقصدون التعجب مباشرةً، أما التعجب بواسطة (ما أشد)، و(أشدد)،

(١) همع الهوامع(١٠٠/٣).
(٢) النحو الوافي (٤١٠/٣).

والإتيان بالمصدر، فلا يمنعون من ذلك اتفاقاً إذا كان المصدر مؤولاً من (ما) والفعل، لأنه لا يُوقعُ في لبسٍ، أو صريحا ولم يُلْبِس(١).

وأما التعجب المباشر بدون هذه الواسطة بصيغتي (ما أَفْعَلَ) و (أَفْعِلْ)، فهو الذي اشترطوا لإمكانه مباشرة عدم البناء للمفعول؛ لأن التعجب في نظر الجمهور إنما يكون من فعل الفاعل، لأن التعجب إنما يكون مما كثر حتى صار كالغريزة له، والضربُ ونحوه إذا وقع بالمحل فليس من فعل المفعول، إنما هو للفاعل، فلا يصير فعل غيره غريزة له، لأن الغريزة ما كان خِلْقَةً في المحل كالسواد والبياض، فإذا تكرر الفعل من الفاعلِ جُعل كالغريزة، حتى بالغ بعضهم، فقال: "إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً"(٢).

جاء في تذكرة أبي حيان: "فإن قلت: ضُرِبَ زَيْدٌ، لم يجز أن تقول فيه: ما أَضْرَبَ زَيداً!؛ لأنه كان يلتبس بالفاعل ولكن تقول: ما أشدَّ ما ضُرِبَ زَيْدٌ!، وما أَشَدَّ ضرْبَ زَيْدٍ!" (٣).

قال ابن مالك: "وقد يبنيان من فعل المفعول إن أُمن اللبس"(٤).

واختار ابن مالك أن نحو هذا وهو ما لا يلبس لا يقتصر فيه على السّماع، وهو مذهب خطّاب المارورديّ.

قال ابن مالك:" فإن لم يعدم الفعل إلا الصوغ للفاعل جيء به صلة لـــ(ما) المصدرية آخذة (ما) للمتعجب منه بعد ما أشد وأشدد أو نحوها" ففهم من هذا أنه يقال في ضُرب زيد: ما أشد ما ضُرب زيد وأشدِدْ بما ضُرِب زيد. ولم يغن ذكر المصدر، لأن كون المتعجب منه مفعولا لا يعلم بذلك، وإنما يعلم بذكر "ما" موصولة بفعل مصوغ للمفعول"(٥).

(١) التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين(صـ ١٤٥).
(٢) سفر السعادة(صـ ٥٨٦)، وينظر: التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين(صـ ١٤٦).
(٣) التذكرة(صـ ٢٩٣).
(٤) شرح التسهيل(٤٤/٣).
(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٤٩).

وقال أيضا:"على أن فعل المفعول إذا لم يُجهل معناه ببناء فعل التعجب منه جاز صوغ (أَفْعَلَ)، و(أَفْعِلْ) من لفظه، نحو: ما أزهى زيداً!، وما أعناه بحاجتك!، وأصلهما: زُهِيَ وعُنيَ، فصيغ منهما فعل التعجب، لأن المراد لا يجهل، بخلاف "ضُرِبَ زيدٌ"، فإن قولك فيه: ما أضرب زيداً! يوهم خلاف المراد، فلم يجز"[1].

فذهب الماوردي وابن مالك إلى أن ما لا يُلبس لا يقتصر فيه على السماع، والجمهور لا يُجَوِزُّونه إلا فيما سمع.

فابن مالك إذن تابع خطَّابًا في إجازة هذه المسألة بشرط أمن اللبسِ.

قال خطَّاب في الترشيح: "فإن قلت: ضُربَ زيدٌ – لم يجز أن تقول فيه: ما أَضرب زيدًا! لأنه كان يلتبس بالفاعل، ولكن تقول: ما أَشدَّ ما ضُربَ زيدٌ! ولو قلت: ما أخوف زيدًا! على أنه هو المخِّوف، وما أحمى زيدًا! على أنه هو المحمي لم يجز ذلك لالتباسه بالفاعل، إلَّا أن يأتي من ذلك ما ليس فيه التباس، وقد رُدَّ على المتنبي قوله: [2]

ولا شِبلَ أَحْمَى مِن غَزالٍ، كأنَّهُ من السُّمرِ والأحراس في خِيْسِ

ولا عيب فيه عندي لقلة التباسه، وقد جاء مثله لكعب بن زهير في مدحه لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)، حيث يقول: [3]

فلهو أخوف عندي إذ أكلّمه وقيل إنك مسلوبٌ ومقتولُ

من ضيغمٍ من ضراء الأسد مخدرُه في بطن عثَّر غيلٌ دونه غيلُ

قال أبو حيان:" وتبع ابن مالك خطابًا، فقال: "وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس، نحو: ما أجنّه، وما أبخته، وما أشغفه! وهو في أفعل التفضيل أكثر منه

(١) شرح الكافية الشافية(١٠٨٧/٢).

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو في الديوان(صـ ٢١)، والتذييل(٢٣٠/١٠)، والشاهد فيه قوله: (أحمى)، حيث بني أفعل التفضيل من المبنى للمفعول، وهو جائز عند أمن اللبس.

(٣) البيتان من بحر البسيط، وهما في الديوان(صـ ٦٦)، والبرود الضافية(صـ ١٣٤٨)، والشاهد فيهما قوله: (أخوف)، كالذي قبله.

في التعجب، كأزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين، وأشهر من غيره، وأعذر، وألوم، وأعرف وأنكر، وأخوف، وأرجى – من شُهر، وعُذر، ولِيم، وعُرف، ونُكر، وخِيف، ورُجي، وإذا لم يلبس فلا يقتصر فيه على السماع، بل يحكم باطراده في فعل التعجب وأفعل التفضيل، وقصر ذلك على السماع قول الجمهور، والمسموع (ما أشغله، وما أجنه، وما أولعه، وما أحبه، وما أخوفه، وما أزهاه، وما أعجبه برأيه. وما أبخته، وما أشغفه، وما أخصره) من (شغل، وجن، وأولع، وحب، وخيف، وزهي، وأعجب، وبخت، وشغف، واختصر)"[١].

وهذا مذهب قَصْدٌ، أخذ من كل قول أحسن ما فيه، وسلم مما يمكن أن يؤخذ عليه، فاستبعد علل القوم، ولم يغد بحاجة إليها، وبُني على استقراء الوارد عن العرب، فلم يُهمل السماع كما فعل الجمهور، ولم يتسع كما اتسع الكوفيون ومن وافقهم، مما جعله أولى بالاختيار عند المحققين كابن مالك وغيره، بل هو الذي يوفق بين الأقوال جميعها، بحيث لا يُبطل القياس ولا يهمل السماع، ويسلم القائل به من تحكم المذاهب الأخرى[٢].

حكم التعجب من الزائد على ثلاثة ومن الألوان

للتعجب صيغتان قياسيتان هما (ما أفعَلَه)، نحو: ما أحسنَ زيدًا! و(أَفْعِل به) نحو: أَحْسِنْ بزيدٍ.

ويبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط، وهي: أن يكون فعلًا، ثلاثيًا، متصرفًا، قابلا للتفاضل، مبنيا للمعلوم، تامًا، مثبتًا، وليس الوصف منه على وزن أَفْعَل.

فيشترط فيما يصاغ منه فعلا التعجب أن يكون ثلاثيًا، فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج إلا ما كان على وزن (أَفْعَلَ) فقيل: يجوز مطلقًا، وقيل: يمتنع

(١) ارتشاف الضرب(٤/٢٠٨١، ٢٠٨٢).
(٢) التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين (صـ ١٦٩).

مطلقًا، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل، نحو: ما أظلم الليل، وما أقفر هذا المكان! وشذّ على هذين القولين: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف! وعلى الثلاثة: ما أتقاه، وما أملأ القربة! لأنها من اتقى وامتلأت.

قال خطّاب:" قد يتعجبون من لفظ الرباعي على غير قياسٍ في قولهم: ما أعطاه، وما أولاه، وما آتاه للمعروف! ولكنها شاذة، والشاذ يحفظ حفظًا ولا يقاس عليه"(١).

فالتعجّبُ مِن "فَعَلَ" قياسٌ مطردٌ، ومن "أفْعَلَ" مسموعٌ لا يُجاوز ما ورد عن العرب.

وذهب الأخفش إلى: أن ذلك مطرد في كل فعل ثلاثي دخلته زوائدُ كـ "استفعل"، و"افعل"، و"انفعل"؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف، وقاسَه على "ما أعطاه"، و"ما أولاه" كأنه يحذف الزوائد، ويردُّه على الثلاثة، وتابَعَه المبرد على ذلك، وأجازه.

قال المبرد:" وَاعْلَم أَن بِنَاء فعل التَّعَجُّب إِنَّمَا يكون من بَنَات الثَّلَاثَة، نَحْو ضرب وَعلم وَمكث؛ وَذَلِكَ أَنَّك تَقول دخل زيد وأدخلته وَخرج وأخرجته فتلحقه الْهمزَة إِذا جعلته مَحْمُولا على فعل، وَكَذَلِكَ تَقول حسن زيد ثمَّ تَقول مَا أحْسنه لِأَنَّك تُرِيدُ شَيْء أحْسنه. فَإِن قيل فقد قلت مَا أعطَاهُ للدراهم وَأَوْلَاده بِالْمَعْرُوفِ وَإِنَّمَا هُوَ من أعطى وَأولى؟ فَهَذَا وَإِن كَانَ قد خرج إِلَى الْأَرْبَعَة فَإِنَّمَا أَصله الثَّلَاثَة والهمزة فِي أَوله زَائِدَة، وَاعْلَم أَن مَا جَاوز الثَّلَاثَة بِغَيْر زِيَادَة لم يجز أَن يُقَال فِيهِ مَا أَفعلهُ ؛ لِأَنَّك إِن بنيته هَذَا الْبناء حذفت من الأَصْل حرفا وَهَذَا مِمَّا لَا يجوز؛ لِأَن مَعْنَاهُ إِنَّمَا كمل بِحُرُوفِهِ إِذْ كن كُلهنَّ أصولا وَإِنَّمَا يسْتَعْمل فِيمَا كَانَ من هَذَا الْقَبِيل مَا يدل عَلَيْهِ من فعل غَيره، وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت دحرج واحرنجم وَمَا أشبه ذَلِك من الأَفْعَال من غير هَذَا الجِنْس، قلت: مَا أَشد دحرجته، وَمَا أَشد احرنجامه؛ لِأَنَّك لَو أدخلت على هَذَا الْهمزَة لخرج من بِنَاء الْأَفْعَال وَلَا يجوز الحَذف لما وصفت لَك"(٢).

(١) ارتشاف الضرب(٢٠٧٩/٤).
(٢) المقتضب(١٧٩/٤، ١٨٠).

يريد المبرد أن ذلك ضعيف؛ لأن العرب لم تقل: "ما أعطاه" إلَّا والفعل للمُعْطِي؛ لأنه منقول من "عَطَوْتُ"، و"عطوت" للآخِذ. وكذلك: "ما أوْلاه! " إنما هو للمُولِي لا لمن وَلِيَ شيئًا.

وإنما ساغ ذلك في "أفعل" عند سيبويه دون غيره من الأبنية المَزيد فيها، لأن "أفعل" أمرُه ظاهرٌ، فلولا ظهور المعنى وعدم اللبس، لَمَا ساغ التعجّب منه. وأمّا غيره من الأفعال المزيد فيها من نحو "اقتطع"، و"انقطع"، و"استقطع"، فلو تعجّبنا بشيء منها بحذف الزيادة لم يُعْلَم أيَّ المعاني نريد. وكذلك لو وقع التعجّبُ من "اضطرب"، وقيل: "ما أضْرَبَهُ!" لم يعلم: أضاربٌ هو أم مضطرِبٌ في نفسه.

فالأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجّب على ضربَيْن: أحدهما: ما زاد سواءٌ كانت الزيادةُ على الثلاثة أصلًا، أو غير أصل، والآخرُ الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب؛ لأن فعلها زائد على الثلاثة أصلًا، وغيرَ أصل، فلو زِدْتَ عليه همزة التعدّي، لخرج عن بناءِ "أفْعَلَ"، وقد قالوا: "ما أعطاه الدرهمَ، وأوْلاه للخير!" فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يُجيز منه إلَّا ما تكلّمت به العربُ.

وأمّا الألوان والعيوب فنحوُ الأبيض والأصفر والأحول والأحور، فلا يُقال: "ما أبْيَضَ هذا الطائرَ! " ولا "ما أصفره! " إذا أُريد البياض والصُّفْرة، فإن أُريد كثرة البَيْض والصَّفِير، جاز. وكذلك لا تقول: "ما أسْوَدَ فلانًا! " من "السواد" الذي هو اللون، فإن أردت السُّود جاز. وكذلك "ما أحمره" إن أردت الحُمْرة، لم يجز، وإن أردت البَلادة جاز. وذلك لأن أفعالها تزيد على الثلاثة من نحو: "ابْيَضَّ"، و"اصفرّ"، و"احمرّ"، و"اسودّ"، و" ابيَاضَّ"، و"اصفارَّ"، و"احمارَّ"، و"اسوادّ". وكذلك العيوب الخَلْقية، لا يُقال في شيءٍ منها: "ما أعْوَرَهُ! " ولا "ما أحْوَلَهُ! " لِما ذكرناه من أن أفعالها زائدةٌ على الثلاثة، فهي كالألوان، نحوُ: "اعورّ"، و"احولّ"، و"اعوارّ"، و"احوالّ".

فإن قيل: فقد يُقال: "عَورَ"، و"حَولَ"، فقُلْ على هذا: "ما أحْوَلَهُ! " و"ما أعوره! " فالجواب أن هذا غير جائز؛ لأنه منقول "افْعَلَّ". والدليلُ على أنه منقول منه صحةُ عينه، إذ لو كان أصلًا غير منقول من غيره، لاعتلّت عينه، فكنت تقول: "عارتْ"، و"حالتْ"،كـــ "قالت"، و"قامتْ".

وقال الخليل: إن ما كان من هذا لونًا، أو عيبًا فقد ضارَع الأسماء، وصار خِلْقة كاليَد والرِّجْل ونحوهما، فلا تقول فيه: "ما أفعله"، كما لم تقل: "ما أيْدَاهُ! "، و"ما أرْجَلَهُ!" (١).

فإن قيل: فقد جاء في الكتاب العزيز: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ٧٢ ﴾ الإسراء: ٧٢ ؟ قيل: يحتمل ذلك أمرَيْن:

أحدهما: أن يكون من عَمَى القلب، وإليه يُنْسَب أكثرُ الضلال. والثاني: أن يكون من عمى العين ولا يُراد به التفضيل، وَلكنّه أعمى كما كان في الدنيا كذلك، وهو في الآخرة أضلّ سبيلًا.

فإذا أريد التعجّبُ من شيء من ذلك، فحكمُه في التعجّب أن تبنى "أفْعَلَ" من الكثرة، أو القلّة، أو الشدّة، أو نحوِ ذلك، ثمّ تُوقِع الفعل على مصادر هذه الأفعال، كقولك: "ما أكثرَ دَحْرَجَةَ زيد! " و"ما أشَد حُمْرَةَ عمرو! " و"ما أقل حَوَلَه! " وإنما بُنيت "أفعل" من هذه الأشياء خاصَّةً من أجلِ أن المتعجَّب منه لا يخلو من كثرة، أو قلّة، أو شدّة خارجةٍ عمّا عليه العادةُ، ولذلك وجب التعجّب، فتكون هذه الأشياء ونحوها عبارةً عما لا يمكن التعجّبُ منه من الأفعال، إذ كانت الأفعال كلها غير منفكّة من هذه المعاني، كما عُبّر بـــ "كَانَ" عن الأحداث كلّها.

(١) الكتاب(٤/ ٩٧).

اسم الفعل بين السماع والقياس

اسم الفعل نوعان: أحدهما: ما كان في الأصل ظرفا "ومجروره" أو حرف جر ومجروره. والآخر: ما ليس كذلك، وهو ضربان: ضرب مختلف في القياس عليه، وضرب مقصور على السماع.

المنقول: ما استعمل قبل اسم الفعل استعمالا آخر ظرفا أو مجرورا أو مصدرا، مثل "دُونَك، عَلَيْكَ، بَلْهَ" فالأول منقول عن ظرف والثاني عن جار ومجرور، والثالث عن مصدر.

السماعي: يقصد به الاقتصار على الكلمات التي نطقها العرب الفصحاء من أسماء الأفعال، وذلك يشمل معظم أسماء الأفعال .

القياسي: يقصد به استخدام كلمات جديدة قياسا على ما نطق به العرب وهذا في صورة واحدة فقط من اسم الفعل، وذلك ما جاء على وزن "فَعَالِ" من كل فعل ثلاثي تام متصرف، مثل "نَزَالِ" بمعنى: انْزِل و "قَرَاءِ"، بمعنى: اقْرَأ، "وكَتَابِ" بمعنى: اكْتُبْ، وهكذا، فهذا هو الصنف الوحيد القياسي فقط، والباقي يقتصر فيه على السماع عن العرب الفصحاء.

فالمختلف في قياسه ثلاثة أنواع:

الأول: بناء فعال من الثلاثي المجرد.

قال سيبويه:" واعلم أن فعال جائزة من كل ما كان على بناء فعَل أو فعِل أو فعُل، ولا يجوز من أفعلت، لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلاَّ أن تسمع شيئًا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه، فمن ذلك: قرقار وعرعار" (١).

الثاني: بناء فعال من أفعل أجاز ابن طلحة(٢) القياس عليه، كما أجاز البناء منه في التعجب، وقد سمع منه دراك من أدرك.

(١) الكتاب(٣/٢٨٠)، وينظر: علل النحو(صـ٤٧٣).
(٢) توضيح المقاصد (٣/١١٦٠).

الثالث: بناء فعلال من الرباعي أجازه الأخفش قياسا على ما سمع من قولهم: "قَرْقار" و"عَرْعَار".

ومذهب سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه، وهو الصحيح لقلته، وأنكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن "قرقار" و"عرعار" حكايتا صوت(١).

وأما المتفق على قصره على السماع فما عدا هذه الأنواع، وهو ألفاظ كثيرة(٢)، منها: شتان، وصه، وأوه، ومه.

فأما "شتان" فهي اسم فعل بمعنى تباعد أو افتراق. وأما "صه" فاسم فعل بمعنى اسكت، ويقال: صِهْ بكسر الهاء غير منونة، وصهٍ بالتنوين. وأما "أوه" فاسم فعل بمعنى أتوجع، وأما "مه" فاسم فعل بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف؛ لأنه متعد ومه لا يتعدى، ويقال: مِهِ بالكسر، ومِهٍ بالتنوين، كما تقدم في صه.

المقصور على السماع في باب المقصور والممدود

المقصور والممدود بين السماع والقياس

المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة.

والمقصور على قسمين: قياسي وسماعي.

فالقياسي: كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملتزم فتح ما قبل آخره، وذلك كمصدر الفعل اللازم الذي على وزن فَعِل فإنه يكون فَعَلا بفتح الفاء والعين نحو أسف أسفا فإذا كان معتلا وجب قصره، نحو جوى؛ لأن نظيره من الصحيح الآخر ملتزم فتح ما قبل آخره، ونحو فِعلَ في جمع فِعْلَة بكسر الفاء وفعل في جمع فعلة بضم الفاء، نحو: مرى جمع مرية ومدى جمع مدية فإن نظيرهما من الصحيح قرب وقرب جمع قربة وقربة؛ لأن جمع فِعلة بكسر الفاء يكون على فِعَل بكسر الأول

(١) ينظر رأي المبرد في شرح كتاب سيبويه(٤٢/٤)، ارتشاف الضرب (٢٢٩٠/٥)،
(٢) توضيح المقاصد(١١٦٠/٣)

وفتح الثاني وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فُعَل بضم الأول وفتح الثاني والدُمى جمع دِمية وهي الصورة من العاج ونحوه.

والممدود هو: الاسم الذي في آخره همزة تلى ألفا زائدة، نحو حمراء وكساء ورداء فخرج بالاسم الفعل نحو يشاء وبقوله تلى ألفا زائدة ما كان في آخره همزة تلى ألفا غير زائدة كماء وآء جمع آءة وهو شجر.

والممدود: أيضا كالمقصور قياسي وسماعي.

فالقياسي: كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملتزم زيادة ألف قبل آخره، وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل نحو: ارعوى إرعواء وارتأى إرتئاء واستقصى استقصاء فإن نظيرها من الصحيح انطلق انطلاقا، واقتدر اقتدارا، واستخرج استخراجا، وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى إعطاء فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراما.

والقسم الثاني: وهو المقصور السماعي والممدود السماعي.

وضابطهما أن ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره موقوف على السماع وما ليس له نظير الهرد زيادة ألف قبل آخره فمده مقصور على السماع.

فمن المقصور السماعي الفتى واحد الفتيان والحجا العقل والثري التراب والسنا الضوء.

ومن الممدود السماعي الفتاء حداثة السن والسناء الشرف والثراء كثرة المال والحذاء النعل.

قصر الممدود ومد المقصور بين السماع والقياس

وقَصْرُ ذي المد اضطرارا مُجْمَعُ ... عليه والعَكْسُ بخُلْفٍ يَقَعُ[1]

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة.

(١) ألفية ابن مالك(صـ ٦٤).

واختلف في جواز مد القصور فذهب البصريون إلى المنع وذهب الكوفيون إلى الجواز.

قال المرادي:" قصر الممدود للضرورة يشبه صرف ما لا ينصرف، فلذلك أجمع على جوازه، ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف؛ فلذلك اختلف فيه فمنعه جمهور البصريين مطلقا، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا"(١).

وفصل الفراء فأجاز مد ما لا موجب لقصره كالعنى، ومنع مد ما له موجب قصر كسكرى(٢).

واستدلوا بقوله:

يَا لَك من تَمْر ومِنْ شِيْشَاء يَنْشَبُ فِي المسْعَل واللهاء(٣)

وأرى أنه كما جاز قصر الممدود، كذلك يجوز مد المقصور، بالحمل عليه.

المقصور على السماع في باب العدد

حكم إضافة العدد إلى اسم الجنس

اعلم أن مميز الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو: ﴿ **قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ** ﴾ البقرة: ٢٦٠ ، وقد أضيف إليه في قوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾ النمل: ٤٨ ، وقوله عليه الصلاة السلام: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ** (٤)، قال ابن مالك: (٥)

في الضِّدِّ جرِّد والمميز اجْرُرْ ... جمعًا بلفظِ قلةٍ في الأكثرِ

(١) توضيح المقاصد(١٣٦٣/٣، ١٣٦٤).
(٢) المصدر السابق(١٣٦٣/٣، ١٣٦٤).
(٣) البيت من بحر الرجز، لم يعرف قائله . والشاهد فيع(اللهاء) فمد اللهاء اضطرارا وهو واجب القصر، والبيت في ارتشاف الضرب(٢٣٨٥/٥).
(٤) المعجم الأوسط(٢١٤/١).
(٥) ألفية ابن مالك(صـ ٦٥).

ولكن: هل يقاس على الأمرين؟ أما جره بمن فمتفق عليه، وأما الإضافة إليه ففيها مذاهب:

أحدها: الجواز على قلة، وهو ظاهر كلام ابن عصفور[١].

والثاني: الاقتصار على ما سمع، وهو مذهب الأكثرين[٢]، وإليه ذهب ابن مالك، قال في التسهيل: وإن ندر مضافا إليه لم يُقس عليه"[٣]، وصرح سيبويه بأنه لا يقال: "ثلاث غنم".

قال سيبويه:" وتقول: له خمسة من الإبل ذكورٌ وخمسٌ من الغنم ذكورٌ؛ من قبل أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان كما أن ما فيه الهاء مؤنث الأصل وإن تثليثهما وقع على المذكر، فلما كان الإبل والغنم كذلك جاء تثليثهما على التأنيث؛ لأنَّك إنَّما أردت التثليث من اسم مؤنث بمنزلة قدمٍ، ولم يكسَّر عليه مذكرٌ للجميع فالتثليث منه كتثليث ما فيه الهاء، كأنَّك قلت: هذه ثلاث غنمٍ. فهذا يوضح لك وإن كان لا يتكلَّم به، كما تقول: ثلثمائة فتدع الهاء لأن المائة أنثى"[٤].

حكم دخول الألف واللام على العدد المضاف

في العدد المضاف إلى مميزه من ثلاثة إلى عشرة، ومائة، و(ألف) ثلاثة أوجه:[٥]الأول: متفق على جوازه: وهو تنكير المضاف وتعريف المضاف إليه نحو: (ثلاثة الأثواب)، و(مائة الدرهم).

الثاني: تنكيرهما معا.

الثالث: تعريفهما باللام معًا نحو: (الثلاثة والمائة الدرهم)، وهذا فيه خلاف.

(١) المقرب(٣٠٥/٢).
(٢) الارتشاف(٣٥٨/١).
(٣) تسهيل الفوائد(صـ ١٦٦).
(٤) الكتاب(٥٦٢/٣).
(٥) البرود الضافية (ص ٨٠٧).

القول الأول: ذهب **البصريون إلى أنه لا يجوز** تعريف المضاف والمضاف إليه بالألف وباللام معًا، **وما ورد من ذلك فشاذ**[١]؛ لمخالفة القياس، واستعمال الفصحاء.

قال المبرد:" اعلم أن قوما يقولون أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم، وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرفُ، وهذا كله خطأ فاحش؛ وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرا، ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه، فرواية برواية والقياسُ حاكمٌ بعدُ، أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال، لا يجوز أن تقول: جاءني الغلام زيد؛ لأن الغلام معرف بالإضافة، وكذلك لا تقول: هذا الدار عبد الله، ولا أخذت الثوب زيد، وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم، فعلى هذا تقول هذه ثلاثة أثواب، كما تقول: هذا صاحب ثوب، فإن أردت التعريف قلت: هذه ثلاثة الأثواب، كما تقول: هذا صاحب الأثواب؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه، فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب، كما يستحيل: (هذا الصاحب الأثواب)، وهذا محالٌ في كل وجه".[٢]

وقال ابن الحاجب:" وقوله: ما أجازه الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب، وشبهه من العدد ضعيف"[٣].

ووجهه في القياس – وإن كان ضعيفًا – أنهم قالوا: إن المضاف في العدد هو المضاف إليه من حيث المعنى، فكانا متحدين ذاتًا، مع أن المقصود بالنسبة منهما هو المضاف؛ لأنه جيء به لغرض العدد، فعُرّف لكونه محل تعريف – لأنه المسند

(١) شرح الوافية لابن الحاجب (صـ ٢٤٨) .
(٢) المقتضب(١٧٣/٢). بتصرف.
(٣) الكافية (ص ٢٣).

إليه الأول– بالتعريف، تعريفًا بحسب ذاته، لا تعريفًا مستفادًا من المضاف إليه، ثم أضيف بعد ذلك ليعلم أنه من أي نوع، فلا يلزم خلّو الإضافة عن الإفادة، ولم يجعلوا المضاف إليه خاليًا عنهما لأنه المقصود بالذات في الحقيقة. وأما استعمال الفصحاء فلأن المسموع منهم هو المجرد عنهما(١)، قال الفرزدق: (٢)

ما زال مُذْ عقَدتْ يَدَا هُ إزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ**.(٣)

وقال ذو الرمة: (٤)

وهل يَرجِعُ التسليمَ أو يكشفُ العَمَى* *ثَلاثُ الأثَافِي والدِّيارُ البلاقعُ

وقد أفرد له ابن جني بابًا عنوانه: باب في تعارض السماع والقياس(٥)، ويعد التعارض بين السماع والقياس صورة من صور التعارض بين الأدلة النحوية، ومعناه: أن يؤدي قياس النحويين إلى حكم من الأحكام، وأن يؤدي السماع عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم إلى حكم آخر يخالف الحكم الذي أدى إليه القياس.

والظاهر من النحاة منعه لأنه عكس قالب الإضافة، وحاصلٌ تعريف العدد أنه إذا كان مضافا عرفت المضاف إليه فقط ليكتسي منه المضاف التعريف، خلافا للكوفيين والكتّاب(٦).

القول الثاني: **أجاز الكوفيون** دخول الألف واللام على العدد المضاف، وحكوه عن العرب، وقاسوه(٧).

---

(١) أي الألف واللام.

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في الديوان (٤٩٨/١).).والشاهد فيه قوله : (خمسة الأشبار) حيث دخلت (أل) على الجزء الثاني للعدد المضاف دون جزئه الأول وهذا هو استعمال الفصحاء والشاهد فيه قوله (ثلاث الأثافي). والبيت في: المقتضب (١٧٤/٢)، والخزانة (٢١٢/١).

(٣) شرح الكافية لابن حاجي(ص ٦٩٨، ٦٩٩).

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة في الديوان(١٢٧٤/٢).والشاهد فيه قوله : (ثلاث الأثافي) والشاهد فيه كالذي قبله. والبيت في: المقتضب(١٧٦/٢)، وشرح التسهيل (٢ / ٧٧٠).

(٥) الخصائص(١١٩/١).

(٦) النجم الثاقب(٥٣٠/١، ٥٣١).

(٧) مجالس ثعلب (٥٩٠/٢، ٥٩١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣١/٢)، وشرح الكافية للرضي (٢١٦/٢)، وهمع الهوامع (٢٥٩/٣).

قال الفراء:" ويجوز ما فعلت الخمسةَ العشرَ، فأدخلت عليهما الألف واللام مرتين؛ لتوهمهم انفصال ذا من ذا في حال، فإن قلت: الخمسةَ العشرِ لم يجز؛ لأن الأول غير الثاني؛ ألا ترى أن قولهم: ما فعلت الخمسةَ الأثوابِ لمن أجازه تجد الخمسة هي الأثواب ولا تجد العشرَ الخمسةَ؛ فلذلك لم تصلح إضافته بألف ولام، وإن شئت أدخلت الألف واللام أيضا في الدرهم الذي يخرج مفسرًا فتقول: ما فعلت الخمسةَ العشرَ الدرهمَ؟"(١).

وحجتهم أنهما لشيء واحد في المعنى، فتعريفهما كتعريف واحد، وقياسًا على: (الحسن الوجه) (٢).

فأما السماع فحمله البصريون علي زيادة الألف واللام في الأول. وأما القياس فقالوا: لا يشبه الحسن الوجه؛ لأن الوجه مجرور اللفظ مرفوع التقدير لأنه: الذي حسن ، وليس المعدود مع العدد كذلك، والدليل عليه أنهم قد اتفقوا على المنع في أجزاء الدرهم ، لا يجيزون: الثلث الدرهم ، بالإضافة.

أرى أن ما أجازه الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب، وشبهه من العدد المضاف إلى معموله، كـــ: الأربعة الدراهم، والخمسة الكتب، **ممنوع**؛ لمخالفة القياس، واستعمال الفصحاء. وقضية الإضافة المعنوية ان يجرد لها المضاف من التعريف وما تقبله الكوفيون من قولهم الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند اللغويين عن القياس واستعمال الفصحاء، وابن مالك يرجح قصره على السماع(٣).

(١) معاني القرآن (٣٣/٢).
(٢) شرح المفصل (١٢٢/٢).
(٤) المفصل(صـ١١٤).

المقصور على السماع في باب جمع التكسير

حكم تثنية جمع التكسير، وجمعه:

فريق قال: إن جمعه مقصور على السماع، أما تثنيته فملخص الرأي فيها عنده أن القياس يأبى تثنية الجمع؛ وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة العددية، والتثنية تدل على القلة؛ فهما متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة.

قال ابن عصفور:" وأسماء العدد ما عدا مائة وألفًا، واسم الجنس نحو: ضرَب وقَتلٌ، والتثنية وجمع المذكر السالم، وكذا اسم الجمع أيضًا، نحو: قوم ورهَطَ، وجمع التكسير لا يُثنيان إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام"(١).

وقد جاء شيء من ذلك –عن العرب– على تأويل الإفراد؛ قالوا: إبلان، وغَنَمان. وجمَالانِ. ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد، وضموا إليه مثله فثنوه ... وما دام القياس يأباه فالأحسن الاقتصار فيه على السماع.

وفريق آخر يميل إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة، دون ما يدل على الكثرة.

ويرى د عباس حسن أن الأفضل الأخذ بالرأي القائل: إن الحاجة الشديدة قد تدعو أحيانًا إلى جمع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته؛ فكما يقال في جماعتين من الجِمال: جمالان –كذلك يقال في جماعات منها: جِمالات، وإذا أريد تكسير جمع التكسير روعي فيه ما نصوا عليه في بابه (٢).

حكم جمع أسماء الفاعلين والمفعولين من غير الثلاثي جمع تكسير

ما جرى على الفعل من الصفات كمُكرِمٍ ومُنطلقٍ ومستخرِجٍ (أسماءً للفاعلين) ومُكرَم ومُلتقَطَ ومُستخرجَ (أسماءً للمفعولين)، فبابُهُ أن يُجمعَ جمعَ تصحيحٍ فالمذكرُ

(١) شرح الجمل (١٣٨/١).
(٢) النحو الوافي (١٦١/١).

العاقلُ بالواو والنون، والمؤنث والمذكرُ غيرُ العاقلِ بالألف والتاءِ، إلا ما كان خاصًا بالمؤنث "كمُرضعٍ ومُطْفِلٍ"، فيجوز تكسيرُهُ قياسِا "كمَراضعَ ومَطافِلَ". وسُمع "مَحاويج" في جمع مُحتاج، و"مفاطير" في جمع مُفْطر، و"مَياسير" في جمع مُوسِر، و"مَلاقح" في جمع مُلْقح، و"مَناكير" في جمع مُنْكَر" (بفتح الكاف) وهو الداهي العاقل الفَطن.

أما اسمُ الفاعل من الثلاثي المجرَّد ككاتبٍ وشاعرٍ وكاملٍ وهادٍ، فهذا يُكَسَّرُ قياسًا ككُتَّابٍ وشُعَراءَ وكملَةٍ وهُداةٍ، لأنه لم يجرِ على لفظ الفعل في حركاته وسكناته. وأما اسمُ المفعول منه كمكتوبٍ ومعلوم ومبدول، فمجرى الكلام الأكثر أنّ لا يُكَسَّر.

وإنما يُجمع للمذكر العاقل، بالواو والنون، وللمؤنث والمذكر غير العاقل بالألف والتاءِ، وقد سُمع تكسيرُ مفعولٍ على "مفاعيل" في ألفاظٍ، وهي مَلايين ومجاهيل وملاقيح ومَضمامين ومَماليك ومشائيم ومَيامين ومكاسير ومساليخٍ ومجانين ومناكير ومراجيع".

وقد عَدَّ النحاةُ ما ورد من ذلك سماعيًا، وأطلقوا المنعَ في تكسير غير ما سُمع، ولكن في هذا المنع تحجيرًا على الناس(١).

قال ابن هشام في شرحه لقصيدة: "بانت سعاد" ما معناه: إنه لا يجوز جمع نحو: مضروب جمع تكسير. وقد ورد من ذلك ألفاظ قليلة مجموعة شذوذا. ومثل مضروب في منع تكسيره: مختار ومنقاد من اسمى الفاعل والمفعول المبدوءين بميم زائدة(٢)".

والقياس عنده أن يجمع: "مفعول" جمع مذكر سالما إن كان الوصف لمذكر، وجمع مؤنث سالما إن كان الوصف لمؤنث، فيقال مضروبون مختارون منقادون ... ، كما يقال: مضروبات، مختارات، منقادات.

(١) جامع الدروس العربية (٦٧/٢).
(٢) شرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام(صـ ١٠٦ : ١٠٩).

ويفهم من كلامه ومما نقله أنهم منعوا تكسير كل اسم فاعل، واسم مفعول إذا كانا مبدوءين بميم زائدة، وقالوا إن قياسهما هو التصحيح، إلا وزن: "مفعل" المختص بالإناث، نحو: مرضع، فإنه يكسر.

وقد ردد هذا الرأي كثير ممن جاءوا بعد ابن هشام، وحكموا بتخطئة سواه. غير أن كتاب: "المعاني الكبير" لابن قتيبة، يحوي أعدادا كثيرة صحيحة من جمع "مفعول على مفاعيل" مسموعة ممن يحتج بكلامهم.

وبعض المحققين المعاصرين" هو الأب أنستاس الكرملي –رحمه الله– وكان عضوا بمجمع اللغة العربية، بالقاهرة نشر بحثا لغويا مستقى من الكلام العربي الفصيح، والمعجمات اللغوية الأصيلة، أثبت فيه صحة جمع "مفعول" على "مفاعيل"، قياسا مطردا. وعرض عشرات من الأمثلة الصحيحة منسوبة وصحابها الذين نحتج بكلامهم، أو مأخوذة من مراجعها اللغوية الوثيقة.

على أن سيبويه[١] قد سبق ابن هشام إلى المنع، بالرغم مما ساقه في هذا من جموع متعددة تخالف رأيه، "منها: مكسور ومكاسير، ملعون وملاعين، مشئوم ومشائيم، مسلوخ ومساليخ، مغرود ومغاريد، مصعود ومصاعيد، مسلوب ومساليب"[٢].

فلا داعي للتأويل الذي يمنع القياس على هذه الجموع المتعددة، ولا سيما بعد كشف نظائر أخرى تبلغ العشرات –وهي غير ما سلف– منها: ميمون وميامين، مجنون ومجانين، مملوك ومماليك، مرجوع ومراجيع، متبوع ومتابيع، مستور "بمعنى: عفيف" ومساتير، معزول "أي: لا سلاح له" ومعازيل.

بل إن هذه الجموع وحدها، منضمةً إلى ما نقله "سيبويه" تعتبر كثرة وافرة تبيح القياس عليها.

(١) الكتاب(٢/٢١٠).
(٢) جامع الدروس العربية (٢/٦٧).

وقد نص الأشموني على جمع مختار ومنقاد على مخاتر ومناقد[١]، وتعقبه "الخضري" في حاشيته قائلا: "إن القياس أن يقال: مخاير، ومقايد، بحذف النون والتاء؛ لزيادتهما، دون الألف، بل ترد لأصلها، وهو الياء ... "[٢].

لم يعترض أحد على صحة تكسير هذين الجمعين، ولم يشر من قرب أو بعد إلى أن تكسيرهما معيب أو غير جائز. فلم يبق مجال بعد كل ما سبق لمنع جمع "مفعول على مفاعيل" مع مراعاة الضوابط العامة.

وقد فصل مجمع اللغة العربية القاهري ومؤتمره فصلا نهائيا في هذه المسألة، طبقا لما ورد في ص٢٢٤ من العدد السادس والعشرين من مجلته الصادرة في شهر ربيع الأول سنة١٣٨٠هـ ومايو سنة ١٩٧٠م وكان قد أحال تلك المسألة من قبل على لجنة الأصول وفيما يلي النص المنقول: "راجعت اللجنة كثيرا من أمثلة "مفعول" مجموعا على "مفاعيل" في المعجمات فاطمأنت إلى كثرة ما ورد من هذا الجمع، وانتهت إلى القرار التالي: قاس النحاة جمع "مفعول" اسما أو مصدرا على "مفاعيل" وترى اللجنة قياسية جمعه كذلك وصفا، لكثرة ما ورد من أمثلة. ووافق المؤتمر على أن تكون صيغة القرار على النحو التالي: "يجمع مفعول على مفاعيل" مطلقا". ا. هـ.

جمع الجمع: قد يُجمعُ الجمعُ، وذلك مثلُ "بيوتاتٍ ورِجالاتٍ وكِلاباتٍ وقُطُراتٍ" **(بضمتين)**، ونحو "أكالبَ وأضابعَ، وأظافيرَ وأزاهيرَ وغَرابينَ".

ويُجمع ما كان على صيغة منتهى الجموع جمعَ المذكر السالم، إن كان للمذكر العاقل "كأفاضلين ونواكسين" وجمع المؤنث السالم، إن كان للمؤنث، أو للمذكر غير العاقل نحو "صَواجِبات وَواهِلات" وفي الحديث "إنكنَّ لأنتنَّ صواحباتُ يوسف"[٣].

(١) منهج السالك(٤/ ٢٧١).
(٢) حاشية الخضري(١٦٢/٣).
(٣) المعجم الأوسط(٢٤/٨).

وجمعُ الجمعِ سماعيٌّ، فما ورد منه يُحفظ ولا يقاس عليه[١].

المقصور على السماع في بابي التصغير والنسب

حكم تصغير (أفعل) التعجب

لا يعرف عن العرب تصغير شيء من الأفعال إلا صيغة، "أفعل" في التعجب، في مثل: ما أميلح الرجوع إلى الحق.

وفي قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير، والرأي الشائع أنه غير قياسي، شأنه في ذلك شأن جميع الأفعال الأخرى، ولكن بعض النحويين يرون قياسيته[٢].

هذا ولا يعرف أن المسموع المصغر من صيغة "أفعل" للتعجب أكثر من كلمتين وردتا عن العرب؛ هما: "أميلح، وأحيسن" وقد حدد عددهما وصرح بلفظهما: "الجوهري"[٣].

وصرح ابن هشام[٤]، وكذلك البغدادي[٥] بأن النحاة أباحوا القياس عليهما.

ووصفه ابن يعيش بأنه شاذٌّ خارجٌ عن القياس؛ وذلك أنّهم أرادوا تصغيرَ فاعلِ فِعْل التعجّب، وهو ضمير يرجع إلى "ما"، فلم يجز تصغيرُ الضمير؛ لأنّه مستترٌ لا صورة له، مع أنَّ المضمرات كلَّها لا تُصغَّر، كما لا توصَف لشَبَهها بالحروف، ولم يُمْكِنهم تصغيرُ ما يرجع إليه الضميرُ، وهو(ما)؛ لكونه مبنيًّا على حرفَيْن، ولم يُسمَع العدول عنه إلى ما هو في معناه؛ لئلاّ يبطل معنى التعجّب [٦].

وقال ابن مالك:" وشذ تصغير أفعَلَ مقصورا على السماع، خلافا لابن كيسان في اطراده وقياس أفْعِلْ عليه... وهو في غاية من الشذوذ، فلا يقاس عليه فيقال في ما أجمله وما أظرفه ما أجيمله وما أظيرفه؛ لأن التصغير وصف في المعنى والفعل

(١) جامع الدروس العربية (٦٧/٢).
(٢) الكتاب(٢٠٠/٣)، والنحو الوافي (٦٨٦/٤).
(٣) الصحاح (٢٧٥/١ ، ٤٠٧).
(٤) مغني اللبيب (٨٩٤/١).
(٥) خزانة الأدب (٩٤/١).
(٦) شرح المفصل(٤٢٩/٣).

لا يوصف فلا يصغّر. وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير أفْعَل، ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير أفْعِلْ وضعف رأيه في ذلك بيّن وخلافه متعيَّن"(١).

والراجح أن تصغير أفعل التعجب لا يجوز، وما استدلوا به فشاذ؛ لأنهم أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة كأنك قلت مليح لكنهم عدلوا عن ذلك وهم يعنون الأول ومن عادتهم أن يلفظوا بالشيء وهم يريدون شيئا آخر.

تصغير الأسماء الموصولة بين السماع والقياس

صغروا من الأسماء المبنية شذوذًا (الذي) و(التي)؛ لأن التصغير من خواص الأسماء المتمكنة ومثناهما وجمعهما، وذلك مقصور على السماع(٢).

ويعلل النحويون جواز ذلك بأن الموصول والإشارة يوصفان ويوصف بهما، والتصغير وصف في المعنى، وكذلك يذكران ويؤنثان، ويثنيان ويجمعان، فأشبها بذلك الأسماء المتمكنة.

قال ابن يعيش:" القياس في الأسماء المبهمة أن لا تصغر من حيث كانت مبنية على حرفين كـــ (من) و (ما)، إلا أنها لما كان لها شبه بالظاهر من حيث كانت تثنى وتجمع، وتوصف، ويوصف بها، والتصغير وصف في المعنى فدخلها التصغير كما دخلها الوصف"(٣).

والراجح قصر تصغير الأسماء الموصولة على ما ورد به السماع.

حكم النسب إلى الاسم الرباعي الساكن الثاني المكسور الثالث

إِذا نسبت إِلَى فعل بِفَتْح الْفَاء وَكسر الْعين أَو فعل بِكَسْر الْفَاء وَالْعين أَو فعل بِضَم الْفَاء وَكسر الْعين فتحت الْعين من الثَّالِثَة كنَمِر ونمري وإِبِل وإبلي ودُئل ودُئلي(٤).

(١) شرح التسهيل (٣٨/٣، ٤٠).
(٢) المصدر السابق(٧٧/١).
(٣) شرح المفصل(١٣٩/٥).
(٤) همع الهوامع(٤٠١/٣).

وَقد تفتح الْعين الْمَكْسُورَة من الرباعي كتغلب تغلَبي ويثرب يثرَبي ومشرق ومغرب ومشرَقي ومغرَبي.

وَقد اخْتلف فِي قِيَاس ذَلِك على قَوْلَيْنِ أصَحهمَا وَهُوَ مَذْهَب الْخَلِيل وسيبويه أَن الفتح شَاذ يحفظ مَا ورد مِنْهُ وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ(١).

وَالثَّانِي: أَنه مطرد ينقاس وعزي إِلَى الْمبرد (٢).

وحجة المبرد أن الثاني ساكن، والساكن كالميت المعدوم، فهو حاجز غير حصين، فصار الاسم كأنه ثلاثي، فيعامل معاملة الثلاثي المكسور الوسط.

قال سيبويه:" وقال الخليل: الذين قالوا: تغلبيٌّ ففتحوا مغيِّرين كما غيَّروا حين قالوا سهليٌّ وبصريٌّ في بصري، ولو كان ذا لازمًا كانوا سيقولون في يشكر، يشكريٌّ، وفي جلهم: جلهميٌّ، وأن لا يلزم الفتح دليلٌ على أنَّه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم؛ وهذا قول يونس"(٣).

ووافق ابن السراج سيبويه، حيث قال:" اسمٌ غُيِّرَ مِن بنائه حركةٌ فجُعلَ المكسورُ فيهِ مفتوحًا: وذلكَ إذا نُسبَ إلى اسمٍ علَى وزنِ فَعِلٍ مسكورِ العينِ فإنَّكَ تفتحَها استثقالًا لاجتماعِ الكسرتينِ والياءين في اسمٍ ليسَ فيهِ حرفٌ غيرُ مكسورٍ إلا حرفًا واحدًا وهوَ النَّسبُ إلى النَّمرِ: نَمَريٌّ، وفي شَقِرةٍ: شَقَريٌّ وفي سَلِمةٍ: سَلَميٌّ فأَما تَغْلبُ فحقُّ النَّسَبِ أَن تأتَى بهِ علَى القياسِ وتدعهُ علَى لفظِه فتقولُ: تَغْلِبيٌّ لأَنَّ فيهِ حرفينِ غيرَ مكسورينِ الياءُ مفتوحةٌ والعينُ ساكنةٌ ومنهم مَنْ يفتحُ فيقولُ: تَغْلَبَيٌّ"(٤).

كما وافقه ابن جني، حيث قال:" فَإِن تجَاوز الِاسْم ثَلَاثَة أحرف لم تغير كَسرته تَقول فِي الْإِضَافَة إِلَى تغلب تغلِبي وَإِلَى الْمغرب مغرِبي هَذَا هُوَ الْقيَاس؛ وَذَلِكَ أَن الكسرة سقط حكمهَا لغَلَبَة كَثْرَة الْحُرُوف لَهَا"(٥).

(١) الكتاب (٣٤٢/٣، ٣٤٣).
(٢) همع الهوامع(٤٠٢/٣).
(٣) الكتاب(٣٤١/٣).
(٤) االأصول(٦٤/٣).
(٥) اللمع(صـ ٢٠٤).

وأرى أن ما نسب إلى المبرد هو الصحيح؛ لأن الفتح كما سمع في (تغلبَي) سمع أيضا في (مشرَقي)، و(مغرَبي)، (يثرَبي)، وغيرها.

حكم النسب إلى المركب المزجي

وقد يبنون اسما رباعيّا من بعض صدر المركب وبعض عجزه وينسبون إليه، كقولهم في (حضرموت): حضرمي، وفي عبد شمس وعبد القيس وتيم اللات: عبشمي، وعبقسي وتيملي، وهذا النوع مقصور على السماع[١].

مجيء النسب على صيغة(فاعل) أو (فعل):

ومن المسموع القليل في النسب صيغة، فاعل، وفعل "بفتح فكسر" مرادا بهما: صاحب كذا ... فيقال تامر، وكاس، وصائغ، وحائك، بمعنى: صاحب تمر، وصاحب كساء، وصاحب صياغة، وصاحب حياكة ...، ويقال: "طاعم، أو: طعم"، "ولابن، أو: لبن"، بمعنى: صاحب طعام، وصاحب لبن. ويقال: نهر، "أي: صاحب نهار"[٢].

والأنسب الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين. دون القياس عليهما؛ لقلة الوارد منهما، ولخفاء المعنى معهما[٣].

المقصور على السماع في بابي الإبدال والإعلال

إبدال الألف همزة إذا وقعت الألف قبل الحرف المشدد:

إذا وقعت الألف قبل الحرف المشدد نحو دابة وابياض فمن العرب من يبدلها همزة وقد قاس ذلك النحويون ومنهم من لم يقسه.

وقال المبرد للمازني أتقيسه، قال: لا ولا أقبله، ومعنى ذلك أنه يستعفه، لا أنه يَردُّ الرواية به لأنها صحيحة فاشية[٤].

(١) المصدر السابق(٤٦٨٣/٩).
(٢) النحو الوافي(٧٤٤/٤).
(٣) اللمع(صـ ٢٠٤).
(٤) اللباب(٢٨٧/٢).

وعلة القلب: أن الألف ساكنة وبعدها حرف ساكن فحركت الألف كراهية لاجتماع الساكنين وانقلبت همزة لما تقدم؛ وإنما ضعف هذا في القياس وقل في السماع لأن الألف لامتداد صوتها كأنها متحركة فلا جمع إذن بين ساكنين(١).

حكم إبدال الهمزة الثانية الفا في نحو: (أأتزر)

ومن إبدال الهمزة الثانية ألفًا "قول عائشة، رضي الله عنها، وكانت"، تعني النبي-ﷺ- "يأمرني" إذا حِضتُ "أن آتزر، وهو بهمزة" مفتوحة، فـ"ألف".

قال المطرزي (٢): "وعوام المحدثين يحرفونه فيقرءونه بألف" مهموزة "وتاء مشددة، ولا وجه له" في العربية "لأنه" فعل مضارع، ووزنه "أفتعل" بكسر العين، مشتق "من الإزار، ففاؤه، همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة"، فأبدلت الهمزة الثانية ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها، وأجاز البغداديون: أتزر، وأتمن، وأتهل"، من الإزار، والأمانة، والأهل، بقلب الهمزة الثانية تاء، وإدغامها في التاء، وحكى الزمخشري(٣): "أتزر" بالإدغام.

وقال ابن مالك (٤): إنه مقصور على السماع كـ"اتكل"، وإذا جاز في الماضي جاز في المضارع.

حكم إبدال الهاء من الهمزة

وإبدال الهاء من همزَة الِاسْتِفْهَام مَقْصُور على السماع(٥)، فِي مثل قَوْلهم: هَزَيْدٌ منطلقٌ. يُرِيدُونَ: أَزِيد منطلق. وَأنْشد الْفراء:

وأتى صواحبها فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي*منح الْمَوَدَّة غَيرنَا وجفانا (٦)

(١) اللباب(٢٨٧/٢).
(٢) المغرب في ترتيب المعرب(٣٧/١).
(٣) الكشاف(٤٤٤/٢).
(٤) التسهيل (صـ ٣١٢).
(٥)شرح كتاب سيبويه للسيرافي(١٢١/٥)، الجنى الداني(صـ ١٥٣)، الكناش(٢٤٥/٢)، مغني اللبيب(٤٥٥/١).
(٦) البيت من بحر الكامل، والشاهد فيه(أذا)، حيث أبدل الهاء همزة، وهو في الجنى الداني(صـ ١٥٣)، وشرح المفصل لابن يعيش(٤٠٠/٥).

يُرِيدُونَ: أذا الَّذِي، بإبدال الْهَاء من الْهمزَة.

غير أَن ابْن يعِيش [1] جعله كثيرا، وقاس عَلَيْهِ إِبْدَال الْهمزَة من الْهَاء، وَجعله ضربا من التَّقَاصّ، أَي أَن كل وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَخذ حكما أَخذه مِنْهُ الآخر.

فإبدال الْهمزَة من الْهَاء تمَّ لِأَن الْهَاء أبدلت من الْهمزَة، فَكل مِنْهُمَا فعل بِالْآخرِ مثل مَا فعل الآخر بِهِ، وَهَذَا الضَّرْب هُوَ الَّذِي عرف لَدَى النُّحَاة بالتقاص، وارتضوه سمة لهَذِهِ الظَّاهِرَة، ومصطلحا لهَذِهِ الْقَاعِدَة [2].

حذف العين إذا جاورها حرف علّة

حذف العين إذا جاورها حرف علّة – يحفظ في أربع كلمات، وهي فيعلان وفيعل وفيعلة وفاعل، أما فيعلان فنحو: ريحان أصله: ريوحان؛ لأن أصله: روح، فقلبت الواو ياء، وقد حصل الإدغام فصار ريحان، ثم حذفت عين الكلمة، ووزن الكلمة بعد الحذف: فيلان، وإنما جعل ابن مالك هذا من باب المحفوظ؛ لأنه لا يطرد فيه الحذف، ولهذا لم يحذف من: تيّحان، وهو الكثير الكلام العجول، ولا من هيّبان، وهو الجبان.

وأما فيعل وفيعلة فنحو: سيّد وسيّدة وليّن وليّنة، الأصل سيود وسيودة، فحصل الإبدال والإدغام، ثم خفّفت الكلمة بحذف العين، وقد جعل ابن مالك الحذف في ذلك محفوظا، يعني أنه لا ينقاس.

ويقتضي كلام ابن عصفور أن الحذف مقيس، حيث قال: فيعل نحو: سيّد وميّت إن كان من ذوات الياء أدغمت الياء في الياء من غير تغيير، وإن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء فمن ذوات الياء: لين، ومن

(١) شرح المفصل(٥/٤٠٠).
(٢) ظاهرة التقاص في النحو العربي(صـ ١٦٤).

ذوات الواو: سيّد وميّت وإن شئت حذفت الياء المتحركة تخفيفا، فقلت: سيد وميت ولين؛ لاستثقال يائين وكسرة(١).

والفارسي لا يجيز التخفيف في ذوات الياء قياسا فلا يقول في بيّن: بين، قياسا على لين، ويقيس ذلك في ذوات الواو وحجته أن ذوات الواو قد كانت الواو فيها قد قلبت ياء فخففت بحذف إحدى اليائين منها؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير، ألا ترى أنهم – يقولون في النسب إلى فعيل: فعيلي فلا يحذفون الياء، ويقولون في النسب إلى فعيلة: فعلي، فيحذفون الياء لحذفهم التاء(٢).

وذهب البغداديون إلى أن سيِّدا وميّتا وأمثالهما في الأصل على وزن فيعل بفتح العين، والأصل: سيَّد وميَّت ثم غير على غير قياس، كما قالوا في النسب إلى بصرة: بصرِي بكسر الباء والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد (فيعل) في الصحيح مكسور العين، بل يكون مفتوحها نحو: صيرَف وصيقَل.

وما ذهبوا إليه أفسده ابن عصفور؛ لأنه لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ ما أمكن، وأيضا فإنّه لو كان كتغيير بصري لم يطرد اطراده في مثل سيّد وميّت وليّن وهيّن وهذا دليل على بطلان ما ذهبوا إليه، فأما مجيئه على فيعل مع أن الصحيح لم يجئ على ذلك؛ فليس بموجب لادعاء أنه في الأصل مفتوح العين؛ لأن المعتل قد ينفرد في كلامهم ببناء لا يوجد في الصحيح ، وذلك نحو: قرية، قالوا في جمعها: قرى ولا يجمع فعل من الصحيح على فُعَل أصلا، وكذلك نحو: قاض وغاز، قالوا في جمعهما: قضاة وغزاة، فجمعوها على: فعلة بضم الفاء ولا يجمع الصحيح اللام إلا بفتح الفاء نحو: ظالم وظلمة، وكافر وكفرة(٣).

(١) الممتع في التصريف(صـ٣٢١).
(٢) التكملة(صـ٢٦٠).
(٣) الممتع(صـ ٣٢١).

وذهب الفراء إلى أن الأصل في سيد: سويد على وزن فعيل ثم قلب، وكذلك ما كان نحوه، وحمله على ذلك عدم: فيعل بكسر العين في الصحيح.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأن القلب ليس بقياس، وأيضا فإنه لم يجئ على الأصل في موضع، ولو كان الأمر كما ذكر لسمع سويد وميت.

وأيضا فإن "فعيلا" لا يحفظ مما عينه ياء ولامه حرف صحة؛ ليس في كلام العرب مثل "كييل". فإذا حمل بينا ولينا على أن الأصل فيهما "ليين" و"بيين" فقد ادعى شيئا لا يحفظ في كلام العرب مثله(١).

المقصور على السماع في باب القلب المكاني

القلب في اللّغة: تحويل الشّيء عن وجهه، ومنه: قلب الشّيء، وقَلَّبه: حَوَّله ظهرًا لبطنٍ، وَقَلَبَ رَدَاءَه: حَوَّله(٢).

والقلب المكانيّ في اصطلاح اللّغويّين: هو حلول حرفٍ مكان حرفٍ في الكلمة المفردة بالتّقديم والتّأخير: مع حفظ معناها، نحو: اضْمَحَلَّ وامْضَحَلَّ، وعميق ومَعِيقٍ؛ ومُكْفَهِرٍّ ومُكْرَهِفٍّ، وقَافَ الأثرَ وقَفَاه(٣).

وهو سماعيٌّ، يحفظ ولا يقاس عليه؛ كما قال ابن عصفورٍ(٤)، وهو رأي الجمهور.

ولم يكن القلب المكانيّ محلّ اتّفاق عند العلماء؛ فقد اختلفوا فيه؛ وتفاوتت أدلّتهم في معرفة الأصل من المقلوب، ولا تكاد تخرج آراؤهم في القلب عن ثلاثةٍ:

١. قبول القلب بشكلٍ مطلقٍ.

٢. إنكاره.

---

(١) الممتع (صـ ٣٢١، ٣٢٢).
(٢) القاموس المحيط (قلب) (١٢٧/١).
(٣) ظاهرة القلب المكاني في العربية(صـ ٣٠١)، واللهجات العربية في التراث(٦٤٧/٢).
(٤) الممتع في التصريف(٣٩١/١).

٣. قبوله مقيّدًا بوجود الدَّليل.

أمّا الأوّل فهو مذهب كثيرٍ من أهل اللّغة؛ إذ تلقّوا القلب المكانيّ بالقبول، وكانوا يرون أنَّ لكلِّ مثالٍ أصلًا وفرعًا، ووافقهم على ذلك النّحويّون من الكوفيّين(١).

وقد أفرد له بعض اللُّغويّين – من المدرستين – أبوابًا في مؤلّفاتهم؛ جمعوا فيها كثيرًا من أمثلته، ومن هؤلاء: أبو عبيدٍ القاسم بن سلاَّم، وابن قتيبة، وابن دريدٍ، وابن فارس، وابن سِيدَه، والسّيوطيّ.

وعندهم أنَّ مثل هذه الكلمة إذا وقعت في اللّغة الواحدة كالعربيّة فإنّه يجب أن ينظر إليها على أنّ بعضها أصلٌ والآخر مقلوبٌ عنه، ولا معنى للتّفريق بينها، كما فعل البصريّون، فالتّقديم والتّأخير من سمات اللّغة.

أمّا الرّأي الثّاني في القلب فقد تزعّمه ابن درستويه، إذ كان ينكر القلب، ويُخرّج ما جاء منه على أنّه من أصولٍ مستقلّةٍ؛ وإن تشابهت في المعنى، فهو عنده من لغات القبائل، ويرى أنّ لكلِّ قولٍ مناسبةً، ولكلِّ لفظٍ معناه الخاصُّ، الّذي ينفرد به عن غيره في العربيّة؛ كالتّرادف والأضداد.

أمّا الرأي الثّالث فهو موقف أكثر البصريّين؛ وقد توسّطوا فيه، وأساس مذهبهم هذا "أنّ كلّ لفظين وجد فيهما تقديمٌ وتأخيرٌ فأمكن أن يكونا جميعًا أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الّذي لا يجوز غيره، وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أريت أيهما الأصل وأيهما الفرع(٢).

وطريق ذلك أربعة أشياء: (٣)

(١) أدب الكاتب(٤٩٢: ٤٩٤)،والمنتخب(٢/٥٩٤: ٥٩٨)، وجمهرة اللغة(٣/١٢٥٤: ١٢٥٥)، والصاحبي(٣٢٢: ٣٢٩)، والمخصص(١٤/ ٢٧، ٢٨)، والمزهر(١/٤٧٦: ٤٨١).
(٢) الخصائص(٢/٧١).
(٣) الممتع الكبير (صـ ٣٩٠، ٣٩١ ، ٣٩٢).

أحدها: أن يكونَ أحد النظمين أكثر استعمالًا من الآخر، فيكون الأكثر استعمالًا هو الأصل، والآخر مقلوبًا منه، نحو لَعَمْرِي ورَعَمْلي. فإنَّ "لعمري" أكثر استعمالًا؛ فلذلك ادَّعينا أنه الأصل.

والثاني: أن يكونَ أكثر التصريف على النظم الواحد. ويكونَ النظم الآخر أقلَّ تصرُّفًا، فيُعلَمَ أنَّ الأصل هو الأكثر تصرُّفًا، والآخر مقلوب منه. وذلك نحو: شوائع، فإنه أكثر تصرُّفًا من "شواعي"؛ لأنه يقال: شاعَ يَشِيعُ فهو شائع، ولا يقال: شَعَى يَشعى فهو شاعٍ. فلذلك كان شوائع الأصل.

والثالث: أن يكونَ أحد النظمين لا يوجد إلَّا مع حروف زوائد تكون في الكلمة، والآخر يوجد للكلمة مجرَّدًا من الزوائد، فإنَّ سيبويه جعل الأصل النظم الذي يكون للكلمة عند تجرُّدها من الزوائد، وجعل الآخر مغيَّرًا منه؛ لأنَّ دخول الكلمة الزوائدُ تغيير لها، كما أنَّ القلب تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير، وذلك نحو: اطمأنَّ وطأمَنَ. فالأصل عند سيبويه أن تكون الهمزة قبل الميم، و"اطمأنَّ" مقلوبًا منه لما ذكرنا.

قال سيبويه:" ومثل هذا في القلب طأمن واطمأن. فإنما حمل هذه الأشياء على القلب حيث كان معناها معنى ما لا يطرد ذلك فيه، كان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ، فصار هذا بمنزلة ما يكون فيه الحرف من حروف الزوائد ثم يشتق في معناه ما يذهب فيه الحرف الزائد. وأما جذبت وجبذت ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحدٍ منهما على حدته، لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنىً، ويتصرف الفعل فيه. وليس هذا بمنزلة ما لا يطرد مما إذا قلبت حروفه عما تكلموا به وجدت لفظه لفظ ما هو في معناه من فعلٍ أو واحدٍ هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلاً عليه كدخول الزوائد"[1].

(١) الكتاب (٣٨٠/٤، ٣٨١).

وخالف الجرميُّ في ذلك، فذهب إلى أنَّ الأصل "اطمأنَّ" بتقديم الميم على الهمزة. وهو الصحيح عند ابن عصفور؛ لأنَّ أكثر تصريف الكلمة أتى عليه، فقالوا: اطمأنَّ ويَطمئِنُّ ومُطمئنٌّ. كما قالوا: طأمَن يُطأمِنُ فهو مُطأمِنٌ، وقالوا: طُمأنِينة، ولم يقولوا "طُؤَمنِينة"(١).

والرابع: أن يكونَ في أحد النظمين ما يَشهد له أنه مقلوب من الآخر، نحو: أيسَ ويَئِسَ. الأصل عندنا "يَئِسَ"، و"أيسَ" مقلوبٌ منه، إذ لو لم يكن مقلوبًا لوجب إعلاله، وأن يقال: "آسَ". فقولهم: "أَيِسَ" دليل على أنه مقلوب من "يَئِسَ". ولذلك لم يُعلَّ كما لم يعلَّ "يَئِسَ". ولا ينبغي أن يُجعل "أيسَ" أصلًا ويُجعل تصحيحه شاذًّا؛ لأنَّ القلب أوسع من تصحيح المعتلِّ وأكثر.

فهذه جملة الأشياء التي يُتوصَّل بها إلى معرفة القلب. فأمَّا إذا كان للكلمة نظمان، وقد تصرَّف كلُّ واحد منهما على حد تصرُّف الآخر، ولم يكن أحدهما مجرَّدًا من الزوائد والآخر مقترنًا بها، ولم يكن في أحد النظمين ما يشهد له بأنه مقلوب من الآخر، فإنَّ كلَّ واحد منهما أصل بنفسه. وذلك: جَذَبَ وجَبَذَ؛ لأنه يقال: يَجذِبُ ويَجبِذُ، وجاذِبٌ وجابِذٌ، ومَجذُوبٌ ومَجبُوذٌ، وجَذْبٌ وجَبْذٌ.

المقصور على السماع في باب الإتباع

حكم إتباع الفاء لحركة العين والعكس

قد تُجعَل الفاء الحلقيَّة متبَعة العين في فَعيل، وتابِعتَها في فَعْل، مثال المسألة الأولى شَهيد وضَئيل وبَعير وصَغير ونَحيف وسَخيف وبَخيل، وسواء أكان اسمًا أم صفة، ومؤنثًا بالتاء كبهيمة أو غير مؤنث، فيجوز في هذه كلها إتباع فاء الكلمة في الحركة لحركة العين، وهي لغة تميم (٢).

(١) الممتع الكبير (صـ ٣٩٢).
(٢) التذييل(٨١/١٠).

ومثال المسألة الثانية فَحْم وقَعْر ودَهْر ونَخْل وكَأس ووَغْد، وهذه المسألة فيها خلاف:

ذهب البصريون إلي أنَّ هذا النوع مقصور على السماع؛ لأنَّ الوارد من ذلك هو مما جاء فيه لغتان: الفتح والسكون، فليس الأصل السكون، ثم عَرض له الفتح لأجل حرف الحلق، وليس أصله الفتح، ثم سُكِّن طلبًا للتخفيف.

وذهب الكوفيون إلي أنَّ بعضه فيه اللغتان، وبعضه أصله السكون، ثم فُتح لأنَّ الفتحة من الألف، وهو من حروف الحلق، فكان في جعلها على العين ــ والعينُ حلقية مسبوقة بفتحة ــ مشاكلةُ ظاهرة ومناسبات متجاورة[1].

واختار ابن جني مذهب الكوفيين مستدلا بقول بعض العرب في (نَحْو): (نَحَو)، وفي (مَحْموم): (مَحَموم)، فقال: لو لم تكن الفتحة عارضة في (نَحَو) لزم انقلاب الواو ألفا، لكنها فتحة عرضت في محل سكون فعومل ما جاورها بما كان يعامل به مع السكون ولم يعتدّ بها، وكذا فتحة (محموم) لو لم تكن عارضة لزم ثبوت مَفَعول أصلا ولا سبيل إلى ذلك، لكن فتحة الحاء منه في محل سكون فأمن بذلك عدم النظير وكان هذا التقدير أحسن التقدير.

هذا معنى قول ابن جني، واعتبار ما اعتبره حسَن بيّن الحُسْن، وهو نظير قولنا في يَسَع أن الفتحة في محل كسرة، ولولا ذلك لقيل يَوْسع كما قيل في يَوْجع، لكنه عومل معاملة يَعِد فحذفت واوه لوقوعها بين ياء وكسرة، إلا أن كسرة (يعد) ملفوظ بها وكسرة (يسع) مقدرة في محل الفتحة كتقدير السكون في محل فتحة نَحَو ومَحَموم. وشبيه بهذا قولهم في جَيْأل وتوْءم جَيَل وتَوَم، فصححوا الياء والواو مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما، لأن تحركهما عارض منوي في محله السكون.

(١) التذييل (٨٢/١٠).

وشبيه بهذا أيضا قولهم في بُيوت بِيوت، فافتتحوا الجمع مع أنه أثقل من المفرد بكسرة تليها ضمة، وقد رفضوا ذلك مع المفرد مع أنه أخف، إلا أن الكسرة عارضة للإتباع، والضمة منوية في محلها، فعاد الصعب هينا والعذر بيّنا.

وما حكى الفارسي من قولهم بَيْس فالوجه فيه أن أصله بِئس فخفف بِيس ثم فتحت الباء التفاتا إلى الأصل، وترك ما نشأ عن الكسرة؛ لأن استعمالها أكثر فكانت جديرة بأن تنوى مع رجوع الفتحة، لشبهها بالعارضة في قلة الاستعمال(١).

وما ذهب إليه الكوفيون وابن جني هو الراجح لما تقدم.

المقصور على السماع في باب التضمين.

تعرّض لموضوع التضمين عدد من العلماء القدامى، كما بحث فيه بعض المتأخرين وقد سجل الدكتور عباس حسن في كتابه "النحو الوافي" بعض البحوث المقدمة إلى المجمع اللغوي القاهري حول "التضمين"، ثم كان قرار المجمع على النحو التالي: "التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم"(٢)، ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي.

قال ابن جني عن التضمين:" ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن"(٣).

(١) شرح التسهيل لابن مالك(٣/٨،٧).
(٢) حاشية النحو الوافي(٢/١٧٠).
(٣) الخصائص(٢/٣١٢).

ومن أمثلة التضمين: تضمين (ظن) معنى (صير) بين السماع والقياس

كان لخطَّاب الماورديِّ رأي في التضمين يتعلق بباب ظن وأخواتها، وهو أنه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صيّر، ويكون من باب ظن، فأجاز: حفرت وسط الدار بئرًا، أي صيّرت(١).

وليس (بئرا) تمييزا إذ لا يصلح لــ (من)، وكذا أجاز: بنيت الدارَ مسجدًا، وقطعت الثوبَ قميصًا، وقطعت الجلد نعلًا، وصبغت الثوب أبيض، وجعل من ذلك قول المتنبي:

فمضت وقد صبغ الحياءُ بياضها ... لوني كما صبغ اللجينُ العسجدا(٢)

لأن المعنى: صيّر الحياء بياضها مثل لوني.

وقال ابن هشام: "والحق أن التضمين لا ينقاس"(٣).

وقال أبو حيان: "والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه"(٤).

وذكر د: عباس حسن أن التضمين قياسي، وركن من أركان البيان، يستعمله العارف بدقائق العربية وأسرارها على نحو ما ورد.

والتضمين مبحث ذو شأن في اللغة العربية، وللعلماء في تخريجه طرق مختلفة فقال بعضهم: إنه حقيقة، وقال بعضهم: إنه مجاز، وقال آخرون: إنه كناية، وقال بعضهم: إنه جمع بين الحقيقة والمجاز على طريقة الأصوليين؛ لأن العلاقة عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إرادة المعنى الأصلي ... فإذا قررنا أن التضمين قياسي، فقد جرينا على قول له قوة، وإذا قلنا: إنه سماعي، فقد يعترض علينا من يقول: إن علماء اللغة من يرى أنه قياسي، فلماذا تضيقون على الناس، وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم؟

---

(١) همع الهوامع(٥٤٦/١).
(٢) البيت من بحر الكامل ، وهو للمتنبي في الديوان(٥٢/٢) للبرقوقي، والتذييل(٤٤/٦).
(٣) مغني اللبيب(٥٤٥/١).
(٤) التذييل والتكميل(١٠٧/٦).

فنحن نثبت القولين بالقياس وبالسماع، ولكنا نرجح قياسيته، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها، ولا يصح أن نحظره عليهم؛ لأنه داخل في الحقيقة، أو المجاز، أو: الكناية، والبلغاء يستعملونه في كلامهم بلا حرج[١].

(١) النحو الوافي(٥٨٣/٢).

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تقضى الحوائج، وتنال الرغائب، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد...

فبعون الله وصل هذا البحث إلى مرافئ الختام، والذى أرجو أن يكون قد حقق أهدافه التي عرضتها في المقدمة، ومن خلال هذه الدراسة خرجت بالنتائج التالية:

١. أن المقصور على السماع عند الجمهور هو: الشاذ قياسًا واستعمالًا معًا، وما خالف القياس وشاع في الاستعمال، وما قل في الاستعمال ووافق القياس.

٢. المقصور على السماع عند د/ عباس حسن هو الشاذ قياسا واستعمالا فقط؛ لحاجة اللغة إلى بعض القواعد التي قصرت على المسموع، وكذلك حاجتها إلى المطرد قياسًا لا استعمالًا إذا كان يحقق معنى لا يحققه غيره، ويؤدى غرضًا لا يؤدى بغيره، خاصة إذا أمن اللبس، وفي ذلك فائدة عظيمة للغة تجعلها تتسع لمعان متعددة دون قيود، وهو الراجح.

٣. النحاة أحياناً لم يكونوا يعبرون عن المقصور على السماع بلفظ صريح، ولكن كانوا يستخدمون مصطلحات أخرى مثل: القليل والنادر، ويحفظ ولا يقاس عليه، وشاذ، ولعل السبب في ذلك أنهم في بداية تقعيد قواعدهم لم يكن لهم مصطلحات ثابتة يلتزمون بها، بل كل واحد يعبر عن المادة العلمية بحسب أسلوبه، فتختلف الألفاظ والمصطلحات.

٤. لم يتعرض اللغويون لوضع أسس وضوابط، لما يقصرونه على السماع.

٥. قصر الحكم اللغوي على بعض الشواهد المسموعة عن العرب وعدم القياس عليها لا يعنى عدم فصاحتها، فهي قد تنتمى للهجة قديمة كانت سائدة قبل أن ينزل القرآن ويوحد لغة العرب على لهجة قريش، فيكون الهدف من قصر الحكم اللغوي على بعض الشواهد السماعية على ما ورد عن العرب هو توحيد اللغة العربية.

٦. اختلاف النحاة حول قياسية مسألة ما أو قصرها على السماع مردوده إلى عدم إحكام مبدأ القلة والكثرة التي اعتمدها النحاة في تأسيس القواعد، حيث لم يكن للقلة أو الكثرة ضابط محدد، بل هو أمر نسبى عندهم، فقد يصرح أحد النحاة بقياسية مسألة ما معتقدًا أن ما روى من أمثلتها من العرب يكفى لوضع قاعدة عامة لها، في حين يرى بعضهم الآخر أن ذلك غير كافٍ؛ فيحصره في دائرة المسموع الذى يحفظ ولا يقاس عليه.

٧. قد بذل أوائل العلماء جهدًا شاقًا مشكورًا في جمع اللغات ودرس خصائصها في وقت قصير إذا قيس بأمثاله، لكن تقصي خصائص كل لغة من لغات العرب الكثيرة يكاد يكون مستحيلًا في تلك الحقبة الوجيزة، ومع الإمكانات المحدودة، وتفرق العرب وانتشارهم في جزيرتهم، ومع كون القرآن منبعًا ثريًا أفاد منه اللغويون والنحاة لاشتمال حروفه على كثير من لغات العرب الفصيحة فإنه لم يجمع ظواهر العربية كلها، فلم يكن ذلك من مقاصده، كما أن شعرهم قد ضاع منه قدر جليل؛ وقد نتج عن نقص هذا الاستقراء عند الأوائل أن صار المتأخر يستدرك على المتقدم؛ لأن المتأخر يأخذ ما عند الأوّلين ويضيف إليه ما جمعه هو، فإذا ببعض القضايا يحكم عليها المتقدم بالخطأ أو الشذوذ، فيقف المتأخر على شواهد لها يراها كفيلة بإجازتها في الكلام دون شذوذ.

٨. الشيء إذا قلّ في السماع وكان مقبولًا في القياس ولا معارض له استوى مع ما كثر في القياس عليه مطلقًا.

٩. عدم تحديد الفرق بين بعض المصطلحات التي لم يفسرها المتقدمون كما لم يعبأ بها المتأخرون، كمصطلح الشاذ والنادر والقليل واللغة، فترد هذه المصطلحات للدلالة على ظواهر خالفت الكثير المطرد من كلام العرب، وتمتاز كل واحدة منها بخاصة تفرقها عن أخواتها، لكن بعض العلماء يستعمل هذه الألفاظ بعضها مكان بعض.

١٠. مدلول الضرورة مقارب لمدلول المقصور على السماع، فكلاهما خروج عن القياس، إلا أن المقصور على السماع ميدانه النثر، والضرورة تختص بالشعر، ولهذا يكثر في كلام العلماء:" إذا اضطر شاعر"، فيقرنون الاضطرار بالشعر.

١١. قد يقصر النحاة القاعدة على الشعر دون النثر، دون أن يعنوا بهذا أنها ضرورة، بل هي جائزة عندهم في الشعر فقط يقيس الشاعر عليها، ولا يحق عندهم للمتكلم بغير الشعر أن يقيس عليها؛ لأنها ليست بالقوة التي تجعلهم يبيحون قياسها على الكلام المنثور.

١٢. الضعيف هو ما يكون في ثبوته كلام، فليس بينه وبين النادر والشاذ عموم وخصوص، فهو مباين لهما، إلا أن الضعيف أقوى من الشاذ، ولهذا إذا تعرض شاذ ولغة ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ.

١٣. إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من ارتكاب الشاذ، ومعنى هذا: أنه إذا دار أمر المتكلم بين أن يتكلم بلغة ضعيفة أو بكلام شاذ، فإن التكلم باللغة الضعيفة أولى من ارتكابه الشاذ؛ لأن هذه اللغة على ضعفها مروية عن بعض العرب، وكل لغة تمثل حقلًا لغويًّا لا يصح إهداره أو الحيف عليه، وليس كذلك الشاذ، فاللغة الضعيفة إنما قُدِّمت على الشاذ؛ لأن اللغة الضعيفة مجمع على أن طائفة من العرب قد نطقت بها وإن كانت ضعيفة؛ ولأن الأصل في الشاذ أن يحفظ ولا يقاس عليه، فلا يجوز أن تبنى عليه القواعد.

١٤. الخلاف بين البصريين والكوفيين كان نواة لكثير من مسائل القصر على السماع، وذلك لأن الكوفي كان يعتمد الشاهد الواحد أو الشاهدين ويبنى على ذلك قاعدة، وهذا بخلاف البصرى الذى كان أحياناً لا تكفيه العشرة أمثلة لبناء قاعدة لمخالفتها أقيسته؛ فيقصر القاعدة على المسموع.

١٥. كان الكوفيون أكثر رواية للشعر من البصريين، وكانوا يستنبطون بعض القواعد بالقياس النظري من غير حاجة إلى شاهد. أما البصريون فكانوا لا

يستجيبون لكل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، ولهذا كانوا أصح قياسًا من الكوفيين. ومن هنا نشأ خلاف بين الفريقين في كثير من الفروع النحوية.

١٦. البصريون كانوا أكثر استنباطًا وإنتاجًا، وأوثق رواية من الكوفيين؛ لتردد الفصحاء من العرب على البصرة أكثر من الكوفة لقرب الأولى منهم. وقد نضج النحو في البصرة قبل الكوفة بنحو مائة عام. وهذا لا يحول دون صواب رأي الكوفيين في كثير من المسائل.

١٧. البصريون حازمون متشددون في قبول ما يروى من الشعر، ولا يعترفون إلا ببعض القبائل الموثوق بشعرها.

١٨. البصريون صارمون، معتدون بأنفسهم، والثقة بروايتهم، ويخطئون ما عداها من الروايات، مهما كان مصدرها.

١٩. البصريون يؤولون ما يخالف قواعدهم، ولو كان عربيا صحيحًا، ويتكلفون في ذلك عنتًا، وإذا أعجزهم التأويل حكموا بشذوذه. أما الكوفيون فمتسامحون؛ يقبلون كل ما ورد عن العرب، ويقيسون حتى على البيت الواحد، ويضعون لكل شيء قاعدة ولو كان شاذا.

٢٠. لا يصح مع كثرة الشواهد التي تثبت في مسألة من المسائل أن نعرض عن الشواهد ثم نتمسك بالتعليل؛ لأن هذا عدول عن النص إلى القياس، وذلك لا يجوز.

٢١. عدم طرد القياس في كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس لئلا يؤدي ذلك إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجْعَل ما ليس بأصل أصلًا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها.

٢٢. تبقى قواعد العربيَّة ثابتة لأنَّها بنيت على الأوسع رواية، والأقوى في القياس، فليس لنا أن نغيِّرها بما شذ وخرج عنها، وخالف الكثير الغالب.

٢٣. مما يحسن الأخذ به ما رآه بعض الباحثين من أن الأجدر أن يسمى ما

خالف القواعد – التي بنيت على الأكثر – بمصطلح (لغة) بدلاً من مصطلح (الشاذ)، لأنهم لم يحيطوا بكلام العرب، فلعل ما سمي شاذًا لغات فصيحة ضاعت شواهدها، وهو رأي تزعمه أبو عمرو بن العلاء حين سئل عما وضعه من علم العربية أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال: لا، فقيل له : «كيف تصنع فيما خافتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات».

المصادر والمراجع

- أدب الكاتب/لابن قتيبة الدينوري، المحقق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالةــ بدون ط، ت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيَّان، تحقيق: د. رجب عثمان، راجعه: أد. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى: ١٤١٨هـــ=١٩٩٨م.
- إسفار الفصيح/ للهروي/ المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش/الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية/الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـــ.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي المحقق: عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – إبراهيم محمد عبد الله – أحمد مختار الشريف، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر: ١٤٠٧هـــ – ١٩٨٧م.
- أصول التفكير النّحوي / أبو المكارم/ دار غريب ٢٠٠٧.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة –بيروت. د ط ، ت.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: لأبى البركات الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني : مطبعة دار الفكر .
- الاقتراح/ للسيوطي تحقيق د/محمود فجال الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد تح.د/ زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – ط الأولى ١٤١٦– ١٩٩٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، المكتبة العصرية/الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـــ– ٢٠٠٣م.

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،لابن هشام الأنصاري ، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

• الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب النحويّ، تحقيق: د. موسى بناي العليليّ، مطبعة العاني –بغداد– ١٩٨٢م.

• البحث اللغوي عند العرب تأليف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر، ط: عالم الكتب، ط: الثامنة ٢٠٠٣م.

• بحوث ومقالات في اللغة، تأليف: د. رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط: الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م.

• البرهان في علوم القرآن ، للزركشي، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة : الأولى ، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م، الناشر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.

• البرود الضافية للصنعاني، إعداد: محمد عبد الستار على أبو زيد، إشراف/الأستاذ الدكتور: أحمد الزين على العزازي، بالزقازيق، والأستاذ الدكتور: الطنطاوى الطنطاوي جبريل/١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م، جامعة الأزهر.

• تاج العروس من جواهر القاموس/ للزَّبيدي/المحقق: مجموعة من المحققين/الناشر: دار الهداية.

• تأويل مشكل القرآن/ لابن قتيبة / المحقق: إبراهيم شمس الدين/الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

• تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام تح د/ عباس مصطفى الصالحي – دار الكتاب العربي – ط الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

• تذكرة النحاة لأبى حيَّان الأندلسي تح/ عفيف عبد الرحمن– مؤسسة الرسالة .ط الأولى ١٩٨٦م .
• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تح د/ حسن هنداويّ، ط دار القلم . ط الأولى.
• التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد عبد الله الأزهريّ، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية –بيروت/لبنان– الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
• التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين/ المؤلف: سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد/الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة/ الطبعة: العددان التاسع والسبعون والثمانون، السنة العشرون– رجب– ذو الحجة ١٤٠٨هـ.
• التعريفات/للشريف الجرجاني/المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر/ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان /الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
• تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني تحقيق د/ محمد عبد الرحمن بن محمد المفدى الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
• التوهم عند النحاة، ت د: عبد الله أحمد جاد، ط: مكتبة الآداب بالقاهرة، ط: الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
• جامع الدروس العربية/ المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني/ الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت/ الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
• جمهرة اللغة/لابن دريد/المحقق: رمزي منير بعلبكي/الناشر: دار العلم للملايين – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

• حاشية الصبان على شرح الأشموني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

• حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر.

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ،الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

• الخصائص، لابن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة. د ت.

• الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، تأليف محمد حسين آل ياسين، ط: دار مكتبة الحياة.

• درة الغواص في أوهام الخواص/ للحريري/ المحقق: عرفات مطرجي / الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.

• ديوان أبي النجم العجلي، ط. النادي الأدبي الرياض، تحقيق: علاء الدين أغا.

• ديوان كعب بن مالك تح/ سامى مكى العاني، منشورات مكتبة النهضة – بغداد ط الأولى ١٩٦٦.

• سر صناعة الإعراب، لابن جني ، تحقيق : د.حسن هنداوي الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ه، ٢٠٠٠م.

• شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل/ تحقيق الشيخ: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث –القاهرة- الطبعة العشرون: رمضان ١٤٠٠هـ- يوليو١٩٨٠م.

• شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر –القاهرة- الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

• شرح الرضي على الكافية، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر ، تاريخ الطبع: ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م، الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا.

• شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

• شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

• شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني، تحقيق نصار بن محمد بن حسين، إشراف محسن بن سالم العميري، سنة ١٤٢٢ه.

• شرح الكافية لابن حاجي عوض ، تحقيق/ سعد محمد عبد الرازق أنور، دار الإيمان، ٢٠٠٢م

• شرح المفصّل لابن يعيش/ دكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

• شرح جمل الزجاجيّ، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، إعداد: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى: ١٤١٨هـ.

• شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)/ لابن عصفور/المحقق: د. صاحب أبو جناح/ الناشر: جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

• شرح كتاب سيبويه/ للسيرافي/ المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي/ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

• شرح ديوان المتنبي للبرقوقي/ دار الكتاب العربي/بيروت، ط ١ ، ١٩٨٦م.

• شرح شافية ابن الحاجب/ للرضي الإستراباذي، تح: الأساتذة: محمد نور الحسن – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، ومحمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية، ومحمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية/ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان/ عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

• شرح كافية ابن الحاجب، له، تحقيق / جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، الناشر : مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة- الرياض . ط الأولى ١٤١٨ه، ١٩٩٧م.

• شرح كتاب سيبويه، للسيرافي –ت/أحمد حسن المهدلي، علي سيد علي –ط ١ ٢٠٠٨م ، ١٤٢٩هـ، بيروت ، لبنان – دار الكتب العلمية .

• شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف/شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز/ الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر/الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩ م.

• شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم/ لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني/ المحقق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله/ الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)/الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

• الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، لابن فارس الناشر: محمد علي بيضون/ الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

• الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/للجوهري/تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار/الناشر: دار العلم للملايين – بيروت.

• ظاهرة التقاص في النحو العربي/ المؤلف: دردير محمد أبو السعود/ الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

• علل النحو ، للوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠- ١٩٩٩.

• غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

• فصول في فقه العربية لدكتور رمضان عبد التواب

• الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م .

• كتاب الشعر لأبى علىّ الفارسي، تحقيق: محمود الطناحى –مكتبة الخانجي– القاهرة – مصر، الطبعة، الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

• الكتاب لسيبويه، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجى –القاهرة– الطبعة الأولى ١٤٠٨، ١٩٨٨.

• الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية/ للكفوي، أبو البقاء الحنفي/ المحقق: عدنان درويش – محمد المصري/ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

• اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

• اللغة والنحو بين القديم والحديث تأليف عباس حسن، ط: دار المعارف بمصر١٩٦٦م.

• اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسن الصايغ، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة –المملكة العربية السعودية– الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

• اللمع في العربيّة/ لابن جني، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

• ما قصر على السماع دراسة نحوية تحليلية، إعداد: د مها ممدوح خضري، كلية الآداب / جامعة أسوان ٢٠٢٢م.

• مجالس ثعلب/ تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر : دار المعارف، والكتاب على قسمين، القسم الأول الطبعة السادسة والقسم الثاني الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦ .

• مجمل اللغة لابن فارس/لأحمد بن فارس/ دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان/ دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت/ الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني – الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

• مختار الصحاح/ للرازي/ المحقق: يوسف الشيخ محمد/ الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا/ الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

• المخصص/ لابن سيده المرسي/المحقق: خليل إبراهم جفال/ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

• مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو

• المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ للسيوطي /المحقق: فؤاد علي منصور/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

• المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر –دمشق– ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

• مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي/ د محمد بن عبد الرحمن السبيهين/ جامعة الإمام محمد بن سعود/ ٢٠٠٥ م.

• المصباح المنير في غريب الشرح الكبير/ أحمد بن محمد بن علي الفيومي/الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

• معاني القرآن للفراء ، الناشر : دار المصرية للتأليف والترجمة، مكان الطبع : مصر ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتى/ محمد على نجار/عبدالفتاح إسماعيل شلبى. الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

• المعجم الأوسط/ للطبراني/ المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني/ الناشر: دار الحرمين – القاهرة .

• معجم مقاييس اللغة/لابن فارس، المحقق: عبد السلام محمد هارون/ الناشر: دار الفكر/عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

• المغرب/ للمُطَرِّزِىّ، الناشر: دار الكتاب العربي/ الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، الناشر : دار الفكر – بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ .

• المفردات في غريب القرآن/ للراغب الأصفهانى/المحقق: صفوان عدنان الداودي/ الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت.

• المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، دار النشر: مكتبة الهلال بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م. تحقيق: د .علي بو ملحم.

• المقاصد الشافية للشاطبيّ، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، جامعة أم القرى – مكة المكرمة– ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

• المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني ت: الشربيني شريدة دار الحديث بالقاهرة ١٤٣٠ ه–٢٠٠٩ م.

• المقتضب للمبرِّد، تحقيق الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة/ علم الكتب بيروت.

• المقدمة الجزولية تح د/ شعبان عبد الوهاب محمد – راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.

• المقرب ومعه المثل لابن عصفور تح/ عادل أحمد عبد الموجود، وصاحبه. دار الكتب العلمية. ط الأولى (١٤١٨هـ – ١٩٩٨).

• الممتع الكبير في التصريف/ لابن عصفور/ الناشر: مكتبة لبنان/ الطبعة: الأولى ١٩٩٦.

• من أسرار اللغة تأليف: د. إبراهيم أنيس، ط: مكتبة الأنجلو المصرية، ط: الثالثة ١٩٦٦م.

• المنصف/ لابن جني/ الناشر: دار إحياء التراث القديم/الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م.

• المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، تأليف: عفيفة الدمشقية، ط: دار المعرفة ببيروت.

• منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، للأشموني تح/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.

• النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام صلاح بن على/ تح د/ محمد جمعة حسن نبعة – مؤسسة الإمام زيد بن على الثقافية – اليمن – ط الأولى ١٤٢٤ – ٢٠٠٣م .

• النحو الوافي/ عباس حسن/الناشر: دار المعارف /الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

• همع الهوامع، للسيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.